دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السابع (07) جانفي 2011م/صفر 1432ه

المستوى التعليمي وتأثيره على الثقافة الصحية للمريض في المجتمع الجزائري
-دراسة ميدانية لعينة من المرضى بمستشفى بني مسوس-
أ.مساني فاطمة

الانتقال الديموغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر
أ. إبراهيم عطاري

واقع التغيرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة
أ. رشيد بومعالي

أثـــر الديـــن في الوقايـــة مـــن الجريمـة
أ. مقداد علي

مخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر بين النظري والميدان-دراسة سوسيولوجية سنة 2010-
أ.حـمزاوي عبد الكريم

صحافة القطاع المكتوب الخاص في الجزائر1990-2009-النشأة والتطور
أ.فاتح لعقاب

ثورة المعلومات والاتصالات وإمكانية التغيير في العالم العربي
د.أحمد باي

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي
أ.بكيس نورالدين

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد السابع -

(07)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
هاتف: 0021321289778
فاكس: 0021321283648

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

ردمد : 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
هاتف/فاكس : 021.68.86.48
هاتف : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**" بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" Arabic Transparent" حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com
albaseerarevue@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين — جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر — جامعة الجزائر
أ.زبيري حسين — جامعة الجلفة
آيت مولود ناصر — مركز البحث

عنوان المراسلات:
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

هاتف: 021.28.97.78
فاكس: 021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
www.baseeracenter.com

البريد الإلكتروني:
Markazbassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر

أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة

أ. الزهرة شريف.....جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد.....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 07 –جانفي 2011

محتويات

الافتتاحية.	الهيئة العلمية	7
المستوى التعليمي وتأثيره على الثقافة الصحية للمريض في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية لعينة من المرضى بمستشفى بني مسوس	أ/ مساني فاطمة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي البويرة.	11
الانتقال الديموغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر	أ/ إبراهيم عطاري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	45
واقع التغيرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة	أ/رشيد بومعالي	59
أثر الدين في الوقاية من الجريمة	أ/ مقداد علي باحث في علم الاجتماع – جامعة الجزائر	69
مخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر بين النظري والميدان دراسة سوسيولوجية سنة 2010.	أ/حمزاوي عبد الكريم جامعة بوزريعة	95
صحافة القطاع المكتوب الخاص في الجزائر1990- 2009- النشأة والتطور	أ/ فاتح لعقاب جامعة الجزائر دالي إبراهيم	117
ثورة المعلومات والاتصالات وإمكانية التغيير في العالم العربي	د/ أحمد باي جامعة باتنة	137
الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي	أ/بكيس نورالدين باحث في علم الاجتماع	145

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم.أما بعد،

يسر أسرة مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أن تطل عليكم بهذا العدد الذي نرجو أن يحوز على رضاكم معتذرين عن تأخره عن الموعد المحدد لصعوبات اعترضت طريق صدور الصحيفة من جوانب كثيرة نسعى لإزالتها ونتمنى أن يعيننا الله في ذلك.

ستجدون في هذا العدد مواضيع جادة ودراسات متنوعة في حاجة إلى مناقشات ومداخلات منكم لأنها تتناول مواضيع مهمة حول التغيرات الاجتماعية في مختلف النواحي. تستمد هذه المواضيع أهميتها من الراهن العربي، بكل ما يعرفه من حركية نحو التغيير الذي أصبح مطلبا لدا العديد من الشعوب العربية،

سواء كانت هذه المطالب، بأشكالها المختلفة، تلقائية في اندلاعها وتطورها كما ينادي به منتسبيها أو كانت مفتعلة وموجهة من مصادر في الداخل و الخارج وهو الطرح الأكثر تداولا لدا العديد من المحللين، فإن الأكيد في كل هذا أن كل ما يحدث من حراك اجتماعي ما هو إلى نتيجة لمختلف التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تواجه هذه المجتمعات.

الموضوع الأولى هو دراسة ميدانية حاولت من خلالها الباحثة تحليل العلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي للأفراد ودرجة الوعي الصحي، وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فارتفاع المستوى التعليمي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الوعي الصحي ومنه الحد من انتشار الأمراض وبالتالي تحسن كل مؤشرات الصحة في المجتمع.

الموضوع الثاني يهتم بظاهرة شغلت بال الباحثين خلال العشريتين الأخيرتين ألا وهي الانتقال الديموغرافي في الجزائر، ولقد اهتم الباحث بتحليل مختلف مؤشرات النمو الديموغرافي والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في محاولة لفهم تطور بنية الأسرة الجزائرية، وهي دراسة مهمة للغاية يمكن استغلال نتائجها في تحليل وفهم ظواهر اجتماعية واقتصادية عديدة.

في نفس اتجاه الموضوع الثاني، يقدم الموضوع الثالث دراسة للتغيرات الأسرية الجزائرية لكن الريفية منها مع التركيز على مكانة المرأة على وجه الخصوص. الاختلاف في هذه الدراسة هي تركيز الباحث على العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحليل هذا الواقع.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك تحولات عميقة داخل الأسرة الريفية والمرأة الريفية على وجه الخصوص جاءت نتيجة للتحولات الاقتصادية أساسا مما جعل الأسرة الريفية تتجه نحو التحضر مع المحافظة على بعض السلوكات "الرواسب الريفية" التي يقترح الباحث توسيع البحث فيها.

ينقلنا الموضوع الرابع من المستوى المجتمعي في التحليل إلى المستوى السلوك الفردي من خلال دراسة نظرية تهتم بالدور الذي يلعبه الدين في الوقاية من الجريمة، حيث يظهر الباحث أن كل الديانات، وبالأخص الإسلام، حاربت السلوكات المنحرفة للأفراد من خلال تحريمها وتحريم كل مسبباتها من جهة وتقديم بدائل لها على شكل سلوكات منضبطة بضوابط شرعية تحد من السلوك المنحرف. لهذا الدراسة أهمية بالغة حيث إذا اعتبرنا أن جل السلوكات المنحرفة نتيجة لمختلف التغيرات التي سبق عرضها في الدراسات السابقة الذكر، فإن هذه الدراسة تقترح من خلال الواقع المعاش والموروث الديني وسائل للوقاية وحلول ناجحة لمحاربتها.

مستوى آخر من التحليل يقترحه علينا الموضوع الخامس بما يشمل من مزاوجة بين ظاهرة ذات طابع تقني هي مخطط النقل الحضري وبين مختلف الأنساق الاجتماعية التي تتفاعل فيما بينها من أجل مردودية أحسن، خاصة إذا تعلق الأمر بعاصمة الجزائر بتركيبتها الجغرافية والبشرية والهيكلية. هذه الأخيرة التي لم تأخذ بعين الاعتبار في إعداد مختلف مخططات النقل .

الموضوع السادس هو دراسة حول نشأة وتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر مع التركيز أساسا على القطاع الخاص، مع تبيان الدور العوامل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في

توجه تحولات الصحافة المكتوبة في الجزائر، التي عرفت ازدهار أدائها الكمي على حساب الأداء النوعي الذي يعتبر أساسا في التعامل مع ما سلف ذكره في الدراسات أعلاه .

الموضوع السابع يقترح تحليلا لدور التطورات المعلوماتية والاتصالية في المساهمة في تفعيل ومرافقة التغيرات في العالم ، ولقد ركز الباحث في هذه الدراسة على تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على حركات التغيير "الديمقراطي" في الوطن العربي.

الموضوع الأخير يقدم فيه الباحث محاولة سوسيولوجية لفهم الحركات الاحتجاجية في الجزائر والوطن العربي، من خلال محاولة جادة لتقديم قراءة سوسيولوجية مرتكزة على عناصر تاريخية تساعد على تقديم بنية تشريحية لهذه الحركات تحاول تفسير مختلف أشكالها التنظيمية والأهداف المنتظرة منها وكذا آفاق هذا الحراك.

رئيس التحرير
العمرية عزالدين

المستوى التعليمي وتأثيره على الثقافة الصحية للمريض في المجتمع الجزائري.
دراسة ميدانية لعينة من المرضى بمستشفى بني مسوس

✍ أ/ مساني فاطمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي البويرة.

مقدمة:

شهد العالم بصفة عامة عدة تغيرات على جميع المستويات منها ظهور أساليب جديدة للحياة، أغذية متنوعة وانتشار عادات غذائية مع قلة الحركة. وكل هذا أدى إلى تفشي مجموعة من الأمراض لم تكن تعرفها البشرية في الماضي، وهي الأمراض المزمنة التي أصبحت تمثل أكبر مشكل في العالم. إذ نجد 60 ٪ من الوفيات بالأمراض المزمنة في البلدان الصناعية و40٪ من الوفيات بهذه الأمراض في الدول النامية. ويتوقع أن يرتفع العدد حتى سنة 2020 ليصل إلى3/4 من مجموع الوفيات في العالم والتي سوف تنسب لهذه الأمراض. (Ministère de la santé,de la population et de la réforme hospitalière, 2003, p5)، والمجتمع الجزائري كباقي مجتمعات الدول النامية التي عرفت موجة من انتشار هذه الأمراض المزمنة والتي لها علاقة بالضغوطات النفسية والاجتماعية كداء السكري، ضغط الدم والقلب... الخ، حيث أبرزت نتائج التحقيقات التي قامت بها وزارة الصحة والسكان مع الديوان الوطني للإحصائيات، منها التحقيق الوطني حول "متابعة وضعية الأطفال والأمهات" سنة2006 أن معدل انتشار الأمراض المزمنة بين أفراد العينة هو 10.5٪ من مجموع المبحوثين أي8.4٪ بالنسبة للذكور و 12.6٪ بالنسبة للإناث. (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, Office national des statistiques,2007, P 31.) فالإشكال المطروح في هذا الصدد هو ليس مشكل انتشار الأمراض المزمنة فحسب، وإنما في كيفية تسييرها والتكيف معها بطريقة سليمة. إذ أن المختصين في الصحة العمومية يواجهون الكثير من الصعوبات في تعاملهم وتفاعلهم مع المرضى خاصة فيما يتعلق بالتفاعل الاجتماعي بين الطبيب والمريض.

وهذا بسبب غياب الوعي الصحي لدى هذا الأخير، والذي يؤدي بدوره إلى عدم التكيف، الاستقرار والثبات في النسق الطبي. فتدهور الحالة الصحية للفرد عامة والمريض المصاب بمرض مزمن خاصة ترتبط بعدة ممارسات غير صحية. وهي في الحقيقة تشكل أحد المتغيرات الفعالة في مواجهة المرض.

لقد أصبحت دراسة المواضيع الطبية مواضيع متداولة من حيث الدراسة في شتى العلوم خاصة العلوم الاجتماعية، والتي ساهم علماؤها في هذا المجال كثيرا وعلى رأسهم عالم الاجتماع الأمريكي الوظيفي تالكوت بارسونز الذي اهتم بالطب من المنظور السوسيولوجي، واعتبره آلة يحاول المجتمع بها ضبط هذا الانحراف وإرجاع الثبات والاستقرار مرة أخرى للمجتمع. فحسبه المرض هو السلوك الانحرافي، والطبيب هو الذي يحدث الضبط الاجتماعي في المجتمع من خلال معالجة المريض ومساعدته في الشفاء (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص196)، حيث إن الأفراد والفاعلين في الصحة العمومية يهتمون بالصحة والمرض، لأن ذلك له علاقة بتأدية النسق الطبي لوظائفه الاجتماعية، وهذا لإحداث نوع من الضبط الاجتماعي. كما أن المرض يكون سببا من أسباب اللقاء بين الطبيب والمريض وتبدأ العلاقة بينهما وتنتهي مع نهاية المرض. وفي هذه الحالة الطبيب يوظف كل خبراته ومعلوماته العلمية لمساعدة المريض والتخفيف من آلامه. ويقابل ذلك رغبة هذا الأخير في الشفاء. وقد تتخلل هذه العلاقة في بعض الحالات صراعات وتناقضات لعدم توافق الطرفين لسبب معين. فيستخدم الطبيب قوته ونفوذه للسيطرة على المصاب في حالة عدم تنفيذ هذا الأخير للنصائح الطبية خاصة إذا كان مصابا بمرض مزمن كداء السكري، الضغط الدموي أو القلب. إذ يعتبر التثقيف الصحي الوسيلة الفعالة في مكافحة هذه الأمراض والحد منها، والتي من خلالها يتم تزويد أفراد المجتمع بالخبرات اللازمة بهدف التأثير في معلوماتهم، اتجاهاتهم وممارساتهم تأثيرا إيجابيا، بحيث يتم تحويل هذه المعارف إلى أفعال حقيقية وأنماط سلوكية صحية. وذلك باستعمال الأساليب التربوية الحديثة. فهذه العملية تهدف إلى تطوير السلوك، عادات وعقائد أفراد المجتمع في اتجاه يساعد على رفع المستوى الصحي، فهي تنشئة الشخص تنشئة صحية. وعليه فإن أهداف الصحة لا يمكن أن تتحقق دون المشاركة الإيجابية للمرضى، إلى جانب مجهودات الفاعلين في النسق الطبي في مجال توعية هذه الفئة من المرضى وحثها على القيام بمسؤولياتها ودورها اتجاه صحتها.

إن عملية التربية الصحية من أهم البرامج الصحية والطرق الوقائية الفعالة للتحكم في المرض المزمن وتسييره على أحسن وجه ممكن والتعايش معه بصفة عادية كبقية أفراد المجتمع الذين يتمتعون بالصحة. ويعتبر النسق الطبي بما فيه المستشفيات، القطاعات الصحية، الوحدات الصحية والعيادات الخاصة من الهيئات الفعالة في نشر الثقافة الصحية وتوعية المرضى صحيا، لأن أفراد المجتمع يترددون على هذا النسق للإستفادة من خدماته الصحية. ويلعب كل من الطبيب والمريض عدة أدوار، ولكل منهما دور اجتماعي معين يتحدد من خلال مجموعة من الحقوق والواجبات حددها لهما المجتمع. وهذا بالإضافة إلى السلوك المتوقع لكل واحد منهما اتجاه الآخر. فمن خلال دور الطبيب تتحدد العلاقة بينه وبين مريضه، والتي تنشأ من خلال موقف العلاج، وقد يكونان شخصان في حالة تفاعل اجتماعي. وبما أن هذا المريض لا يستطيع مساعدة نفسه بنفسه، فهو يعتمد على الطبيب ويدخل في موقف تفاعل معه سواء برغبة منه أم لا، وهذا بسبب حاجته الماسة للشفاء. وفي هذا الصدد السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يتمتع حقا المرضى المصابين بالأمراض المزمنة في الجزائر بالثقافة الصحية؟ وما هي محدداتها؟ وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذه الدراسة المتواضعة التي ينصب مضمونها حول إشكالية الثقافة الصحية لدى المريض المصاب بمرض مزمن، حيث أن إكتسابها والتمتع بها تختلف درجتها من فرد لآخر. فالبعض من المرضى يتحكم في مرضه المزمن بأسلوب فعال والبعض الآخر عكس ذلك، يعاني من عدة مشاكل صحية ناتجة عن الإهمال وعدم التحكم في العلاج. وذلك نتيجة ممارسات غير صحية تعكس طبيعة العلاقة بينه وبين البيئة التي يعيش فيها. وبالتالي تغيير أفكاره، أحاسيسه وتصرفاته يتأثر إلى حد كبير بعدة محددات اجتماعية، إقتصادية، ثقافية ونفسية. ففي هذا الصدد ما أكثر مرضى داء السكري، الضغط الدموي والقلب في الجزائر وما حاجتهم لمعرفة الكثير عن هذه الأمراض التي تفتك أرواح العديد من الأشخاص بسبب الغفلة.

إن المستشفيات الصحية في الجزائر تكتظ بالمرضى الذين يعانون من هذه الأمراض، التي كان من الممكن تجنبها بقدر من الوقاية التي تعتبر خير من العلاج. ولهذا فإن كل مريض بمرض مزمن له دور فعال في السيطرة على مرضه والتكيف معه إلى جانب دور الطبيب. ولكل واحد منهما دوره الخاص والمكمل لدور الطرف الثاني، وإلا فإنه سيكون المريض في حاجة ماسة إلى وجود الطبيب معه بصفة منتظمة إلى جواره ليرشده على ما يجب أن يفعله وما يجب أن لا يفعله، حيث أنه ليس هناك مرض يحتاج وينجح فيه التعاون بين الطبيب والمريض كما هو الحال بالنسبة للمرض المزمن خاصة داء السكري، الضغط الدموي والقلب. يعني

وجود علاقة المشاركة المتبادلة بين الطرفين. وقد يصل هذا النجاح إلى التغلب على المرض وإضفاء الصحة المثالية للمريض بفضل تنفيذ تعليمات وتوصيات طبيبه. والمصاب الذي يسعى وراء معرفة خصائص مرضه وكيف يلتمس نظام معيشته يضمن الصحة والهناء، وتكون ثمرة للوعي الصحي النابع من الثقافة الصحية التي يتمتع بها.

فالثقافة الصحية ليست إكتساب معلومات صحية فحسب، وإنما هي أيضا كيفية إستغلال هذه المعرفة في نظام الحياة من خلال ترجمتها إلى ممارسات صحية، أي معرفة، إرادة وقدرة على تغيير الممارسات الصحية. ومن هذا المنطلق نحاول التعرف على كيفية إكتساب المريض المعلومات الصحية وترجمتها إلى حقائق يومية. وبالتحديد تغيير أفكاره، اتجاهاته المضرة بالصحة وتصرفاته. وقد يظهر هذا التغيير من خلال أفعال سلوكية اجتماعية صحية تتماشى مع نظام حياته. ولكن إكتساب هذه الثقافة تختلف درجتها من مريض إلى آخر، وهذا حسب مستواه التعليمي.

وعليه فإن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو إلى أي مدى يؤثر المستوى التعليمي للمريض على إكتساب المعلومات الصحية وزيادة الوعي الصحي بالأمور الوقائية؟

وللإجابة على التساؤل السابق فقد تم إختيار عينة قصدية قدرها 300 مريض مصاب بداء السكري، الضغط الدموي والقلب وهذا بمستشفى بني مسوس وتطبيق عليهم إستمارة المقابلة لجمع البيانات.

المستوى التعليمي للمريض وتأثيره على إكتساب المعرفة الصحية:

إن كل من المستوى التعليمي متغير سوسيولوجي لها وزنه في التأثير على الثقافة الصحية للمريض التي تترجم في شكل ممارسات وتصرفات صحية. فعملية التثقيف الصحي هي عملية تعليمية تهدف إلى رفع المستوى الصحي للمريض وتغيير نمط حياته، فهي ليست مجرد تقديم معلومات صحية فقط وإنما محاولة التأثير على الفرد لتغيير سلوكاته وترجمة هذه الحقائق إلى أنماط سلوكية مستحبة. بمعنى مساعدة المرضى من الإستفادة من المعلومات الصحية وتطبيقها في واقعهم المعاش، حيث تصبح جزءا من حياتهم اليومية ونظام معيشتهم، فدور الطبيب في هذه الحالة هو نشر التربية الصحية بين المرضى في النسق الطبي ودور المريض تنفيذ التعليمات وتحويل المعلومات الصحية إلى ممارسات صحية. وفي هذا الصدد فإن المشكل المطروح هو كيفية تحويل هذه المعلومات الصحية إلى ممارسات صحية وتقبلها من طرف المريض فتصبح جزءا من حياته اليومية إستنادا على مستواه التعليمي؟

إن المستوى الصحي لأي بلد من بلدان العالم لا يقاس بنوعية الخدمات المقدمة من طرف الدولة للتكفل بمرضاها بقدر ما يقاس بدرجة الوعي الصحي والنضج الاجتماعي الذي يتمتع به المرضى، وعلى رأي عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" فإن المرض يعتبر "خلل وظيفي لأنه يمثل أسلوب من أساليب الإستجابة للضبط الاجتماعي والسماح للمريض بالتهرب أو التخلي عن مسؤولياته الاجتماعية ونظرا لأن المريض يعفى من إلتزاماته الطبيعية ولذلك على الطبيب أن يكون الآلة التي يستخدمها النسق الاجتماعي لضبط المرض ومحاولة الإرجاع بالمريض إلى حالة الطبيعية كلما أمكن ذلك" (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص 199). ويتوقف ذلك على التربية الصحية التي هي عملية تشبه التنشئة الاجتماعية، أي تربية الشخص صحيا، تلقينه أصول الصحة، فهي لا تمثل فقط نشر المعلومات الصحية أو عرض فيلم صحي فقط وإنما هدفها الأساسي إلى جانب الهدف الأول هو محاولة تلقين الفرد المبادئ الأساسية للصحة وكيفية إستغلال هذه المعلومات في نظام حياته تماشيا مع ظروفه المعيشية. ويعتبر التعليم العامل الأساسي المؤثر في إكتساب المعرفة الصحية وحتى في توجيه السلوكات.

جدول رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والبحث عن معلومات صحية.

البحث عن معلومات صحية / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
أمي	11 % 7.86	129 % 92.14	140 % 100
إبتدائي	11 % 13.75	69 % 86.25	80 % 100
متوسط	09 % 32.14	19 % 67.86	28 % 100
ثانوي	24 % 63.16	14 % 36.84	38 % 100
جامعي	11 % 78.57	03 % 21.43	14 % 100
المجموع	66 % 22	234 % 78	300 % 100

حسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (01) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والبحث عن معلومات صحية، إتضح لنا أن أغلبية المرضى لم يبحثوا عن معلومات صحية إضافية، حيث قدرت النسبة بـ 78 % من أفراد العينة مقارنة بنسبة 22 % من المرضى بحثوا عن معلومات صحية إضافية.

وللتأكد من مدى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والبحث عن معلومات صحية قمنا بإدخال المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي، حيث أبرزت النتائج أن عدد المرضى الذين لم يبحثوا عن معلومات صحية قدر بـ 234 مريض أي نسبة 78% من أفراد العينة. وأن هذه النسبة مدعمة من طرف المرضى الأميين الذين قدرت نسبتهم بـ 92.14% مقارنة بـ 7.86% فقط من نفس فئة المستوى التعليمي الذين بحثوا عن معلومات صحية. أما بالنسبة لفئة المستوى التعليمي الإبتدائي، فنجد أن النسبة تنخفض لتمثل 86.25% من أفراد العينة الذين لم يبحثوا عن معلومات صحية، مقارنة بنسبة 13.75% من المرضى ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي الذين بحثوا عن معلومات صحية إضافية حول المرض. وفي نفس السياق، فإن المرضى من المستوى التعليمي المتوسط قدرت نسبتهم بـ 67.86% الذين لم يبحثوا عن معلومات صحية إضافية مقارنة بنسبة 32.14% فقط من نفس المستوى التعليمي الذين بحثوا عن معلومات صحية إضافية. وبإرتفاع المستوى التعليمي يقابله إنخفاض في عدم البحث عن معلومات صحية وإرتفاع في فئة البحث عن معلومات صحية إضافية، فالثانويين هم أقل في صنف "لا" أي مثلوا نسبة 36.84% من مجموع الثانويين، والأكثر بحثا عن معلومات صحية إضافية وذلك بنسبة تقدر بـ 63.16% من مجموع الثانويين. وإذا تفحصنا جيدا الجدول رقم (01) نجد أن المرضى الجامعيين مثلوا نسبة ضعيفة جدا من المبحوثين غير الباحثين عن معلومات صحية أي نسبة تمثل 21.43% من مجموع الجامعيين مقارنة بنسبة 78.57% من الجامعيين بحثوا عن معلومات صحية.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي ومدى البحث عن معلومات إضافية حول المرض المزمن، حيث أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي كلما إرتفع البحث عن معلومات صحية. فمن خلال هذه الملاحظة نستنتج أن قدرة المريض الأمي على إكتساب المعلومات الصحية تقل، مما ينتج عن ذلك غياب للثقافة الصحية. فبالرغم من الدور الذي يقوم به الطبيب في نشر التثقيف الصحي، إلا أن المستوى التعليمي يبقى عائقا في توعية المريض صحيا، خاصة إذا كان منخفضا. فهو سبب من أسباب عدم الفهم وعدم الإستيعاب للمعلومات الصحية، لأن تفكير الأمي محدود خاصة إذا تعلق الأمر بالمرضى المسنين. ونظرا

لطول فترة المرض إلا أنهم لا يملكون معلومات صحية ولم يحاولوا البحث عنها. فأميتهم وجهلهم لا يسمحان لهم بالقراءة ولا الكتابة، لذا هم يكتفون فقط بمعلومات الطبيب. فحسب تصريحات المرضى الذين بحثوا عن معلومات صحية، فالأغلبية العظمى منهم تمثلت مصادر البحث في وسائل الإعلام السمعية، البصرية والمكتوبة، والتي تعتبر جزءا مكملا لدور الطبيب وتقوم بنشر التربية الصحية في أوساط المرضى. مثلا في الجزائر غالبا ما نصادف في التلفاز حصص طبية تثقيفية، في الجرائد صفحات حول الأمراض...الخ. فهذه الوسيلة هي وسيلة فعالة في تربية المريض صحيا وتنشئته طبيا، إلا أنها تعمل في اتجاه واحد تخدم خاصة الفئة المثقفة، وهذا بالنسبة للجرائد والمجلات خاصة. وقد يستفيد المرضى الأميين نوعا ما من هذه الوسيلة خاصة التلفاز باعتباره أحسن وسيلة لتوصيل الرسالة الصحية، "إذ أن المعلومات تصل إلى الفرد في جميع الحالات ولا تحتاج إلى الأماكن الخاصة وغير ذلك من المتطلبات التي نريدها في الوسائل الأخرى". (محمد رشاد عامر، 1974، ص ص 145- 146). ولكن ما يلاحظ في واقعنا المعاش يبقى مشكل اللغة الطبية أكبر معوق من معوقات التكامل الثقافي، فهي تعيق المريض الأمي من فهم الأمور الطبية وإستيعابها. وفي هذا الصدد ترى نادية محمد السيد عمر أنه "من المعوقات التي تواجه التكامل الثقافي في النسق العلاجي هي اللغة الطبية (...) حيث أن هناك الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا المجال وأثبتت أن إستخدام الأطباء لبعض المصطلحات الطبية أمام المرضى دون الاهتمام بما إذا كان المريض يفهمها أو لا أمر شائع، ويرى الباحثون أن هذه المصطلحات التي يستخدمها الأطباء عادة ما تخلق مشاكل في إتصال الطبيب بالمريض". (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص 466).

إن أهم المعوقات لإكتساب الثقافة الصحية في المجتمع الجزائري، نجد الإنخفاض في المستوى التعليمي وانتشار الأمية. إضافة على ذلك، غياب ثقافة القراءة والبحث في المجال الطبي عند الفرد الجزائري إلا في الحالات المفروضة عليه وهذا ينطبق على المتعلمين الذين يستفيدون أكثر من وسائل الإعلام خاصة المكتوبة وحتى السمعية والبصرية، عكس الأميين الذين يجدون صعوبة في الفهم والإستيعاب، حيث تعتبر الصحف وسيلة من وسائل نشر التثقيف الصحي موجهة لفئة معينة من أفراد المجتمع، وهي الفئة المتعلمة، ولكن أهم عيوب هذه الوسيلة هي أنها تعمل في اتجاه واحد، وهو إيصال المعلومة الطبية إلى فئة المتعلمين فقط، وأيضا أنها لا تشركه في التخطيط. وفي هذا المجال فإن إرتفاع نسبة الأمية في الجزائر قد تعيق من عمل هذه الوسيلة وتصبح غير ناجعة، باعتبار أن نسبة كبيرة من المرضى مسنين

وأيضا من الأميين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وبالتالي يجدون صعوبة في إكتساب المعلومات الصحية، مما يفقدهم من تمتعهم بثقافة صحية حول مرضهم المزمن. فوسائل الإعلام في الجزائر لا تقوم بدورها الإيجابي في نشر التثقيف الصحي بين أوساط المرضى، خاصة أن المجتمع الجزائري يعرف إرتفاع لعدد المصابين بالأمراض المزمنة، فنجد أن التطرق لهذه الأمراض في وسائل الإعلام السمعية، البصرية والمكتوبة يصادف بالخصوص اليوم العالمي حول ذلك المرض، عكس البلدان الأخرى التي تمثل وسائل إعلامها أنجع وسيلة لتربية الفرد صحيا.

وكخلاصة للقول، فإن التعليم يعتبر متغير فعال في نشر التثقيف الصحي، حيث يشير مصطفى القمش في مؤلفه مبادئ الصحة العامة في هذا الصدد إلى أنه "ترتبط الأساليب الصحية السليمة في الحياة إرتباطا كبيرا بمستوى التعليم، ومن ناحية أخرى فإن مجهودات التربية الصحية تحتاج إلى المضاعفة بين الأميين عنه بين المتعلمين، فالأمي لا يمكنه قراءة النشرات أو الكتيبات أو فهم النظرية الجرثومية وغيرها من مكونات التربية الصحية الحديثة، كذلك فالنظام التربوي لا يمكن أن يصل إلى أهدافه إلا عن طريق التربية الطبية والصحية". (مصطفى القمش، خليل معايطة، سحر مخامرة، 2000، ص ص 69- 70).

وللتأكد من مدى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والبحث عن معلومات صحية، تم حساب معامل الإرتباط وهو كا^2 الذي قدر بـ 84.73 عند درجة الحرية 4 ومستوى الدلالة 0.05، أما كا^2 الجدولية فهي 9.48 ويعني ذلك وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، ومنه توجد علاقة بين المتغيرين السابقين.

توفر المعرفة الصحية عند المريض وعلاقتها بالمستوى التعليمي:

إن إكتساب معرفة صحية وزيادة الوعي الصحي يعتبر من أهم المؤشرات المؤثرة على الحالة الصحية للمريض، خاصة إذا كان هذا الأخير مصاب بمرض مزمن، فهذه المعرفة تقاس على أساس مدى توفر معلومات صحية ومعرفة بعض المخاطر التي تعتبر مؤشرا من مؤشرات قياس صحة الفرد. وعليه سوف نحاول من خلال هذا العنصر قياس درجة المعلومات الصحية للمريض.

جدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وتوفر معلومات صحية حول المرض المزمن:

توفر معلومات / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
أمي	19 % 13.57	121 % 86.43	140 % 100
إبتدائي	23 % 28.75	57 % 71.25	80 % 100
متوسط	11 % 39.29	17 % 60.71	28 % 100
ثانوي	36 % 94.74	02 % 5.26	38 % 100
جامعي	14 % 100	- -	14 % 100
المجموع	103 %34.33	197 % 65.67	300 % 100

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معظم إجابات المبحوثين تنصب حول "عدم توفر معلومات صحية"، حيث قدرت النسبة بـ 65.67 % من المجموع الكلي للمبحوثين.

وبما أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو إجابة عدم توفر معلومات صحية، فإن هذه النسبة مدعمة من طرف الأميين بنسبة 86.43 % من مجموع الأميين مقارنة بنسبة 13.57% من الأميين الذين لديهم معلومات صحية حول مرضهم. لتأتي فئة المستوى التعليمي الإبتدائي الذين ليست لديهم معلومات حول مرضهم المزمن بنسبة تقدر بـ71.25% مقابل شريحة ضعيفة

من المرضى تملك معلومات صحية أي نسبة 28.75%. أما بالنسبة لفئة المستوى التعليمي المتوسط، فنجد نسبة 60.71% لا يملكون معلومات صحية حول مرضهم المزمن مقابل نسبة 39.29% من المرضى من نفس المستوى التعليمي يملكون معلومات صحية. وفي نفس الصدد، نسجل نسبة تقدر بـ 5.26 % بالنسبة للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي المصرّحين بعدم توفر معلومات، مقابل نسبة 94.74% من المرضى يملكون معلومات صحية متساوية. وأخيرا تنعدم النسبة عند المرضى الجامعيين في صنف عدم توفر معلومات صحية حول المرض مقارنة بنسبة 100% عند الفئة التي تملك معلومات صحية لدى الجامعيين.

وإستنادا على التحليل الإحصائي، فإن الأميين أقل معرفة صحية مقارنة بالمبحوثين من ذوي المستويات التعليمية المرتفعة الأكثر توفرا للمعلومات الصحية. ويمكن تفسير هذا الإختلاف بالجهل والأمية الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، والتي تعتبر معوق من أهم المعوقات الأساسية لنشر التثقيف الصحي في المجتمع وإكتساب الثقافة الصحية. كما أن المرضى بصفة عامة يكتفون فقط بالمعلومات المقدمة لهم من طرف الطبيب، دون اللجوء إلى البحث عن معلومات أخرى في مصادر أخرى. وهذا يدل على نقص في ثقافة القراءة والبحث والتفحص في المجال الطبي. فللطبيب دور اجتماعي حدده له المجتمع، وذلك من خلال الحقوق والواجبات. فإذا كانت نظرته إلى المريض على أنه حالة مرضية فقط دون معرفة خصوصياته الأخرى لا يمكن له فهمه ومساعدته، لذلك فلا بد أن يكون تدخله لمعالجة مريضة خاصة في حالة الأمراض المزمنة هو تدخل فني وعلاجي مصحوب بفرض التثقيف. ففي هذا المنوال، فهو لا يشخص المرض أو يصف الدواء لمريضه فقط، وإنما يقوم بتعليمه تعاليم صحية تثقيفية حول المرض وطبيعته، الإحتياطات الواجب إتخاذها وأهم الممارسات الصحية المفترض إتباعها في نظام الحياة. فالأمراض المزمنة تتطلب معرفة جيدة لتسييرها بطريقة سليمة. ولهذا يمكن القول أن للطبيب دور فعال في توعية المريض صحيا، فهذه العملية مسؤوليته ومسؤولية المريض معا، لأنه يوظف خبراته العلمية في علاج المريض من خلال تثقيفه وتزويده بالمعلومات الصحية. فهذه العملية هي عملية لا تتجزأ من عمله العلاجي يقوم بها سواء كان يحسن التلقين أو لا يحسنه. وعلى المريض إتباع النصائح الطبية وتنفيذها أي التعاون مع طبيبه. فطبيعة هذه المهنة توفر له أكبر مجال في تنمية الوعي الصحي لدى الفرد. وفي هذا الصدد يجد صعوبة في تثقيف المرضى ذوي المستويات التعليمية المنخفضة، وهذا راجع إلى عدم قدرتهم على إستيعاب المعلومات الصحية بشكل جيد.

مما يدل ذلك على نقص ثقافتهم الصحية. أي عدم توفر الوعي الصحي مما يخلق عدم التكيف في النسق الطبي. وفي نفس السياق تؤكد دراسة الدكتورة نادية محمد السيد عمر، حول دور الطبيب في تنمية الوعي الصحي لدى المريض أن هناك العديد من المعوقات التي تعيق الطبيب من أدائه لدوره الفعال في تنمية الوعي الصحي لدى المريض وفي مقدمتها إنخفاض مستواه الثقافي وانتشار الأمية والجهل بين عدد كبير من السكان. إضافة على ذلك، فالتمسك بالعادات والتقاليد الموروثة وانتشار العادات الصحية السيئة واللجوء إلى الصيدليات بدون إستشارة طبية والعمل بالمثل القائل "إسأل المجرب ولا تسأل الطبيب" كلها عوامل تؤثر في الثقافة الصحية هذا من جهة. ومن جهة أخرى عدم اهتمام الطبيب بالقيام بهذا الدور ووجود حاجز نفسي بينه وبين مريضه. وأيضا قلة الخدمات الصحية في المستشفيات والوقت الذي يقضيه الطبيب مع المرضى في مقابل أعدادهم الكبيرة وإحجامهم عن التردد على العيادات الخاصة إلا في وقت الضرورة القصوى وبعد حدوث مضاعفات كلها عوامل تعيق الطبيب على القيام بهذا الدور التثقيفي، حيث لا تعطى للطبيب فرصة أو وقت لغير القيام بالعمل الطبي. (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص ص 226- 227).

وللتحقق من مدى وجود علاقة بين المستوى التعليمي وتوفر معلومات صحية حول المرض تم إستخدام معامل الإرتباط المناسب الذي هو معامل التوافق، حيث قدر بـ 0.40، ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرين السابقين، درجة الإرتباط بينهما متوسطة.

المستوى التعليمي وعلاقته بالإيمان بفعالية الطب الشعبي والتمسك بالأمثال الشعبية:

إن الإنسان هو عضو في المجتمع يؤمن بعاداته، تقاليده ويرث من خلال تنشئته الثقافية الاجتماعية القيم والإرث الثقافي وحتى الأفكار والمعتقدات المتعلقة بالصحة. وفي هذا السياق فإن الإيمان بفعالية الطب الشعبي وممارسة الطب الشعبي هي أفكار وممارسات ومعتقدات تسيطر على فكر المريض وتؤثر على صحته وحتى التمسك بالأمثال الشعبية لها علاقة وطيدة بالصحة.

جدول رقم (03): يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وعلاقته بالإيمان بفعالية الطب الشعبي.

مدى الإيمان بفعالية الطب الشعبي / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
أمي	83 % 59.29	57 % 40.71	140 % 100
إبتدائي	54 % 67.5	26 % 32.50	80 % 100
متوسط	16 % 57.14	12 % 42.86	28 % 100
ثانوي	17 % 44.74	21 % 55.26	38 % 100
جامعي	06 % 42.86	08 % 57.14	14 % 100
المجموع	176 % 58.67	124 % 41.33	300 % 100

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03)، أن أكبر نسبة من المرضى تؤمن بفعالية الطب الشعبي بنسبة 58.67 % مقارنة بنسبة 41.33% لا تؤمن بفعالية الطب الشعبي.

وبإدخالنا للمتغير المستقل المستوى التعليمي، نجد أن المرضى ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي والأمي أكثر إيمانا بفعالية هذا الطب. فنسبة 67.5% من ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي تؤمن بفعالية الطب الشعبي مقابل نسبة 32.50% من المرضى من نفس فئة المستوى التعليمي لا تؤمن بفعالية الطب الشعبي. أما بالنسبة للمرضى الأميين فسجلنا نسبة 59.29% يؤمنون بالطب الشعبي و نسبة 40.71% لا يؤمنون بالطب الشعبي من المبحوثين الأميين. لتبقى النسبة مرتفعة عند فئة المبحوثين من المستوى التعليمي المتوسط الذين يؤمنون بالطب الشعبي أي نسبة 57.14% مقابل نسبة 42.86% من نفس المستوى التعليمي لا يؤمنون بالطب الشعبي. لتأتي فئة الثانويين التي تؤمن بالطب الشعبي بنسبة 44.74% مقابل نسبة 55.26% من الثانويين

لا يؤمنون بالطب الشعبي. وآخر نسبة نسجلها عند الجامعيين الذين يؤمنون بالطب الشعبي بنسبة 42.86% مقابل نسبة 57.14% من الجامعيين الذين لا يؤمنون بالطب الشعبي.

باعتبار أن الفرد إنسان يعيش في بيئة اجتماعية لها عاداتها وتقاليدها فهو يتأثر بها. ولهذا فإن الثقافة الشعبية ترسخ عند الأميين المؤمنين بالإعتقادات الشعبية، حيث أبرزت نتائج بحثنا أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمريض والإيمان بفعالية الطب الشعبي، وهذا راجع إلى الخلفية الثقافية، وإلى الأمية والجهل اللذان يشجعان الأفراد على التمسك بالإعتقادات حتى ولو كانت خاطئة. فالمريض يتجه إلى الطبيب لمعالجة مرضه ومتابعة العلاج خلال دورات علاجية معينة، وهو حامل معه أفكار ومعتقدات تناقض العلاج الرسمي المتعارف عليه، أي العلاج الطبي الحديث. ففي هذه الحالة بالرغم من الدور الذي يقوم به الطبيب، إلا أن إعتقاد المريض بفعالية ونجاعة الطب الشعبي التقليدي يعتبر معوق من معوقات إنجاز الهدف بالنسبة للطبيب. وقد يكون للمستوى التعليمي دورا بارزا في الإيمان بالثقافة الشعبية التقليدية. ونتيجة لذلك، تنخفض درجة الثقافة الصحية المبنية على أسس وقواعد منطقية يتقبلها العقل البشري والمخيال. فالتنشئة الاجتماعية للمريض خاصة الأمي تشجعه على التمسك بالعادات، المعتقدات الشعبية التي غالبا ما يعتبرها قوانين وضوابط اجتماعية لا يمكن مخالفتها. وإذا خالفها فإن سلوكه هذا يصبح منحرفا في إعتقاده. وفي هذا الصدد فإن البيئة الريفية تنقل هذه المعتقدات إلى أفرادها، أي تنشئتهم تنشئة اجتماعية ثقافية، وذلك عن طريق نقل تعاليمها إلى أفرادها. ولهذا يمكن القول أن هناك تضارب بين الثقافة الشعبية التقليدية المرتبطة بالصحة والثقافة الصحية المبنية على أسس وقواعد طبية يلقنها مختصين في التثقيف الصحي إلى المرضى المصابين بالأمراض المزمنة. وفي هذا المجال، فإن الطبيب يجد نفسه أمام تحدي كبير لتخطي هذا التضارب بين الثقافتين، وهذا يؤدي إلى خلل في العلاقة الاجتماعية بين الطبيب والمريض. ونتيجة لذلك، تسود توترات وتناقضات في هذه العلاقة.

إن الأمثال الشعبية التي غالبا ما تقف كحاجز أمام تحقيق الصحة كالمثل القائل "إسأل المجرب ولا تسأل الطبيب" تفرز لنا رصيدا جد هام لتفسير الثقافة الصحية ومدى التمسك ببعض المعتقدات والأفكار التي لا تخدم صحة الفرد. وعليه سوف نحاول من خلال الجدول رقم (04) إبراز أهمية المستوى التعليمي وتأثيره على رأي المرضى في الموافقة على المثل السابق الذكر.

جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وعلاقته بالموافقة على المثل القائل "إسأل المجرب ولا تسأل الطبيب".

الموافقة على المثل / المستوى التعليمي	موافق	غير موافق	محايد	المجموع
أمي	72 % 52.14	42 % 30	25 % 17.86	140 % 100
إبتدائي	46 % 56.25	27 % 33.75	08 % 10	80 % 100
متوسط	14 % 50	10 % 35.71	04 % 14.28	28 % 100
ثانوي	26 % 68.42	07 % 18.42	05 % 13.16	38 % 100
جامعي	04 % 28.57	09 % 64.29	01 % 7.14	14 % 100
المجموع	162 % 54	95 % 31.67	43 % 14.33	300 % 100

إن أغلبية المبحوثين تؤيد المثل المذكور آنفا بنسبة تقدر بـ 54 % مقارنة بنسبة 31.67 % لا تؤيد هذا المثل ونسبة 14.33 % محايدة الرأي .

وبما أن الاتجاه العام للجدول يتمثل في المبحوثين الموافقين على المثل السابق، فإن هذه النسبة مؤيدة من طرف الثانويين بنسبة 68.42% مقابل نسبة 18.42 % غير موافقين على المثل ونسبة 13.16 % محايدين. أما المبحوثين الذين مستواهم المستوى التعليمي إبتدائي، فنجد نسبة 56.25 % يوافقون على المثل ونسبة 33.75 % لا يوافقون على المثل ونسبة 10 % محايدين. أما الأميين، فمثلوا نسبة 52.14 % موافقين على المثل، نسبة 30 % غير موافقين ونسبة 17.86% محايدين.وبالنسبة لفئة المستوى التعليمي المتوسط نسبتهم قدرت بـ 50 % موافقين على المثل مقابل نسبة 35.71 % غير موافقين و نسبة 14.28 % محايدين. أما ذوي المستوى التعليمي الجامعي فقدرت نسبة الموافقة على المثل بـ 28.57 % مقابل نسبة 64.29% غير موافقين على المثل ونسبة 7.14 % محايدين من مجموع الجامعيين.

ما يمكن إستنباطه من التحليل الإحصائي السابق، هو أن المريض إنسان ينتمي إلى مجتمع يؤمن بعاداته وتقاليده. وبالتالي فمهما تعلم الإنسان، إلا أنه يبقى متمسك ولو بقليل من تراثه. وذلك من خلال القول التالي لمريض "لي قالوه ناس بكري صحيح".

وعليه فإن نتائج دراستنا هذه، أثبتت أن المستوى التعليمي لا يؤثر بشكل كبير على موافقة المرضى على المثل القائل "إسأل المجرب ولا تسأل الطبيب"، وهذا راجع إلى تمسكهم بالتجريب وإلى خلفيتهم الثقافية حول الأمور الصحية. فالمجرب لقد جرب المرض وأحس به، بينما الطبيب يبني تشخيصه أو علاجه إستنادا على ما قدمه له المريض من أعراض مرضية. وأيضا من تنشئته الطبية وخبراته التعليمية والمهنية. وفي هذا الصدد فإن بعض المرضى يرون بأن المجرب يعرف أحسن من الطبيب، لأنه جرب المرض، أعراضه وعلاجه. وهذا حسب تصريحات المرضى كهذا القول: "المريض حس بالمرض أعرف الوجع وجرب نفعاته حوايج والطبيب ما جربش ما يعرفش الوجع ما حسش بالمرض". والأخذ بهذا القول، يدل على أن الطبيب ليس له دور، دوره فقط هو تشخيص المرض بناءا على تعليمه الطبي، حيث أن هذا الأخير له فعالية في تنشئة الأطباء تنشئة اجتماعية، يكسبون من خلالها قدرا كافيا من الدوافع التي تعمل على المساهمة في مساعدتهم لإنجاز دورهم المنتظر، والذي حدده لهم المجتمع. وأيضا المحافظة على التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الطبيب والمريض. وفي هذا المنوال "لقد إستطاع التعليم الطبي تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال الاهتمام بتطوره وتعاون القائمين بالتعليم الطبي مع المهارات المختلفة في العلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع لزيادة معرفة الطبيب بالمريض من الناحيتين الفسيولوجية والاجتماعية"(نادية محمد السيد عمر، 1987، ص 447). فإذا كان الطبيب من خلال تعليمه وتنشئته الاجتماعية يسعى إلى التعامل مع المريض بطريقة يفرضها عليه دوره، فإن ثقافة المريض وتمسكه بالتجريب نسبة لأفراد آخرين غير الطبيب، يؤدي ذلك حتما إلى إحداث خلل وعدم الضبط في النسق الطبي. فقلة الثقافة الصحية المرتبطة بإنخفاض المستوى التعليمي للمريض تؤدي إلى عدم التكيف في هذا النسق.

جدول رقم (05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وعلاقته بمعرفة وصفات شعبية لعلاج المرض المزمن.

معرفة وصفات شعبية / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
أمي	92 % 65.71	48 % 34.29	140 % 100
إبتدائي	45 % 56.25	35 % 43.75	80 % 100
متوسط	19 % 67.86	09 % 32.14	28 % 100
ثانوي	16 % 42.11	22 % 57.89	38 % 100
جامعي	06 % 42.86	08 % 57.14	14 % 100
المجموع	178 % 59.33	122 % 40.67	300 % 100

إن نتائج الدراسة الميدانية كشفت لنا حقيقة جد مهمة من ناحية التراث الشعبي المتمثل في معرفة الوصفات الشعبية التي يعتمد عليها العامة من المرضى لعلاج مرضهم المزمن كداء السكري، ضغط الدم والقلب، حيث تبرز لنا معطيات الجدول أن نسبة كبيرة من المرضى لديهم معرفة حول علاج المرض بالوصفات الشعبية، وذلك بنسبة تقدر بـ 59.33% مقابل نسبة 40.67% لا يعرفون وصفات شعبية لعلاج المرض المزمن كداء السكري، ضغط الدم والقلب.

وللتأكد من مدى تأثير المستوى التعليمي على معرفة المرضى للوصفات الشعبية لعلاج المرض المزمن، فإن معطيات الجدول أظهرت لنا بأن فئة المستويات التعليمية المنخفضة هي الأكثر معرفة بهذه الوصفات، حيث سجلت أكبر نسبة عند ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 67.86% من المبحوثين يعرفون وصفات شعبية مقابل نسبة 32.14% من أفراد العينة لا يعرفون وصفات شعبية. أما فئة المرضى الأميين، فمثلت نسبة 65.71% من المرضى يعرفون وصفات شعبية مقابل نسبة 34.29% من المبحوثين لا يعرفون وصفات شعبية لعلاج المرض المزمن. لتأتي نسبة 56.25% من فئة المستوى التعليمي الإبتدائي يعرفون وصفات شعبية مقابل نسبة 43.75% من المبحوثين لا يعرفون وصفات شعبية لعلاج داء السكري، ضغط الدم والقلب. ونسجل عند شريحة الجامعيين نسبة 42.86% من المبحوثين لديهم رصيد معرفي حول الوصفات الشعبية لعلاج المرض المزمن مقابل نسبة 57.14% من المرضى لا يملكون رصيد معرفي حول الوصفات الشعبية لعلاج المرض المزمن سواء كان داء السكري، ضغط الدم أو القلب. وآخر النسب نسجلها عند الثانويين الذين مثلوا نسبة 42.11% من المرضى يعرفون وصفات شعبية مقابل نسبة 57.89% من الثانويين لا يعرفون وصفات شعبية.

يعتبر المرضى الأقل تعليما هم أكثر معرفة بهذه الوصفات الشعبية مقارنة بأفراد العينة من ذوي المستوى التعليمي المرتفع. ويمكن تفسير هذا الفرق في النسب من خلال البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الفرد المريض والتي أثرت على أفكاره ومخياله الاجتماعي. فالأغلبية العظمى من المبحوثين الأميين مسنين، وهذا يدل على أنهم تربوا في بيئة متشبعة بالعادات، التقاليد والتراث الطبي، والذي أثر على ممارساتهم وسلوكاتهم الصحية. ونتيجة لذلك، فهم متمسكين بكل ما هو قديم مرتبط بالطب التقليدي، ويتضح ذلك من خلال المثل الشعبي العربي "الجديد أخدم بيه والقديم ما تفرطش فيه". هكذا المرضى الأميين وذوي المستويات التعليمية المنخفضة متمسكين بالطب الحديث من خلال المواعيد الطبية هذا من جهة. ومن جهة أخرى متمسكين بالطب الشعبي القديم، خاصة إذا تعلق الأمر بالطب النبوي. وهذا ما لمسناه من تصريحات بعض المرضى التي تثبت تمسكهم بهذا الطب، فتقول مريضة "ناس بكري باش كانوا يداوا" وتضيف مريضة أخرى "دوا العرب ينفع ولا ما نفعكش ما يضركش، ماشي كيما دوا الطبيب يدير كل مرض" وتضيف مريضة فتقول "الطب النبوي مليح".

إن انتشار الأمراض المزمنة بشكل سريع جدا في المجتمع الجزائري شجّع على تفشي ظاهرة بيع الأعشاب الطبية وإقبال العديد من المرضى لمعالجة مرضهم بهذا الطب غير الرسمي، مما أعاق من فعالية الطب الحديث وخلق مشكل عدم التكيف في النسق الطبي. وهذا أدى إلى التنافس بين الطب الحديث والطب التقليدي بسبب غياب الثقافة الصحية لدى الفرد الجزائري، الذي غالبا ما يلجأ إلى الطب الحديث متأخرا نتيجة يأسه من الشفاء. وهذا بعد ممارسته للطب التقليدي لعله يجد الشفاء على يد مختصين وغير مختصين في الطب الشعبي. فهذه الظاهرة إستغلت من طرف العديد من أفراد المجتمع لكسب أكبر ربح مالي وجعل المريض يثق فيهم. وهو فريسة أولى لرفاهية هؤلاء المحترفين في هذا المجال.

إضافة على ما سبق ذكره، فإن الإختلاف في الرأي بين الطبيب والمريض خاصة الإختلاف الثقافي، قد يؤثر على العلاقة بين الطرفين، حيث أن الطبيب له ثقافة معينة، مبنية على تعاليم ومستمدة من خبراته الطبية، بينما المريض له ثقافة شعبية صحية مستمدة من تنشئته الصحية ومن البيئة التي يعيش فيها. فهذا الإختلاف في الثقافات قد يؤدي حتما إلى توترات وتناقضات في العلاقة بين الطبيب و المريض.

إن إستخدامنا لمعامل الإرتباط وهو إختبار كا^2، تبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي ومعرفة وصفات شعبية تقليدية ، حيث قدر هذا المعامل بـ 9.58 وكا^2 الجدولية بـ 9.48 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 4.

قدرة المريض على تغيير نمط حياته وعلاقتها بالمستوى التعليمي:

تعتبر قدرة المريض على تغيير نمط حياته مؤشر من مؤشرات الثقافة الصحية، حيث أن الإرادة والعزيمة وحدها لا تكفي للبحث عن شفاء للحالة المرضية، بل لا بد من توفر القدرة على التغيير التي تلعب دورا هاما في حياة المريض المصاب بمرض مزمن، كداء السكري، ضغط الدم والقلب. وفي هذا الصدد، تمثل رغبة المريض في البحث عن شفاء لحالته إحدى الواجبات المفروضة عليه، كما هي محددة في دوره الاجتماعي. فالطبيب ينشر التربية الصحية وعلى المصاب ترجمة هذه الحقائق إلى سلوكات صحية مستحبة في نظام حياته، والتي تتوقف على مستواه التعليمي.

جدول رقم (06): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وعلاقته بتنفيذ تعليمات الطبيب.

تنفيذ تعليمات الطبيب / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
أمي	41 % 29.29	99 % 70.71	140 % 100
إبتدائي	30 % 37.50	50 % 62.50	80 % 100
متوسط	10 % 35.71	18 % 64.29	28 % 100
ثانوي	23 % 60.53	15 % 39.47	38 % 100
جامعي	11 % 78.57	03 % 21.43	14 % 100
المجموع	115 % 38.33	185 % 61.67	300 % 100

تبرز لنا معطيات الجدول، أن أغلبية المرضى لا ينفذون نصائح الطبيب، وذلك بنسبة تقدر بـ61.67% من مجموع المبحوثين مقارنة بنسبة 38.33% من المستجوبين ينفذون نصائح الطبيب بإستمرار.

وبإدخالنا للمتغير المستقل الذي هو المستوى التعليمي، وجدنا أن أغلبية الأميين لا ينفذون تعليمات الطبيب بنسبة 70.71% مقارنة بالأميين الذين ينفذون تعليمات الطبيب والذين قدرت نسبتهم بـ 29.29% من مجموع الأميين. لنجد في المرتبة الثانية المرضى الذين مستواهم التعليمي متوسط، حيث سجلنا نسبة 64.29% من هذه الفئة غير منفذين لتعليمات الطبيب، مقارنة بنسبة 35.71% من فئة ذوي المستوى التعليمي المتوسط المنفذين لتعليمات الطبيب. أما بالنسبة للمبحوثين الذين مستواهم التعليمي إبتدائي، فقد سجلنا من بينهم نسبة 62.50% لا ينفذون تعليمات ونصائح الطبيب ونسبة 37.50% ينفذون تعليمات الطبيب. وإذا اتجهنا إلى فئة الثانويين، فإننا نسجل إنخفاض في النسبة عند شريحة المرضى غير المنفذين لتعليمات الطبيب، وهذا بنسبة 39.47% مقابل إرتفاع في عدد المصابين المنفذين لتعليمات الطبيب بنسبة

60.53% من مجموع الثانويين. وفي نفس السياق نجد الجامعيين أكثر تنفيذا لتعليمات الطبيب بإستمرار، حيث نسجل نسبة 21.43% جامعيين غير منفذين لتعليمات الطبيب مقارنة بنسبة تقدر بـ 78.57% من الجامعيين المنفذين لتعليمات الطبيب.

إن المرضى ذوي المستوى التعليمي المرتفع يتمتعون بثقافة صحية مقارنة بفئة الأميين الذين يجدون صعوبة في إكتساب هذه الثقافة مما ينعكس ذلك سلبا على علاقاتهم بالطبيب، لأن المستوى التعليمي يؤثر في التفاعل الاجتماعي بينهما، وهذا ما أكده لنا بعض الأطباء. ويمكن إرجاع أسباب عدم تنفيذ المرضى لتعليمات طبيبهم إلى كره هؤلاء للروتين اليومي الذي تعودوا عليه. وهذا حسب تصريح البعض منهم كقول هذه المريضة "أنا الطبيبة قاتلي ديري الريجيم، وأشربي الدوا، أنا ما شريتش وماندیرش الريجيم وكي ندخل ليها نقولها أشريت الدوا وأشربته". فهذا التصريح بعدم تنفيذ النصائح الطبية يدل على عدم تعاون المريض مع الطبيب وغياب الرغبة والقدرة على التغيير من الأسوأ إلى الأحسن. فالأسباب الرئيسية وراء هذا التصرف هي الجهل، قلة المعرفة وانتشار الأمية بين أفراد العينة، خاصة عند فئة المسنين. وهذا ينعكس سلبا على الصحة ونشر التربية الصحية وإكتسابها، حيث أن هذا الإنخفاض في الوعي الصحي يؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة بسبب الجهل بالأمور الصحية. وهذا ما يتأكد من خلال تصريح المريضة التي تقول: "أنا رحت للعرس وأكليت الطعام حتى شبعت وصلت للسبيطار وحتى للكومة"، إذ أن هذه المريضة مستواها التعليمي أمي. فهذه المجازفة بالحياة تدل على غياب الوعي الصحي. لذا فلا بد على المختصين في التثقيف الصحي من تكثيف جهودهم أكثر بين الأميين لتجاوز المخاطر المؤدية إلى الهلاك وحتى إلى الموت. فالحياة الصحية للفرد مرتبطة إرتباطا قويا بمستوى تعليمه وبثقافته الصحية. وفي نفس السياق، فإن عدم تنفيذ المرضى خاصة الأميين لنصائح الطبيب وإرشاداته يعتبر ذلك سببا من أسباب عدم الثبات والاستقرار في النسق الطبي وعدم قيام هذا الأخير بوظائفه على أكمل وجه، حيث تشير نادية محمد السيد عمر في مؤلفها علم الاجتماع الطبي المفهوم والمجالات بأنه "يرى بارسونز أن أي نسق يستطيع المحافظة على ثباته من خلال وجود عمليتين أساسيتين العملية الأولى هي التنشئة الاجتماعية والعملية الثانية هي الضبط الاجتماعي، وهاتين العمليتين يكمل بعضها البعض وهدفهما جعل الأشخاص في المجتمع ينصاغون للمعايير التي توجد بالنسق الاجتماعي فإذا فشلت التنشئة الاجتماعية في جعل الأشخاص يتبعون المعايير فإن الضبط الاجتماعي يجبرهم على ذلك"(نادية محمد السيد عمر، 1987، ص ص 446- 447).

وعليه يمكن القول أن عدم تعاون المريض مع الطبيب هو سبب من أسباب عدم استقرار النسق وثباته، وهذا يعني أن فشل المصاب بالمرض في تتبع النصائح والإرشادات الطبية، قد يؤدي ذلك إلى تهديد سبل العلاج المسطرة من طرف الطبيب وخلق نوع من التفاعل السلبي بينهما. مما ينعكس ذلك سلبا على العلاقة طبيب- مريض، والتي تكون سيئة مبنية على التشخيص ووصف العلاج فقط. فهي تتأثر بالدرجة الأولى بالمستوى التعليمي، لأن المرضى أقل تعليما يكونون أقل معرفة بالأمور الصحية وأيضا أقل تبادلا للحوار مع الأطباء عكس المرضى ذوي المستوى التعليمي المرتفع. مثلا المريض الأمي تصادفه عدة صعوبات في تبادل الحديث مع طبيبه ويرجع ذلك أساسا إلى قلة معرفته وإلى العوامل النفسية مثل الخوف، الخجل، القلق والتوتر. وهذا يؤدي إلى عدم قدرته على توضيح حالته الصحية وأهم الأعراض التي تنتابه، أي عدم إستطاعته إيصال الرسالة إلى الطبيب ووصف حالته المرضية بسبب قلة معلوماته وثقافته الصحية حول المرض المزمن وأعراضه. والشيء الغريب في الأمر، هو أن البعض من المرضى وخاصة الأميين يوافقون على كل ما يقدم لهم من أوامر وكل ما يكتب لهم دون مناقشة وإستفسار، فهم يرون بأن الطبيب هو مثلهم الأعلى في الشفاء. لذا هم يحترمونه ولا يعارضونه. وهذا ما لاحظناه أثناء حضورنا الإستشارة الطبية. عكس المتعلمين الذين هم غالبا ما يناقشون الأمور الصحية مع أطبائهم، يعارضونهم أحيانا عن نظام العلاج غير المناسب لحالتهم، حيث يحاولون الإستفسار على بعض الأمور غير الواضحة، وهذا لكسب أكبر قدر من المعرفة الصحية وإستغلالها في نظام الحياة اليومي في شكل سلوكات صحية.

وفي هذا الصدد، يعتبر الإتصال بما يتضمنه من إتصال شفهي أو غير شفهي عملية مهمة في الإستشارة الطبية هذا من جهة. ومن جهة أخرى تتأثر هذه العملية بالمستوى التعليمي. وفي نفس السياق، فإن الأسباب الرئيسية التي تجعل الإتصال غير فعال في النسق الطبي إلى جانب التعليم هي كثرة المرضى وقلة الوقت الذي يقضيه الطبيب مع مريضه مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بهذا الأخير جيدا وعدم اعتباره إنسان له آدميته. وفي هذه الحالة، فإن إحساس الشخص بأن الطبيب لا يهتم به، ينتابه القلق والخوف وحتى الإضطراب، هذا يؤدي به إلى الصمت وعدم الكلام بكل حرية، حتى أنه لا يفهم جيدا كل ما يقدم له من إرشادات طبية خاصة إذا كان مستواه التعليمي منخفض. وقد تكون لشخصية الطبيب (ة) أهمية في الإتصال بين الطرفين. وهذا ما ذكره لنا المرضى. إذ تقول مريضة: "الطبيبة تقول للبنات بالاكو على يماكم، الطبيبة مليحة تلاقيك بلسان الحلو". أما مريض آخر فيصرح: "كي

يكون الطبيب مليح المورال يطلع". فمثل هذه المشاكل ترجع أساسا إلى الإختلاف الثقافي بين وجهة نظر كل من الطبيب والمريض. وأيضا إلى الجهل والأمية اللذان يكونان سببان من أسباب فشل الإتصال، حيث أن الدور الاجتماعي للطبيب يكون إيجابي وفعال إذا كان المصاب ذو مستوى تعليمي مرتفع، متمتع بثقافة صحية تسمح له بخلق الحوار وتبادل الحديث وأيضا التعاون بينهما، وهذا للوصول إلى نتيجة إيجابية في العلاج. فكلما كان الإتصال جيد بين الطرفين كلما ساهم ذلك في تدفق المعلومات الصحية من طرف الطبيب، وإكتساب المريض أكبر قدر منها وزيادة ثقافته الصحية لتسيير مرضه المزمن.

وإستنادا على ذلك، فإن العناية الطبية ونشر التربية الصحية يفترض أن تكثف بين أوساط الأميين وذوي المستويات التعليمية المنخفضة، وأيضا لا بد من تحسين العلاقة طبيب- مريض، وإعادة النظر في استعمال المصطلحات الطبية أمام هذه الفئة من المرضى، التي غالبا لا تفهم الكلمات الطبية، لأن اللغة الطبية التي يستخدمها الطبيب أحيانا أمام مريضه قد تكون معوقا من معوقات التكامل الثقافي داخل النسق العلاجي. وعليه ينبغي على الأطباء تجنب هذا السلوك والتقليل منه. وإذا كان الموقف يحتم على أحدهم إستخدامها فلا بد أن يكون بعيدا عن أنظار المريض لأن إستخدامها إما أن يؤدي بالمصاب إلى الفهم الخاطئ حول حالته أو جعله مضطربا وقلقا. ولهذا يجب على الطبيب مراعاة ذلك أثناء تعامله معه. ويعتبر إستخدام الطبيب للغة الطبية نتاجا طبيعيا للتعليم الطبي الذي تلقاه، حيث أصبح الآن إستخدام التعليم الطبي لهذه اللغة أهم معوق للتكامل الثقافي داخل النسق العلاجي (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص 467- 468). إذ أنه من خلال الإستشارات الطبية التي حضرناها في مصلحتي الطب الداخلي والقلب بمستشفى بني مسوس صادفتنا هذه الظاهرة، حيث أن بعض الأطباء يستخدمون مصطلحات طبية مع مرضاهم، حتى مع المرضى الأميين. مثلا فيما يخص إسم الأدوية، آلات قياس نسبة السكر في الدم...الخ. وتستخدم اللغة الطبية حتى في تبادل الحديث والحوار مع المرضى.

إن أهم سبب لعدم تعاون المريض مع الطبيب هو التعليم، الذي يعتبر عامل فعال في توفر الوعي الصحي، التمتع بالثقافة الصحية وزيادة الخبرات والمعلومات المكتسبة والمقدمة. وفي هذا الصدد يؤكد الأطباء على أن للمستوى التعليمي دور في تتبع المريض للنصائح الطبية، لأن الجهل والأمية يعيقان عملية التربية الصحية ويعملان على عدم التعاون مع الطبيب. فالمستوى التعليمي خاصة المنخفض يؤدي إلى عدم قدرة المريض على فهم ما يقال له أثناء الإستشارة

الطبية، وهذا راجع إلى صعوبة اللغة الطبية التي يستعملها الأطباء وعدم إستخدامهم للألفاظ السهلة والعبارات البسيطة التي يعبرون بها عن وجهة نظرهم في تشخيص وعلاج المرض، وهذا نتيجة تعليمهم الطبي المبني على اللغة الفرنسية. فتعليم الطبيب يكون بلغة معينة وعمله في الميدان مع المرضى بلغة معينة، فهذا الأخير يجد صعوبة في التأقلم والتوفيق بين اللغتين. ولهذا يؤكد الأطباء بأن جهل المريض بالأمور الوقائية والعلاجية وعدم القدرة على فهم الحقائق الطبية سببا من أسباب عدم التعاون معنا وعدم نجاعة العلاقة بيننا. فهذا الجهل ناتج عن غياب الوعي الصحي والثقافة الصحية. فهذه الأخيرة لا تحفز المريض على فهم المرض، نوعه وأسلوب علاجه هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن إيمانه ببعض المعتقدات الخاطئة وتتبعه لممارسات غير صحية في نظام حياته يؤدي حتما بدوره إلى فشل عملية التفاعل بين الطرفين.

إن أغلبية أفراد عينتنا لا يتبعون بصفة منتظمة الإحتياطات الوقائية اللازمة، وخاصة عند فئة المرضى ذوي المستويات التعليمية المنخفضة كاستعمال الريجيم، الأدوية، الإبتعاد عن الضغوطات النفسية، مراقبة الحالة المرضية، إتباع الحركة، تنظيم العمل والإمتناع عن التدخين. وهي ممارسات يفترض تتبعها في نظام الحياة للحفاظ على الصحة الطبيعية. فعدم التنفيذ راجع بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا إلى إنعدام الثقافة الصحية واللامبالاة التي يتميز بها أفراد هذه الفئة، فالإرادة والعزيمة صفة من صفات الإمتثال للشفاء والتعاون مع الطبيب. فهذا التعاون يعتبر واجب من واجبات المريض، حيث أن ما من مرض يحتاج إلى تكثيف الجهود وتعاون المريض مع الطبيب تعاونا متكاملا في الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض المزمنة كداء السكري، ضغط الدم والقلب، لأن عملية العلاج تتوقف على درجة التعاون بين الطرفين وإعتماد كل طرف على الآخر. فالطبيب يحيط مريضه علما بكل الإحتياطات والتعليمات التي يتبعها في علاج مرضه ومحافظته على الصحة الطبيعية. ويتحدد دور المريض في طاعة الطبيب وتنفيذ الأوامر والتعليمات الطبية من أجل التغلب على الحالات الأكثر خطورة. وفي هذا الصدد يتجلى دور الطبيب في مساعدة المريض. بينما هذا الأخير يساعد نفسه بإتباع الإرشادات الطبية. وعليه تكون مشاركة متبادلة بينهما. ولكن الإشكال المطروح في الجزائر هل هذا حقا متحقق؟ نقول لا يوجد تعاون بين الطرفين نظرا لعدة أسباب ذكرناها آنفا.

إن دور الطبيب هو فهم وتقييم الشكاوي التي يقدمها المصاب له، وتفسير الأعراض المرضية التي يعاني منها وإسقاط نتائجها على حالته في الحاضر والمستقبل والسيطرة على الحالة بشكل جيد يخدم مصلحته بالدرجة الأولى. ويندرج هذا عادة تحت علاقة طبيب

- مريض. فخبرة الطبيب تسمح له بممارسة السلطة والنفوذ في علاقته هذه، حيث أنه يعرف أفضل ولهذا السبب هو موجود للقيام بدوره الذي حدده له المجتمع. وعليه يمكن القول أن علاقة المشاركة المتبادلة بين الطبيب والمريض تعتبر أساسية في علاج الأمراض المزمنة. فالمريض يحتاج لخبرة الطبيب، والطبيب يحتاج للمريض من خلال مراقبته لحالته عن طريق قياس الضغط الدموي بإستمرار مثلا، قياس نسبة السكر في الدم وتنظيم التغذية...الخ. وإذا تم التعاون بين الطرفين فإن النسق الطبي يعرف الثبات والاستقرار، لأن توفر الوعي الصحي في هذه الحالة يؤدي إلى إحداث تكيف في هذا النسق، ولكن يا ترى هل الجزائر تعرف تكيفا وثباتا في نسقها الطبي؟ وإجابة على ذلك فإن المستوى التعليمي المنخفض الذي يؤدي إلى نقص الثقافة الصحية يعيق عملية تعاون المريض مع الطبيب. أي أن العلاقة بينهما هي علاقات ليست بعلاقة المشاركة المتبادلة وإنما هي علاقات يسودها التوتر والتناقض، وهذا أصلا يؤدي إلى عدم ثبات النسق الطبي وعدم تكيفه.

جدول رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وعلاقته بتغيير نمط الحياة.

تغيير نمط الحياة / المستوى التعليمي	نعم	لا	محاولة التغيير في نمط الحياة دون أي جدوى	المجموع
أمي	28 % 20	109 % 77.86	03 % 2.14	140 % 100
إبتدائي	26 % 32.50	50 % 62.50	04 % 5	80 % 100
متوسط	12 % 42.86	15 % 53.57	01 % 3.57	28 % 100
ثانوي	22 % 57.90	14 % 36.84	02 % 5.26	38 % 100
جامعي	09 % 64.29	04 % 28.57	01 % 7.14	14 % 100
المجموع	97 % 32.33	192 % 64	11 % 3.67	300 % 100

نستشف من خلال قراءة معطيات الجدول أن الاتجاه العام له يتجه نحو المرضى الذين لم يغيروا من نمط حياتهم، حيث نسجل نسبة 64% من مجموع المبحوثين مقابل نسبة 32.33% من أفراد العينة غيروا من نمط حياتهم. بينما نسبة 3.67% من المبحوثين حاولوا تغيير نمط حياتهم دون أي جدوى.

وبإدخالنا للمتغير المستقل ألا وهو المستوى التعليمي، نجد نسبة المرضى الذين لم يغيروا نمط حياتهم دعمت من طرف الأميين بنسبة 77.86٪ مقابل نسبة 20٪ من الأميين غيروا نمط حياتهم. وأخيرا نسبة 2.14% من المرضى الأميين حاولوا تغيير نمط الحياة دون جدوى. وإرتفاع المستوى التعليمي يرتفع عدد المرضى المغيرين لنمط حياتهم، إذ نجد أن ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي مثلوا نسبة 62.50% لم يغيروا من نمط الحياة مقابل نسبة 32.50% غيروا نمط الحياة من نفس المستوى التعليمي ونسبة 5% حاولوا تغيير نمط حياتهم دون أي جدوى. أما ذوي المستوى التعليمي المتوسط، فنجد نسبة 53.57% من المبحوثين لم يغيروا من نمط الحياة مقابل نسبة 42.86% غيروا نمط حياتهم وهم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط. ونسبة 3.57% حاولوا تغيير نمط حياتهم دون أي جدوى من نفس فئة المستوى التعليمي. وفي نفس السياق فإن فئة ذوي المستوى التعليمي الثانوي الذين لم يغيروا من نمط حياتهم قدرت نسبتهم بـ 36.84% مقابل نسبة 57.90% من الثانويين غيروا من نمط الحياة ونسبة 5.26% من نفس المستوى التعليمي حاولوا تغيير نمط الحياة دون أي جدوى. وأخيرا نجد شريحة الجامعيين، من بينهم نسبة 28.57% لم يغيروا من نمط الحياة مقابل نسبة 64.29% غيروا من نمط الحياة ونسبة 7.14% حاولوا تغيير نمط الحياة دون أي جدوى.

وما يمكن ملاحظته، هو أنه توجد علاقة طردية بين المستوى التعليمي وتغيير نمط الحياة، فكلما إرتفع المستوى التعليمي إرتفعت نسبة الأفراد المغيرين لنمط الحياة والعكس صحيح. وهذا يدل على نتيجة جد هامة، وهي أن المرضى ذوي المستوى التعليمي المنخفض أقل تعاونا مع الطبيب مقارنة بالمرضى ذوي المستوى التعليمي المرتفع الذين يدركون المخاطر التي سوف يتعرضون لها إذا لم يغيروا ممارساتهم غير الصحية. ولذا يمكن القول أن الجهل وما يتضمنه من نقص الوعي الصحي يجعل المريض رهن عاداته غير الصحية ومعتقداته الخاطئة حول الأمور الصحية، كالمريضة التي تقول "لاجات الموت واحدة ما تحبسها حتى حاجة أنا ناكل لي جات". فهذا الإعتقاد بأن الموت قضاء، وقدر يؤدي بهذه المصابة بأن تتصرف كما يحلوا لها. وهنا ينطبق عليها المثل الشعبي العربي "لي جابوه رجليه الحديد ليه". يعني أنها لا

تستخدم الريجيم ولم تغير من نمط حياتها ، وترى بأن إذا لم يأتي أجلها فإنها لن تموت، حيث أنها لا تعرف بأن عدم تغيير الممارسات غير الصحية وعدم التقيد بالسلوكات المفروضة عليها يؤدي بها إلى أضرار وآفات صحية لا يحمد عقباها كالشلل مثلا وحتى الموت.

إن إلحاح الطبيب وإسراره على تغيير الممارسات اليومية غير الصحية للمرضى ليست أمرا إعتباطيا وإنما مبني على أسس وقواعد ينتهجها في خطته العلاجية للسيطرة على الحالة المرضية والمحافظة على الصحة الطبيعية. فمخالفة هذا الأمر يضر بصحة المريض بالدرجة الأولى. فالطبيب يسهم من خلال نصائحه في إحداث الضبط الاجتماعي في النسق الطبي، لأن المرض بالنسبة له انحراف لا بد من معالجته. وفي هذا الصدد يسعى الفريق الطبي إلى المحافظة على وظائف النسق الطبي وخاصة المحافظة على ثبات النسق، وهكذا يفترض أن يكون هناك تعاون بين الطبيب والمريض ويرجع ذلك إلى توفر الوعي الصحي لهذا الأخير. وفي مجتمعنا الجزائري غالبا ما نصادف غياب الثقافة الصحية عند المرضى المصابين بالأمراض المزمنة، كداء السكري، ضغط الدم والقلب، والذين تكثر لديهم مضاعفات المرض، حيث أن مستشفياتنا الصحية تكتظ بهم نتيجة غياب الوعي الصحي. والذي بدوره يؤدي إلى عدم استقرار النسق وثباته. وهذا يقودنا إلى القول بأن العدد المرتفع من المرضى وقلة الإمكانيات الطبية والبشرية ينتج خلل وظيفي في إنجاز الأهداف التي يسعى إليها الفريق الطبي لتحقيقها وهي هدف علاج المرضى. فقلة الإمكانيات في المستشفى مع كثرة المرضى وقلة الوقت المخصص لكل مريض يجعل الطبيب في صراع دائم في أدواره الاجتماعية من حيث كيفية إستخدام هذه الإمكانيات وتوزيعها على المرضى، من هو المريض الذي يحتاج حقا إلى هذه الوسيلة أو أولويات إستخدام الإمكانيات.

جدول رقم (08): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والمراحل المتبعة في العلاج منذ بداية الأعراض المرضية حتى اللجوء إلى الطبيب.

المراحل المستوى التعليمي	تجاهل الأعراض المرضية	التأكد من طبيعة المرض	تناول دواء دون إستشارة الطبيب	اللجوء إلى العلاج الحديث	اللجوء إلى العلاج التقليدي	أدوية وأعشاب طبية	البكاء	الإرتياح	الصلاة الدعاء الصبر وقراءة القرآن	المجموع
أمي	25 17.86	04 %2.86	21 %15	28 %20	56 %40	01 %0.71	- -	03 %2.14	02 1.43	140 % 100
إبتدائي	12 %15	05 %6.25	13 16.25	21 26.25	23 28.75	- -	02 %2.50	03 %3.75	01 %1.25	80 %100
متوسط	03 %10.71	03 %10.71	08 %28.57	05 %17.87	07 %25	- -	- -	01 %3.57	01 % 3.57	28 %100
ثانوي	05 %13.16	03 %7.89	06 %15.78	17 %44.74	06 %15.79	- -	- -	01 %2.64	- -	38 %100
جامعي	02 %14.29	01 %7.14	01 %7.14	06 %42.86	04 %28.57	- -	- -	- -	- -	14 %100
المجموع	47 %15.67	16 %5.33	49 %16.33	77 %25.67	96 %32	01 %0.33	02 %0.67	08 %2.67	04 % 1.33	300 %100

من البيانات الواردة في الجدول رقم (08)، يتضح لنا أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يلجئون إلى المساعدة غير الطبية في حالة تعرضهم للمرض المفاجئ، أي اللجوء إلى العلاج التقليدي بما يتضمنه من أعشاب طبية ووصفات شعبية منزلية، حيث مثلوا نسبة 32 % من المجموع الكلي للمبحوثين.

وبربط المستوى التعليمي بالمراحل المتبعة في العلاج تبين لنا أن فئة الأميين عززت الاتجاه العام، حيث قدرت نسبة المرضى الأميين الذين يلجئون إلى العلاج التقليدي بـ 40% مقابل نسبة 20% أميين يلجئون إلى العلاج الحديث أي إستشارة الطبيب في حالة المرض. أما المراحل الأخرى فتعرف إنخفاض في النسبة إذ نجد نسبة 17.86% من الأميين تجاهلوا الأعراض المرضية، 15% من الأميين تناولوا دواء دون إستشارة الطبيب، نسبة 2.86% أميين حاولوا التأكد من طبيعة المرض قبل ممارسة أي فعل، ونسبة 2.14% حاولوا الإرتياح، نسبة 1.43% لجئوا إلى الصلاة، الدعاء، الصبر وقراءة القرآن. وأخيرا نسبة 0.71% أميين إستخدموا الأدوية والأعشاب الطبية في آن واحد. أما المبحوثين الذين مستواهم التعليمي إبتدائي، فنجد نسبة 28.75% في صنف اللجوء إلى العلاج التقليدي مقابل نسبة 26.25% لجئوا إلى العلاج الحديث، نسبة 15% تجاهلوا الأعراض المرضية، نسبة 16.25 % تناولوا دواء دون إستشارة طبية، نسبة 6.25% حاولوا التأكد من طبيعة المرض، نسبة 3.75% لجئوا إلى الإرتياح لعل الأعراض المرضية تزول ونسبة 2.50% لجئوا للبكاء. وأضعف نسبة نجدها في صنف الصلاة، الدعاء، قراءة القرآن والصبر وهي نسبة تمثل 1.25% من المرضى ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي في حين فإن أفراد عينتنا من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، قدرت نسبتهم بـ 28.57% مارسوا العلاج التقليدي لإسعاف حالتهم المرضية، مقابل نسبة 42.86% جامعيين إستفادوا من العلاج الحديث، نسبة 14.29% منهم تجاهلوا الأعراض المرضية ونسبة متساوية أي 7.14% من الجامعيين البعض منهم حاول التأكد من طبيعة المرض والبعض الآخر تناول دواء دون إستشارة طبية، لتنخفض النسبة في التصنيفات المتبقية. وبالنسبة للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط، فإننا نلاحظ إنخفاض في استعمال العلاج التقليدي، إذ نسجل نسبة 25% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط عالجوا حالتهم المرضية بالطرق العلاجية الشعبية التقليدية مقابل نسبة 17.87% من المرضى من نفس المستوى التعليمي لجؤوا إلى العلاج الحديث أي إستشارة طبيب مباشرة. ونجد نسبة 28.57% في صنف تناول دواء دون إستشارة الطبيب، نسبة 10.71% لكلا من صنف تجاهل الأعراض المرضية وصنف التأكد من طبيعة المرض ونسبة 3.57% لكلا من الصنفين الإرتياح وصنف الصلاة، الدعاء، الصبر وقراءة القرآن. وإذا اتجهنا إلى المرضى ذوي المستوى التعليمي الثانوي، فنجد نسبة 15.79% ثانويين لجئوا إلى العلاج التقليدي مقابل نسبة 44.74% لجئوا إلى إستشارة الطبيب أي العلاج الحديث، ولتتذبذب النسب في الأصناف المتبقية، إذ نسجل نسبة 15.78٪ في صنف تناول دواء

دون إستشارة طبية، نسبة 13.16% من الثانويين تجاهلوا الأعراض المرضية ونسبة 7.89% لكل من صنف التأكد من طبيعة المرض. وأخيرا نسبة 2.64% من الثانويين حاولوا الإرتياح.

يتضح جليا من معطيات الجدول السابق، أنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي والمراحل المتبعة في العلاج في حالة ظهور المشاكل المرضية، حيث أن المرضى ذوي المستويات التعليمية المنخفضة أكثر لجوءا للطب الشعبي التقليدي مقارنة بالمرضى ذوي المستويات التعليمية المرتفعة الذين يتبعون العلاج الحديث. ويمكن تفسير هذا التباين في النتيجة من خلال انتشار الأمية، الجهل واللامبالاة في الأمور الوقائية العلاجية، وأيضا قلة الوعي، عدم إدراك المرض وتجاهل الأعراض المرضية خاصة عند فئة المرضى المنخفضي المستوى التعليمي، والذين يعتبرون الأعراض المرضية أعراض بسيطة لا تستدعي زيارة الطبيب. والبعض الآخر عالج المشاكل الصحية بالطرق غير الطبية المتمثلة في العلاج التقليدي. فمن خلال هذا التصرف يتباطئون في إستشارة الأطباء. فتتفاقم الحالة المرضية، ويجد الطبيب صعوبة في القيام بدوره، وحتى أن العلاقة بينه وبين مريضه في هذه الحالة يسودها الغموض وعدم الجدية، لأنه يبني تشخيصه على أساس ما يراه وما يصرح به المصاب. مثلا الفرد الأمي غالبا ما يعجز عن وصف حالته المرضية.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن البحث عن المساعدة الطبية يعتبر من إلتزامات أو واجبات المريض باعتبارها أول خطوة يقوم بها هذا الأخير للخروج من دور المريض. ويعني ذلك البحث عن شفاء لحالته والتعاون مع الطبيب، وهذا يؤدي إلى تحقيق إنجاز الهدف. والبحث عن المساعدة الطبية غالبا ما يكون عند فئة المتعلمين أكثر من شريحة غير المتعلمين الذين لا يسارعون إلى إستشارة الأطباء بل يلجئون إلى الطب الشعبي التقليدي لإسعاف حالتهم المرضية. وهنا تظهر إشكالية الثقافة الصحية عند الشخص الذي مستواه التعليمي منخفض. وفي نفس السياق، ترى الباحثة نادية محمد السيد عمر بأن "البحث عن المساعدة العملية المتخصصة من قبل المريض عادة وليس ضرورة، فالمريض عادة ما يبحث عن طبيب متعاون معه لكي يشفى، وحينما يتعاون المريض كلية مع الخبراء الطبيون فهو يريد من ذلك شفائه، ولذلك يرى أنه من المستحيل أن نرى المريض في موقف تعارض أو تنافس مع الطبيب لأنه هو الذي يبحث عن المساعدة برغم تلازم هذا الدور مع العناصر مثل علاقته بالتدرج الاجتماعي (...) والإختلافات الثقافية(...) والفردية". (نادية محمد السيد عمر، 1987، ص 191).

وعليه يمكن القول بأنه في مجتمعنا الجزائري وفي واقعنا المعاش هذا الرأي ينطبق أكثر على المرضى المتعلمين الذين يسعون إلى البحث عن شفاء لحالتهم المرضية وينفذون النصائح الطبية لتحقيق عملية التكيف، الثبات والاستقرار في النسق الطبي عكس المرضى ذوي المستويات التعليمية المنخفضة والمسنين الذين يمارسون ممارسات غير صحية، كالتداوي بالأعشاب الطبية. وقد تكون إستشارة الأطباء بعد اليأس من الشفاء وتأزم الحالة المرضية، وهذا راجع لقلة وعيهم الصحي. فهذه الفئة من المرضى تحتاج إلى تكثيف جهود المختصين في المجال الطبي لنشر التربية الصحية في وسطهم. وفي هذه الحالة التعليم له دور فعال في عملية نشر التثقيف الصحي. إذ أن تغيير الممارسات غير الصحية والإستعداد لتقبل المعلومات الصحية المقدمة من طرف المثقف الصحي تتوقف على المستوى التعليمي للفرد، لأن هذه المعرفة الصحية في بعض الأحيان يعتبرونها غريبة ومعارضة لأفكارهم ومعتقداتهم، ولا تتناسب مع نمط معيشتهم، لهذا السبب يرفضونها. وفي هذا المجال يفترض مراعاة بعض المتغيرات في مرحلة إعداد أي برنامج تثقيفي صحي من حيث الوسط الذي يعيش فيه الفرد، عاداته، تقاليده ومستواه المعيشي ...الخ، لأن التثقيف الصحي ليس مجرد توزيع معلومات صحية على أفراد المجتمع والمرضى فحسب، وإنما في كيفية تحويل وترجمة هذه المعلومات إلى أنماط سلوكية واستعمالها في نظام الحياة. فهو يتضمن تفاصيل معيشتنا وشؤون حياتنا وتستمر هذه العملية من الطفولة إلى آخر العمر، حيث تعتمد هذه العملية على المجهودات التعليمية والتربوية الهادفة إلى تطوير سلوكات الأفراد، عاداتهم، أفكارهم وتقاليدهم غير الصحية في اتجاه يخدم صحتهم. فهدفه هو إحداث نوع من التنمية الصحية بين أفراد المجتمع بصفة عامة والمرضى بصفة خاصة.

جدول رقم (09): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وعلاقته بالمدة المستغرقة بين ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب.

المدة المستغرقة / المستوى التعليمي	مدة قصيرة جدا أقل من يوم	مدة قصيرة يوم-يومين	مدة متوسطة 3-4 أيام	مدة طويلة 5- 15 يوم	مدة طويلة جدا أكثر من 15يوم	المجموع
أمي	15 % 10.71	27 % 19.29	15 %10.71	57 %40.72	26 % 18.57	140 % 100
إبتدائي	08 % 10	23 % 28.75	14 %17.50	20 % 25	15 % 18.75	80 % 100
متوسط	01 % 3.57	11 % 39.28	05 %17.86	07 % 25	04 % 14.29	28 % 100
ثانوي	07 % 18.43	19 % 50	03 % 7.89	06 %15.79	03 % 7.89	38 % 100
جامعي	06 % 42.86	03 % 21.43	01 % 7.14	01 % 7.14	03 % 21.43	14 % 100
المجموع	37 % 12.33	83 % 27.67	38 %12.67	91 %30.33	51 % 17	300 % 100

إن الجدول السابق يبين علاقة المستوى التعليمي بالمدة المستغرقة بين ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب، وقد كان اتجاهه العام يتجه نحو المرضى الذين يلجئون إلى الطبيب خلال مدة طويلة، وذلك بنسبة تقدر بـ 30.33% من المبحوثين. وقد عززت هذه النسبة من طرف فئة الأميين بنسبة 40.72% مقابل نسبة 19.29% في صنف المدة القصيرة، نسبة 18.57% في صنف مدة طويلة جدا ونسبة 10.71% في صنف كل من مدة قصيرة جدا ومدة متوسطة. وبإرتفاع المستوى التعليمي تنخفض نسبة المرضى الذين يلجئون للطبيب بعد مدة طويلة بين ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب والعكس صحيح، حيث نجد أنه من بين المبحوثين من ذوي المستوى التعليمي الإبتدائي نسبة 25% تتراوح مدة ظهور الأعراض المرضية

وزيارة الطبيب بمدة طويلة مقابل نسبة 28.75% من المبحوثين من نفس المستوى التعليمي الإبتدائي مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب هي مدة قصيرة، نسبة 17.50% في صنف مدة متوسطة، نسبة 18.75% من المبحوثين تراوحت مدة ظهور الأعراض وزيارة الطبيب بالمدة الطويلة جدا. ونسبة 10% المدة تميزت بمدة قصيرة جدا. أما بالنسبة للمبحوثين من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، فنجد نسبة 25% تراوحت مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب بالمدة الطويلة مقابل نسبة 39.28% في صنف مدة قصيرة، نسبة 17.86% مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب هي مدة متوسطة، نسبة 14.29% في صنف المبحوثين الذين تراوحت مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب بالمدة الطويلة جدا. وأخيرا نسبة 3.57% من المبحوثين من نفس المستوى التعليمي الذين تراوحت مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب بالمدة القصيرة جدا.

والملاحظة الأكثر أهمية في هذا الجدول، هي أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمريض كلما اتجه هذا الأخير إلى زيارة الطبيب في مدة قصيرة جدا، إذ أن المستويات التعليمية المرتفعة يتبعها حتما إرتفاع في الوعي الصحي والثقافة الصحية. وعليه فإن الجدول رقم (09) يوضح بأن فئة المبحوثين الثانويين مثلوا نسبة 15.79% من المرضى تراوحت مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب بالمدة الطويلة مقابل نسبة مرتفعة من نفس المستوى التعليمي من المبحوثين تراوحت مدة ظهور أعراضهم المرضية وزيارة الطبيب بالمدة القصيرة وذلك بنسبة 50%، نسبة 18.43% في صنف مدة قصيرة جدا، نسبة ضعيفة عند الثانويين الذين يلجئون إلى الطبيب في مدة متوسطة ومدة طويلة جدا بعد ظهور الأعراض المرضية، وذلك بنسبة 7.89% لكلا المدتين.

وفي نفس السياق، نسجل نسبة 7.14٪ عند الجامعيين الذين يتجهون للطبيب بعد مدة طويلة من ظهور الأعراض المرضية مقابل نسبة 42.86% من الجامعيين تراوحت مدة ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب بالمدة القصيرة جدا، نسبة 21.43% لكلا المبحوثين الجامعيين المصنفين رأيهم في المدة القصيرة والمدة الطويلة جدا. أما نسبة المبحوثين الجامعيين الذين يستشيرون الطبيب بعد ظهور الأعراض المرضية في مدة متوسطة، فنجد نسبة 7.14% من مجموع المبحوثين الجامعيين.

إن المستوى التعليمي له علاقة بالحالات المرضية التي يلجأ فيها المريض للطبيب وبالمدة المستغرقة بين ظهور الأعراض المرضية وزيارة الطبيب، حيث أن المرضى ذوي المستويات التعليمية

المنخفضة يتباطئون في إستشارة الأطباء عكس المرضى الذين مستواهم التعليمي مرتفع والذين يتسارعون لزيارة الطبيب. وعليه يمكن القول بأنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي والتباطؤ في اللجوء للخدمة الصحية. فهذا التباطؤ يرتفع عند فئة المرضى منخفضي المستوى التعليمي والذي يرجع إلى اللامبالاة وإنخفاض وعيهم الصحي، حيث أنهم يتجاهلون المزايا من وراء الإسراع في إستشارة الأطباء. فهذا الإسراع يؤدي إلى إكتشاف المرض في بوادره الأولى مما يكون الشفاء سريع جدا. وعليه يمكن القول بأن إنخفاض المستوى التعليمي له علاقة بالإستجابة للأعراض المرضية وإدراك مخاطر المرض. فالتعليم يعتبر عامل مهم وفعال، يلعب دور أساسي في إحساس المريض بالألم، الأعراض المرضية والإستجابة لها. فالمرضى ذوي المستويات التعليمية المرتفعة أكثر وعيا صحيا ووقائيا وأكثر إستجابة للألم عكس المرضى الأقل تعليما، فهم أقل إستجابة للمرض بسبب جهلهم للأمور الصحية. وبالتالي فإن الخلفية الثقافية المرتبطة بالصحة للمريض تؤثر تأثيرا فعالا في الإستجابة للمرض وفي العلاقة طبيب- مريض.

خاتمة:

إن إنعدام الوعي الصحي لدى المريض يعتبر معوقا من معوقات النسق الطبي أي عدم استقراره لإحداث نوع من الضبط الاجتماعي، وعليه فإن الطبيب يقوم بنشر التثقيف الصحي وتنمية الوعي لدى الفرد. فدوره يعتبر من الأدوار الأساسية والهامة التي يشهد لها العامة والخاصة. فإلى جانب العمل الطبي الذي يقوم به، فإنه يسعى جاهدا إلى مساعدة المرضى من خلال دوره الذي يتضمن قيم، معايير وأخلاقيات مهنية تمليه عليه للقيام بواجباته وأدائه لدوره على أحسن وجه ممكن. وإنطلاقا مما سبق ذكره، فإن عملية تنمية الوعي الصحي هي حادثة اجتماعية ومسؤولية الطرفين معا كل من الطبيب والمريض، لأن عمل الطبيب توفر له فرصة لتعليم المرضى أصول وقواعد محاربة المرض إلى جانب مهنته كطبيب معالج. فهذه العملية تعتبر جزءا من عمله اليومي لا تتجزأ عن العلاج والكشف الطبي. فهو يجد نفسه مضطرا للقيام بهذا الدور سواء كان يتقن ذلك أو لا. وعلى المريض إكتساب ثقافة صحية وإتباع تعليمات الطبيب والتعاون معه لإحداث نوع من التنمية الصحية. وفي هذا الصدد يعتبر التعليم من أهم المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في توفر الوعي الصحي لدى المريض وزيادة خبراته ومعلوماته التي يتلقاها من طبيبه المعالج حول المرض، حيث إتضح جليا من نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي للمريض يؤثر في معلوماته وإكتسابه للمعرفة الصحية حول المرض المزمن ومخاطره. فكلما إرتفع المستوى التعليمي كلما زادت درجة الوعي الصحي والعكس

صحيح، حيث أن هبة المجتمع لا تقاس فقط بالتقدم العلمي، وإنما تقاس أيضا بدرجة وعي أفراده. فإرتفاع المستوى الصحي للمجتمع يتوقف على نوعية الخدمات الاجتماعية والصحية وعلى مدى نضج أعضائه اجتماعيا وتربيتهم صحيا.

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية :

1- بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

2- عبد القادر محمود رضوان، سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

3 - محمد رشاد عامر، الموجز في علم الصحة والتربية الصحية، دار القلم، الكويت، ط1، 1974.

4- مصطفى القمش، خليل معايطة، سحر مخامرة، مبادئ الصحة العامة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

5- نادية محمد السيد عمر، علم الاجتماع الطبي، المفهوم والمجالات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

2- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1- Maurice Angers, Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines, casbah université, Alger, 1997.

2-Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, Direction de la prévention, Rapport du séminaire Atelier, d'élaboration du programme national de lutte intégrée contre les maladies non transmissibles, Ministère de la santé, de la population et de la reforme hospitalière, Alger, 2003.

3- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, Office national des statistiques, Suivi de la situation des enfants et des femmes, Enquête nationale a indicateurs multiples MICSS Algérie 2006, Rapport préliminaire, Office national des statistiques, Alger, 2007.

الانتقال الديموغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر

أ/ إبراهيم عطاري

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص:

الأسرة هي ذلك المكان المفضل والأمثل للإنتاج الاجتماعي وإحدى الشروط الأساسية لتراكم الثروة الاقتصادية والثقافية، وللأسرة دور مهم في الحفاظ على النسق الاجتماعي والتكاثر البيولوجي والاجتماعي. ولقد عرفت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر تغيرا في بنيتها من حيث الدور والحجم والوظيفة نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، ولعل أهم عامل في ذلك العامل الديموغرافي المتمثل في الانتقال الديموغرافي موضوع دراستنا هذه.

Résumé:

La famille est le lieu privilégié de la reproduction sociale est l'une des conditions majeures de l'accumulation de la richesse économique et culturelle.

Ainsi la famille joue un rôle important dans le maintien de l'ordre social dans la reproduction biologique et sociale.

La famille Algérienne comme toutes les familles a connu un changement dans sa structure (le rôle ،la taille ،la fonction ،…etc.) à cause des changements socio-économiques qu'a connu l'Algérie.

Notre sujet d'étude se base sur la transition démographique l'un des facteurs les plus importants qui influe sur ce changement dans la structure familiale en Algérie.

مقدمة:

تعتبر الأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظاما اجتماعيا رئيسا. فالأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والركن الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، وربما كان ذلك هو مجمل

منظور علم الاجتماع إلى الأسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا[1]. وظل موضوع الأسرة ينمو ويتطور حتى أصبح مركز اهتمامات عديدة على المستويين النظري والتطبيقي.

إن الاهتمام الشديد الملاحظ عند علماء الاجتماع بالأسرة يرجع إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الأسرة وأهدافها والأزمات والتحديات التي تواجهها نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أدرك الكثير ممن يعملون في حقل العلم والسياسة أن الاهتمام بقضايا الأسرة أمر لا مفر منه ما دامت الأسرة هي صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية وفي بناء قيم واتجاهات الإنسان المعاصر.

من بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع الأسرة نجد Bourdieu. P الذي اعتبر الأسرة بأنها ذلك الناتج لأي عمل مؤسس يهدف بصفة دائمة إلى تكوين عواطف أصيلة لجميع عناصر الوحدة المؤسسة (المكونة) تضمن الاندماج داخل هذه الوحدة الذي يعتبر شرطا أساسيا في وجودها، وبذلك تعتبر الأسرة ذلك المكان المفضل والأمثل للإنتاج الاجتماعي وإحدى الشروط الأساسية لتراكم الثروة الاقتصادية والثقافية، كما تقوم الأسرة بدور مهم ومحدد في الحفاظ على النسق الاجتماعي والتكاثر البيولوجي والاجتماعي[2].

عرفت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر تغيرات في بنيتها، فالأسرة الممتدة والمعروفة بالعائلة الكبيرة أصبح مفهوما يتلاشى، وحلت محله تدريجيا الأسرة النووية أو الأسرة الزّواجية. ويعود هذا التغير نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، ولعل أهمها الانتقال الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في نهاية القرن الماضي، والذي له الأثر البالغ في تطور البنية الأسرية للعائلة الجزائرية.

الانتقال الديموغرافي في الجزائر:

تناول العديد من الباحثين في علم السكان وعلم الاجتماع وعلوم الاقتصاد والسياسة موضوع الانتقال الديمغرافي حتى أصبح موضوع نقاش في عدة مؤتمرات دولية وجهوية، ولقد اهتم العديد من الباحثين بالتطور السكاني الملاحظ في أوروبا عبر التاريخ المعاصر، و كان

---

[1] د سناء الخولي، " الأسرة والحياة العائلية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 37.

[2] Piere Bourdieu ،« A propos de la famille comme catégorie réalisée » ،Actes de la recherche en sciences sociales ،100 ،dec 1993 ،P 36

أول المهتمين بذالك عالم الاجتماع الشهير A. Landry (1903- 1943)[3] حيث وصف هذا التطور السكاني بالثورة الديموغرافية.

يعود أصل نظرية الانتقال الديموغرافي إلى Frank Notestein الذي قدم الشكل الواضح لهذه النظرية وشخص المتغيرات السببية لظاهرة الانتقال الديموغرافي، ويعتبر هذا الباحث أول من أطلق مصطلح "الانتقال الديموغرافي" Transition démographique العام 1945[4].

يعود الانتقال الديموغرافي في أوروبا إلى أواخر القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين حيث انخفضت معدلات الوفيات من 35 في الألف إلى 14. 5 في الألف، كما انخفض العدد المتوسط للأطفال بالنسبة لكل امرأة من أربعة أطفال إلى طفلين[5].

يرجع الكثير من الديموغرافيين ومن بينهم **Perazel (1974)** و**Mc keown (1972)** أسباب انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال إلى عوامل داخلية متمثلة في التطورات الطبية وإلى التنمية الاقتصادية التي تعتبر عاملا خارجيا، أما أسباب انخفاض الخصوبة فيرجعها بعض الديموغرافيين إلى العلاقة التي تربط بين الخصوبة والوفيات أي: كلما انخفضت هذه الأخيرة انخفصت الأولى بينما يرجع البعض الآخر ومن بينهم C. Wilson انخفاض الخصوبة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية[6].

يتميز الانتقال الديمغرافي حسب E. Hoovet و A. Coole (1985) [7] بثلاث مراحل أساسية وهي:

1. المرحلة الأولى: تتميز هذه المرحلة بارتفاع في معدل الولادات والوفيات حيث يكون الأول ثابتا بينما يكون الثاني متذبذبا.

2. المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يبدأ معدل الوفيات في الانخفاض تدريجيا وبصفة منتظمة كما يبدأ معدل الولادات بدوره في الانخفاض لكن بوتيرة أسرع من الأول إلى أن يتقارب المعدلات عند مستوى معين.

---

(3) Daniel Noin ، « La transition démographique dans le monde » ، Paris ، PUF ، 1983 ، P 18

(4) Daniel Noin ، « La transition démographique dans le monde » ، Paris ، PUF ، 1983 ، P 18

(5) Tapinos ، (G) ، « Eléments démographiques » ، Armand Collection ، Paris ، 1985 ، PP 243 ، 245

(6) Tapinos ، (G) ، « Eléments démographiques » ، Armand Collection ، Paris ، 1985 ، PP 243 ، 245

(7) Daniel Noin ، O. pcit …… P 19

3. المرحلة الثالثة: تتميز هذه المرحلة بانخفاض في معدل الوفيات والولادات حيث يكون معدل الوفيات ثابتا بينما يعرف معدل الولادات تذبذبات طفيفة.

النمو السكاني في الجزائر:

قدر عدد السكان الجزائريين سنة 1830 بحوالي 03 ملايين نسمة وفي بداية القرن العشرين قدر بحوالي 04 ملايين نسمة، في هذه الفترة عرف النمو السكاني تذبذبات تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض وليس له أي نمط معين. بدأ عدد السكان الجزائريين في تزايد بداية من القرن العشرين لكن بوتيرة نمو منخفضة، حيث قدر معدل النمو الطبيعي ب 0. 5٪ إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945). بعد هذه الفترة بدأ عدد السكان يتضاعف إلى أن بلغ معدل النمو الطبيعي مستوى 2. 8٪ سنة 1954، وبقي هذا النمو ثابتا بالرغم من وجود الحرب التحريرية التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي.

خلال التعداد الأول للحكومة الجزائرية سنة 1966 بلغ عدد سكان الجزائر 12 مليون نسمة وتضاعف هذا العدد خلال تعداد سنة 1987 حيث بلغ 23 مليون نسمة، وكان معدل النمو السكاني في هذه الفترة 3٪، ويعتبر هذا المعدل من أكبر المعدلات في العالم، ثم بدأت هذه الوتيرة في الانخفاض إلى أن بلغ نسبة 1. 64٪ خلال تعداد 1998 وبقي هذا المعدل نوعا ما ثابتا إلى غاية سنة 2004 حيث قدرب 1. 63٪ يمكننا تقسيم تطور النمو السكاني في الجزائر بداية من 1900 إلى 2004 بسبع (07) مراحل:

1. المرحلة الأولى (1900-1920): عرف معدل المواليد والوفيات في هذه الفترة مستويات مرتفعة ومتماثلة إذ قارب كل معدل منهما 30 في الألف، وقدر معدل النمو الطبيعي بـ 0. 5٪ وهو معدل نمو جد منخفض ويعتبر هذا المؤشر إحدى ميزات البلدان المختلفة وتعود الأسباب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد كالمجاعة والأوبئة

2. المرحلة الثانية (1921-1945): تميزت هذه المرحلة بمعدلات ولادة مرتفعة فبعدما كان معدل الولادات العام قبل سنة 1921 مقاربة ل 35 في الألف ارتفع إلى 43. 4 في الألف ما بين سنتي 1931 و1935، وبقي على حاله إلى غاية نهاية هذه المرحلة، وموازاة مع هذا الارتفاع في معدل الولادات الذي يعتبر عند الاختصاصيين من علماء علم الاجتماع السكاني بأنه جد مرتفع وكان هذا الارتفاع نتيجة تعويض الوفيات التي من البالغين الذين جندوا إجباريا من

قبل السلطات الفرنسية في الحرب العالمية الأولى ورغم الأوضاع المعيشية السيئة التي ميزت السكان الجزائريين بقي معدل الوفيات على حالة نوعا ما.

3. المرحلة الثالثة (1946-1970): تميزت هذه الفترة بازدياد مستمر في معدل الوفيات إلى أن وصل إلى 50 في الألف سنة 1970 ونادرا ما يصل هذا المعدل إلى هذه النسبة. كما تميزت هذه الفترة بانخفاض في مستوى الوفيات غذ قدر المعدل العام للوفيات لهذه الفترة ب 21 في الألف كما قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 بـ 3. 32٪ ويعتبر هذا المعدل من أكبر معدلات النمو ارتفاعا في العالم.

4. المرحلة الرابعة(1971-1985): بدأ معدل الولادات بعد سنة 1970 في الانخفاض وفي نفس الوقت انخفضت الوفيات بوتيرة أسرع وبالتالي بقي النمو الطبيعي محافظا على مستواه ويعود ذلك إلى التحسن في المستوى المعيشي للجزائريين، وإلى اهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والصحة المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولي الاهتمام بصحة الأم والطفل.

5. المرحلة الخامسة(1985-1989): إن أهم مميزات هذه الفترة هو الانخفاض المحسوس في عدد الولادات مع انخفاض في مستوى الوفيات ولكن بوتيرة أسرع حيث قدر الانخفاض في كل من المعدل العام للولادات والمعدل العام للوفيات ما بين سنتي 1985 و1986 ب 11. 4٪ و4.4٪ على الترتيب. وانخفض معدل النمو الطبيعي بمستوى ضعيف، هذا ما جعل بعض المحللين الديموغرافيين كقواوسي[8] مثلا يحتملون أن الجزائر دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي.

6. المرحلة السادسة (1990-1998): تميزت هذه المرحلة بانخفاض شديد في مستوى الولادات فالمعدل العام للولادات انخفض من 30. 94 في الألف سنة 1990 إلى 21. 02 في الألف سنة 1998 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن برامج التخطيط العائلي التي بادرت الجزائر في تطبيقها أعطت ثمارها، كما تميزت هذه المرحلة بثبات في المعدل العام للوفيات والذي قارب حدود 6 في الألف، كما انخفض معدل النمو الطبيعي من 2. 49٪ إلى 1. 52٪ بين سنتي 1990 إلى 19998 على الترتيب.

---

[8] Kouaouci Ali ،« Familles ،Femmes et contraception » ،CENEAP ،Alger ،1992 ،P 27

7. المرحلة السابعة (1999-2004): تسمى هذه المرحلة بمرحلة الثبات في معدلات النمو، فالمعدل العام للولادات بقي ثابتا في هذه الفترة وقارب حدود ال 20 في الألف، كما سجل هذا الثبات في المعدل العام للوفيات الذي قارب حدود ال 05 في الألف ولوحظ هذا الثبات كذلك في معدل النمو الطبيعي الذي قارب حدود 1. 5٪ ويفسر هذا الثبات في النمو السكاني إلى الوعي المتعلق بتنظيم الأسرة نتيجة ارتفاع نسب التمدرس لدى الذكور والإناث، وإلى خروج المرأة للعمل وتأخر سن الزواج لديهن كنتيجة لطول فترة تمدرسهن ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا أن القيمة المطلقة للنمو الطبيعي بقي إلى حد بعيد ثابتا فإذا قارنا بين سنة الأساس 1999 والسنوات التي تليها إلى غاية سنة 2004 نلاحظ أن الفرق لا يتعدى 50 ألف نسمة، وإذا قارنا بين معدل النمو الطبيعي لسنتي 1999 و2004 نجد أن الفرق ضئيل جدا والذي يقدر بـ 0. 12٪ نقطة فقط.

الجدول رقم(1): تطور عدد السكان والنمو السكاني الطبيعي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السكان بالآلاف	29965	30416	30879	31357	31848	32364
النمو السكاني بالآلاف	452	449	478	479	5 .503	528
معدل النمو السكاني الطبيعي	1. 51	1. 48	1. 55	1. 53	1. 58	1. 63
Données statistiques de l'ONS série N° 398 et N° 419 2003 et 2004						

تطورات الولادات:

يعتبر الديموغرافيون كل معدل للمواليد يزيد عن 30 في الألف معدلا مرتفعا، وإذا زاد عن 40 في الألف فهو جد مرتفع أما إذا كان نقص عن 20 في اللف يعتبر منخفضا، والمعدلات التي تتراوح بين 20 في الألف و30 في الألف يعتبرونها معدلات متوسطة الارتفاع[9].

[9] عمران عبد الرحيم، " سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا"، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، 1988 ص 176

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1998، نلاحظ أن المعدل العام للولادات انخفض من 30. 94 في الألف سنة 1990 إلى 21. 02 في الألف سنة 1998 أي بفارق يقدر بـ 9. 92 في الألف وهذا يدل على أن الولادات في الجزائر في انخفاض مستمر، وكانت سنة 1995 كنقطة انطلاق لانخفاض عدد المواليد حيث قدر المعدل بـ 25. 33 في الألف أي بفارق مقدر بـ 5. 61 في الألف إن هذا الانخفاض المحسوس لدليل على أن السلوك الايجابي لدى المرأة الجزائرية يتغير بداية من العشرية الأخيرة للقرن الماضي فإذا أخذنا عدد الولادات الحية المسجلة حسب الحالة المدنية لسنة 1985 والمقدر بـ 845000 ولادة حية وعدد الولادات لسنة 1998 نجد أن الفرق شاسع والمقدر بـ 285000 ولادة حية لكن الملفت للانتباه هو أن هذا الانخفاض بقي نوعا ما ثابتا ومستقرا بعد سنة 1998، من خلال الجدول الثاني (02)

الجدول رقم (2): تطور الولادات الحية والمعدل الخام للولادات

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الولادات الحية بالألف	594	598	619	617	649	669
المعدل الخام للولادات٪	82 .19	38 .19	03 .20	68 .19	36 .20	67 .20
Données statistiques de l'ons série N° 398 et N° 419 2003 et 2004						

يتضح لنا أنّ المعدل الخام للولادات مستقر على العموم يتراوح بين 16. 36 و20. 67 في الألف أي بفارق طفيف رغم الارتفاع المسجل خلال السنتين الأخيرتين، ومن خلال معطيات تبين المصدر المذكور أعلاه الذي أشار بأن مصالح الحالة المدنية لسنة 2004 سجلت 668439 ولادة حية أي نمو مقدر ب 3٪ مقارنة لسنة 2003 و13. 5 بالنسبة لسنة 1999، ويلاحظ من خلال هذا كله أن الاهتمام بإنجاب الأولاد بدأ يقل لدى سلوك الجزائريين والجزائريات ويرجع هذا إلى ارتفاع تكلفة تربية الطفل من حيث الرضاعة غيرالطبيعية، والملبس والتمدرس وهذا ماأشارإليه Caldwel في دراسته التي يرجع فيها إنجاب العديد من الأطفال في نظرية تدفق الثروة إلى البنية الاقتصادية القائمة على الزراعة، أي: للأطفال دور مهم في

مساعدة الآباء على العمل الزراعي، وأن انخفاض الخصوبة يرجع إلى تحول تدفقات الثروة من الأطفال إلى الآباء بدرجة أقل، ومن الآباء إلى الأبناء بدرجة أكبر أي: بمعنى أن نسبة

تكلفة الطفل تزداد عن نسبة إيراده. وأعطى مثالا في هذا الصدد عن ارتفاع تكاليف التمدرس الذي اعتبر العامل الرئيسي في الانخفاض السريع للخصوبة في أستراليا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر[10].

تطور حجم ومعدلات الوفيات:

استقر المستوى العام للوفيات خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي في حدود معدل عام للوفيات مقدر ب 6 في الألف، وما يلاحظ أن هناك فوارق طفيفة بين المعدلات السنوية العامة للوفيات لتلك العشرية وبدأت الوفيات تنخفض تدريجيا بداية من نسبة 1998 حيث بلغ مستوى الوفيات 144. 000 حالة وبلغ المعدل العام للوفيات 4. 87 في الألف أي بانخفاض قدر ب 1. 16 في الألف مقارنة سنة 1990، ونشير في هذا الصدد أن هذا المعدل استقر على حد كبير في حدود 4. 5 في الألف خلال السنوات الأولى لهذا القرن والجدول رقم (3) يوضح هذا جليا، ويعود هذا الانخفاض في حجم الوفيات إلى تحسن الوضع الصحي ونوعية الغذاء واللباس ولذلك نلاحظ أن أمل الحياة عند الولادة بالنسبة للرجال انتقل من 56 سنة 1966 إلى 74 سنة 2004 وكذالك الشأن بالنسبة للنساء الذي انتقل بدوره من 58 إلى 76 أي بفارق 08 سنوات كاملة، ولذالك نلاحظ ارتفاع في عدد المسنين في الجزائر خلال الفترة الأخيرة حيث تقارب نسبة الشيخوخة 7٪

الجدول رقم (3): تطور حجم ومعدلات الوفيات وأمل الحياة عند الولادة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الوفيات بالآلاف	140	141	138	145	141
المعدل الخام للوفيات ٪	95 .4	56 .4	41 .4	55 .4	36 .4
أمل الحياة عند الولادة (رجال)	5 .71	9 .71	5 .72	9 .72	9 .73
أمل الحياة عند الولادة (إناث)	4 .73	6 .73	4 .74	9 .74	8 .75
Données statistiques de l'ons série N° 419 ،2004					

[10] Caldwel (J) and Ruzika (L) ،«The Australian fertility transition» ،in: population and developpement Review ،1978 ،P 186.

تطور وفيات الأطفال:

إن الانخفاض الذي عرفه المستوى العام لوفيات الأطفال يعتبر جد محسوسا حيث انتقل معدل وفيات الأطفال من 142 في الألف خلال سنة 1970 إلى 53035 في الألف خلال سنة 1998، وبدأ هذا المعدل يعرف انخفاضا تدريجيا م منتظما بداية من سنة 1995، والجدير بالملاحظة هو الانخفاض المذهل الذي سجل في السنوات الأولى لهذا القرن، فمن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معدل الوفيات يقل عن 40 في الألف، ففي سنة 2004 بلغ 30. 4 في الألف أي فقد 2. 95 في الألف مقارنة سنة 1998، رغم هذا الانخفاض الملاحظ لكن يبقى هذا المعدل نوعا ما مرتفعا بالمعدل المسجل في الدول المتقدمة والذي يقدر ب 15. 4 في الألف ونشير كذلك في هذا الصدد بأن هناك فرق مقدر ب 04 نقاط بين الجنسين.

الجدول رقم (4): تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنسين مقدر ب 1000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الإناث	4 .38	9 .38	1 .36	6 .34	2 .32
الذكور	3 .35	9 .35	3 .33	3 .30	5 .28
الإجمالي	9 .36	5 .37	7 .34	5 .32	4 .30
Données statistiques de l'ons série N° 419 ،2002					

إن هذا الانخفاض في وفيات الأطفال ناتج عن التحسن في المستوى المعيشي للأفراد وعن التحسن في المستوى الصحي للمجتمع وظروف الولادة الجيدة ضف إلى ذلك السياسة الوطنية لمحاربة وفيات الأطفال نأخذ على سبيل المثال التلقيح المجاني الإجباري.

تطور الزواجية:

عرف المعدل الخام للزواج تراجعا خلال التسعينات حيث انتقل من 5. 97 في اللف خلال سنة 1990 إلى 5. 69 في الألف سنة 1993 ثم إلى 5. 38 في الألف سنة 1994 ما يعادل انخفاضا ب 0. 28 نقطة و0. 59 نقطة على الترتيب ثم سجل ارتفاعا طفيفا بعد سنة 1995 بلغ (5. 45، 5. 49، 5. 42) في الألف خلال السنوات التالية 1995، 1996، 1997 على الترتيب ثم انخفض هذا المعدل ب 0. 61 نقطة خلال 1998 مقارنة سنة 1990 ويعود هذا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج عند النساء الذي

فاق 27 سنة نتيجة تحديد مرحلة التعليم عند هذه كما يعود هدا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج عند الرجال الذي فاق 31 سنة ويعود السبب في ذلك إلى أزمة البطالة والسكن وبناء على هذه المعطيات احتمل العديد من الباحثين في هذا الحقل من المعرفة أن الزواجية ستزداد انخفاضا في المستقبل نتيجة العوامل المذكورة سابقا وعلى رأسها انخفاض القدرة الشرائية حسب ما أكدته الدراسة التي أعدتها وزارة الصحة والسكان في المسح الوطني المتعلق بصحة الأسرة سنة 2000، لكن المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات تؤكد غير ذلك فعدد الزيجات في ارتفاع مستمر حيث انتقل العدد من 177548 سنة 2000 إلى 267633 سنة 2004، ولعل المعدل العام للزواج أقوى مؤشر على ذلك فمن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع وبوتيرة أسرع، إذ انتقل من 5. 36 بالألف سنة 1998 إلى 8. 27 في الألف سنة 2004 أي بفارق 2. 91 نقطة، قد يعود هذا الارتفاع إلى تحسن المستوى المعيشي أو لانخفاض معدل البطالة حسب تصريح وزارة العمل والحماية الاجتماعية أو إلى التنمية في مجال السكن خاصة للسكن الاجتماعي التساهمي والسكن الإيجاري الترقوي

الجدول رقم (5): تطور الزيجات والمعدل الخام للزواج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الزواج المسجل	1777548	194273	218620	240463	267633
المعدل الخام للزواج٪	84 .5	29 .6	97 .6	55 .7	27 .8

Données statistiques de l'ons série N° 419 ،2004

تطور الخصوبة:

لدراسة تطورات الخصوبة يستعمل المؤشر التركيبي للخصوبة ISF الذي يعتبر مؤشرا ذا تعبير قوي عن مستوى الخصوبة ولا يحتاج إلى تعديلات في التركيب العمري للفئات. حتى يضمن ثبات نمو سكان مجتمع ما يجب أن يكون هذا المؤشر مساويا ل 1. 2 طفل لكل امرأة أو أقل منه فيكون ذلك المجتمع مهددا بالانقراض لأن أجياله لا تتجدد[11].

[11] عمران عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 176.

عرفت الجزائر انخفاضا في المستوى العام للخصوبة، حيث بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1964 (6. 94 طفل لكل امرأة) وارتفع إلى 8. 36 سنة 1970، ثم بدأ هذا المؤشر في الانخفاض تدريجيا حيث سجل الأرقام التالية (7. 41 و5. 36 و4. 4) في السنوات الموالية (1977، 1986، 1992) على الترتيب، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات قدر هذا المؤشر ب 4. 14 خلال سنة 1996 مما يلاحظ أن هذا المؤشر انخفض بمقدار ثلاث (3) نقاط خلال ستة عشر(16) سنة من (8. 36 سنة 1970 إلى 5. 36 سنة 1986) وازداد هذا الانخفاض في 10 سنوات ب 1. 22 نقطة والشكل رقم (1) يبين بوضوح الارتفاع في المؤشرالتركيبي للخصوبة بين سنتي 1964 و1970 والانخفاض التدريجي بداية من السبعينات إلى سنة 1996 كما توحي المعطيات الأخيرة لتطور الولادات بأن الخصوبة في انخفاض مستمر نوعا ما ولكن بوتيرة بطيئة وهذا ما يجعلنا نقول أن الاهتمام بإنجاب الأطفال بدأ يقل لدى سلوك الجزائريين نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

الجدول رقم (6): تطور المؤشر التركيبي للخصوبةISF في الجزائر

السنوات	1964	1970	1977	1978	1979	1980	1981	1982
المؤشر التركيبي للخصوبة	94 .6	36 .8	41 .7	26 .7	05 .7	95 .6	40 .6	37 .6
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المؤشر التركيبي للخصوبة	33 .6	26 .6	49 .5	36 .5	30 .5	21 .5	10 .5	5 .4
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر التركيبي للخصوبة	46 .4	4 .4	66 .4	97 .4	51 .4	14 .4	14 .3	82 .2

المصدر: 1970 الدراسة الوطنية الإحصائية الخاصة بالسكان

1986: المسح الوطني الخاص بالخصوبة

1992: المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل

باقي السنوات: معطيات الحالة المدنية (منشورات الديوان الوطني للإحصاء)

الشكل رقم (1): منحنى تطور المؤشر التركيبي للخصوبة

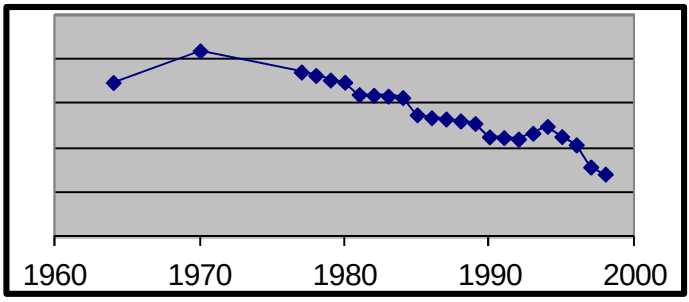

تطور بنية الأسرة الجزائرية:

عرفت الأسرة الجزائرية تطورا من حيث البنية والوظيفة، فالأسرة الممتدة أو المعروفة بالعائلة الكبيرة أصبحت تتناقص شيئا فشيئا وحلت كلها بالأسرة النووية أو الزواجية.

فحسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1977 تعرف الأسرة الممتدة بذلك التجمع المتكون من عدة أسر زواجية من أصول وأبناء تربطهم علاقة قرابة يقيمون في منزل واحد وتحت وصاية مسؤول واحد يسمى كبير العائلة، فكان لكل فرد دور يقوم به، أو بعبارة أخرى كانت الأدوار موزعة توزيعا وظيفيا حسب السن والجنس والمكانة. كما كانت مداخيل كل الأفراد تجمع في شكل داخل واحد يسير من طرف كبير العائلة ويوزع وينفق حسب الحالة والضرورة والحاجة.

إن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية كان لها الأثر في التغيير الذي حدث في بنية الأسرة الجزائرية من حيث التركيبة والحجم والوظيفة والأدوار التي يلعبها كل فرد في الأسرة.

من خلال الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات التطبيقية CENEAPالمتعلقة بالسكان سنة 2000 تبين أن نسبة السكان العازبين تمثل 28. 6٪ من مجموع السكان، ونشير في هذا الصدد أن الغالبة في هذه الفئة العازبة من جنس ذكر (55٪ ذكور و45٪ إناث).

وتعود الأسباب الرئيسة إلى تأخير سن الزواج عند هذه الفئة المبحوثة إلى تحديد سن التمدرس كعامل أول يقدر ب 17. 3٪ يتمثل في نقص الإمكانيات من خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا أن الأسر النووية في تزايد مستمر عبر السنين فمن تعداد إلى تعداد تزاد النسبة ب 05 نقاط كاملة،

أما نسبة الأسر الممتدة بقيت على حالها طيلة 20 سنة كاملة من أول تعداد للسكان إلى غاية 1987، لكن هذه النسبة فقدت 7. 38 نقطة خلال تعداد 1998، وبتحليل أدق نلاحظ هذا الانخفاض بحوالي 10 نقاط وهذا دليل على أن للتمدن دورا كبيرا في تغيير البنى الأسرية.

الجدول رقم (7): تطور بنية الأسرة مقدر بـ (٪)

	تعداد 1986 (1)			تعداد 1987 (2)			تعداد 1987 (3)			تعداد 1998 (4)		
	المنطقة		مجموع	المنطقة		مجموع	المنطقة		مجموع	المنطقة		مجموع
نوع الأسرة	حضر	ريف		حضر	ريف		حضر	ريف		حضر	ريف	
معزولة	6.14	3.92	4.81	3.64	3.51	3.56	3.73	2.75	3.25	2.32	2.41	2.36
دون نوع	1.48	0.91	1.14	1.23	0.92	1.05	0.94	0.55	0.75	0.72	0.52	0.64
نووية	61.30	58.12	59.39	59.08	58.58	58.79	65.99	64.27	65.14	70.88	71.33	71.06
موسعة	14.14	12.90	13.40	17.76	13.73	15.39	10.94	9.17	10.07	10.40	9.36	9.99
ممتدة	16.94	24.15	21.27	18.29	23.36	21.21	18.40	23.26	20.80	13.60	14.33	13.89
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	97.92	97.96	97.9

المصدر:

(1) RGPH 1966 structure des ménages en Algérie ،série c

(2) RGPH 1977 ménages et familles en Algérie sept 1981

(3) RGPH 1987 sondage au 1/300

(4) RGPH 1998 données exhaustives ،données statistiques n° 314 ،ONS novembre 2000 .

لقد بينت الدراسة التي قام بها مركز الدراسات CENEAP أن 50٪ من المسنين يستفيدون من منحة المعاش و17. 4٪ منهم يتحصلون على منحة الشيخوخة والمقدرة بـ 1000دج، و11. 2٪ من هذه الفئة يعتمدون على أقاربهم، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الآباء في كثير من الأحيان ليسوا بحاجة إلى أبنائهم فيما يتعلق بالمساعدات المالية بل بالعكس ما يلاحظ في الواقع أن الكثير من الأبناء البالغين حتى ولو كانوا أرباب أسر بحاجة إلى آبائهم المسنين، وهذا تغيير واضح في هذا النوع من العلاقات بين الآباء والأبناء مما كانت عليه سابقا.

كما بينت الدراسة نفسها أن 46. 5٪ من العائلات المبحوثة صاحب القرار فيها هو الزوج. وكذا 5. 5٪ من هذه الفئة يعود فيه القرار إلى الزوجة و25. 9٪ من الشريحة نفسها القرار المتخذ مشترك بين الزوجين أما النسبة الباقية والمقدرة ب 21. 8٪ يكون اتخاذ القرار مشترك بين أفراد العائلة، فنستنتج من هذه الأرقام أن صاحب القرار والمتمثل في رب العائلة الكبيرة أو رب الأسرة، لم يعد كما كان عليه في السابق فأصبح الأبناء والمرأة يشاركون الأب في اتخاذ القرار.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هناك تغييرات حدثت في السلوك الديموغرافي للجزائريين حيث انخفضت معدلات الولادة بكثير واستقرت نوعا ما خلال السنوات الأولى لهذا القرن، كما انخفضت معدلات الوفيات بوتيرة سريعة، كما انخفضت وفيات الأطفال في معدلاتها. و هذا ما يجعلنا نقول أن الجزائر دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي.

إن انخفاض نسبة الزواجية وتأخر سن الزواج لدى الجنسين وتمديد سن التمدرس لدى الفتيات كان لها الأثر البالغ في انخفاض مستوى الخصوبة. و عليه امتد الأثر إلى تطور بنية الأسرة الجزائرية من حيث الحجم هذه البنية تطورت كذلك نتيجة ذلك الانتقال الديموغرافي الملحوظ.

إن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها البلاد انعكاسا مباشرا على هذا التطور الملحوظ على بنية الأسرة من حيث الدور الذي أصبحت المرأة تلعبه داخل الأسرة كالإنفاق واتخاذ القرار والتسوق والإشراك في اتخاذ القرار، ومن حيث نتيجة تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث، ومن حيث العلاقات داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر.

واقع التغيرات الاجتماعية
في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة

أ/ رشيد بومعالي

تمهيـــــد:

إن التغير في بناء ونمط الأسرة يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي باعتبار الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية ومكان التربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع. لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أهمها: التصنيع والتحديث والتحضر. كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن. صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التحضر، الحراك الجغرافي، الحراك الاجتماعي، توفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص... وغيرها من التغيرات التي كان لها الأثر على نمط الأسرة وبنيانها ووظائفها. يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية، وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الثقافية الجديدة. كل هذه المؤشرات أدت بنا إلى تسليط الضوء على الأسرة باعتبارها الممثل الوحيد للتغيرات الحاصلة في المجتمع، ومعرفة أهم التغيرات في البنية الاجتماعية من خلال الأسرة، من أجل إيضاح التغير في الأدوار والمكانات داخل الأسرة في حد ذاتها. ونركز أساسا على المرأة داخلها. بالإضافة إلى ذلك نبرز أهم التغيرات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر، كخوصصة الشركات العمومية باعتبارها مرحلة من مراحل التغير الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي ساهمت بقسط كبير في هذه التغيرات.

1 – الأسرة ومحددات التغير:

الأسـرة:

إن الأسرة هي المجموعة المنزلية وهي تتقاطع فيها عدة معان لتحديدها. فبالإضافة إلى المجالات الداخلية المنزلية فهي تشكل كذلك تلك البنية التي تنتظم عبر الزمن، وتتأثر بها

الأجيال مع تأثر هذه العلاقات بالتغيرات والتعديلات. فالأسرة هي كيان له علاقة مباشرة ووطيدة بعامل الزمن. فهي تحمل على عاتقها وظيفة تجديد الأجيال. وهي كذلك المجال أو الفضاء الذي يتم فيه نقل الممتلكات والتشبع بالقيم... وهذا ما يعمل على استمرارية هذه المؤسسة وديمومتها. إن الأسرة هي ذلك الفضاء أو المجال الأول للتفاعل الاجتماعي للفرد في تحديد السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية. وهي متعددة الوظائف ومتشعبة العلاقات تتمثل في تعلم ولعب واكتساب الأدوار للاندماج والتكيف. إن تحديد الدور والمكانة للفرد من الحتميات التي تفرضها طبيعة العمران والاجتماع الإنساني على النظام الأسري الذي يمثل نسقا متكاملا سواء على المستوى الثقافي أم السلطوي.

إن نظام الأسرة والتي يفرضها التحول العمراني والحضاري إنما هي بنية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن المجتمع. قد تحد تكاملها وانسجامها في إطار النسق الاجتماعي المتكون من المدرسة والإعلام والجمعيات والنوادي لمواجهة نسق التغيرات الشاملة، الاقتصادية والسياسية. إن الانتقال من نمط العائلة إلى الأسرة الزواجية أوضح عدم قدرة هذه الأخيرة على القيام بالدور الذي كانت تقوم به العائلة وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب مثل تقليص العلاقة بين الوالدين وأبنائهم بسبب مشاغل الحياة من عمل أو تجارة أو غير ذلك. وبسبب تطلعات الأبناء من جهة ومشاريع الآباء من جهة أخرى.

التغير الأسري:

إن التغير الحاصل في بنية الأسرة الشكلية أي من الأسرة الممتدة أو المركبة إلى الأسرة الزواجية أو النووية، ما هو إلا مظهر من مظاهر التغير الأسري. إن التغير الجوهري الذي يبدو وأنه حدث في المجتمعات الحديثة وأثر على المجتمعات النامية يتطلب إعادة دراسته وكذلك إعدادا وصناعة متأنية للقرار. حيث من الواضح أن الأنماط والوظائف والعلاقات الأسرية قد أصابها كثير من التغير وأنه ظهر أكثر من إطار للصور العائلية وذلك خلافا للأحداث التي تطرأ فجأة ودون مقدمات.

وهناك الكثير من الأبحاث التي رصدت تأثير التحولات الاجتماعية على الأسرة مثل دراسة **مات شيري**، **مولين ما تسمورا**، وهي إحدى الدراسات التي تناولت الأسرة الكوبية. حاولت تلك الدراسات التوصل لأهم التغيرات والتحولات الثقافية والاقتصادية والتي كان لها تأثير كبير على الأسر الكوبية.

إذا كانت بنية الأسرة الحديثة ووظائفها وعلاقات القرابة بها قد تغيرت مع تغير الظروف والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري برمته وهو ما يتماشى مع سياق الحداثة المهتم بطابع التحضر والنمو المتزايد والحراك الاجتماعي السريع إذ أن النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته العائلة في مرحلة معينة من مراحلها الأولى كان مبنيا على النمط الجماعي الموسع والإنتاج الزراعي والحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة. "إلا أنه اليوم أخذ خطا آخر يخضع للفردية ويقوم على الإنتاج الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى، وإن طبيعة العلاقات الاجتماعية مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور المحدد بالزمان والمكان دون أي اعتبار للجنس والاختلاط أو السلالة أو القرابة وغيرها".

هذه الوضعية الجديدة في النمط الأسري والعلاقات القائمة بين أفرادها ساهمت في إبراز التغيرات العامة للمجتمع الذي كانت تنتجه مجموعة من التحولات.

محددات التغير الأسري:

إن الهجرة الداخلية وظاهرة النزوح الريفي هي في حد ذاتها تغير (حراك جغرافي) لا يكفي وحده في دراسة التغير. إنما نتطرق إلى العوامل التي تندرج ضمنه أي بمعنى أن الأسرة لا تتغير فقط وفق التغير المجالي وإنما لمجموعة من الظروف والتحولات الأخرى التي تؤدي إلى هذا التغير. ونذكر العوامل التالية: التحضر، الاتصال، العامل الاقتصادي.

محدد التطور التكنولوجي:

تحمل ثورة الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة ألوانا من الثقافات لم يعهدها المجتمع الجزائري. فهي لا تساير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية سواء الدينية أم العرفية. وفي المقابل أدت إلى غياب المفاهيم الهامة مثل الانتماء والهوية القومية والالتزام داخل المجتمع. إن هذا الانهيار في المجتمع يصاحبه ذلك التفكك الذي يؤدي إلى اللاتوازن الناتج عن غياب سلطة الضبط القائمة داخل الأسرة.

إن مصادر الثقافة والتنشئة باعتبارها كمؤثرات خارجية على الأسرة عديدة منها الإعلام. وهذا الذي يشير إلى التلفزيون، ونخص بالذكر الهوائيات المقعرة والأنترنت التي انتشرت في فترة ما بعد 1990 بصورة ملحوظة وكبيرة. وهذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية الخاصة بثقافة الصورة. وقد أكدت بعض الدراسات ذلك. فنجد عند "**جوسوميروفيتش**" "أن العناصر

المتشابكة بطبيعتها للمكان قد تمزقت عن طريق وسائل الإعلام الإلكترونية مما ساهم في انخفاض الشعور بالهوية الإقليمية لدى الأفراد وبالتالي للأسر".[1]

المحدد الاقتصادي:

إن العلاقة بين التغير الأسري والتغير الاقتصادي علاقة وثيقة بالإضافة إلى ما يخلفه هذا التغير فيما يخص الخدمات والتسهيلات والمؤسسات الحديثة التي تعمل على التقليل من وظائف الأسرة كدار الحضانة والمربية والمدرسة... إلخ. كل هذه العوامل ناتجة عن التطور الاقتصادي. إن الأسرة من خلال البنية الجديدة لها تعتمد أساسا على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث. تلك الوظيفة الاقتصادية التي كانت تقوم بها الأسرة بامتلاك وسائل الإنتاج وكذا العمل أو الجهد ، ويمثل أفراد العائلة الواحدة الوحدة الإنتاجية. إن هذا الخلل الوظيفي يظهر من خلال مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة من أجل العمل الصناعي والإداري والتجاري وغيرها من الأنشطة في المراكز الحضرية.

إن الارتباط بين التغير الاقتصادي والتغير الأسري نلحظه من خلال التتبع في سيرورة التغير الأسري حيث نجد أنه تلازمت الأسرة الأبوية مع النظام الزراعي في الفترة الأولى وتلازمت الأسرة الزواجية مع التصنيع والعمل المأجور في الفترة الثانية وتلازمت الأسرة كرابطة بمساهمة الزوجين في الاقتصاد الأسري مع تطور القطاع الثالث في الفترة الأخيرة وهكذا يوجد في كل فترة توافق بين نمط اقتصادي سائد ونمط أسري[2].

إن الأسرة تتكيف وفق النمط الاقتصادي العام وهذا نرجعه إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مست الجزائر في مرحلة من بعد 1992 وتتمثل في: خوصصة الشركات العمومية، تسريح العمال...

- المادة 26من الدستور المعدل في 1996 تقضي بحرية التجارة والصناعة. هذه العوامل الثلاثة مشتركة أدت إلى خلق فضاءات جديدة تسعى من خلالها العائلات سواء للوصول إلى "الغنى" أو

---

[1] سامية خضر صالح: استراتيجية مواجهة العنف رؤية نقدية ودراسة تطبيقية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص 54.

[2] محمد بومخلوف: نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة احصائية و تحليل نظري، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، 2004، ص، 104.

تحسين المعيشة. ونجد ابن خلدون تطرق لذلك حيث يرى أن التحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات.

إذن فالدخول في هذه السيرورة يصبح حاجة، فالغاية إذن هي الوصول. مما يؤدي إلى الحاجة لتغير الأسرة، من خلال الأدوار والبناء. إن هذا التغير حتمي، ومن ذلك نرى "عمل المرأة". ومن مظاهر التحضر نجد "خروج المرأة للتسوق، والتعليم". هذا ما يحتم وجود استقلالية اقتصادية داخل الأسرة مما ينقص من فعالية الضوابط والقيم الاجتماعية السائدة. هذا ما يقودنا شيئا فشيئا إلى موضوع الحضرية ولكن قبل التطرق لذلك علينا المرور بمكانة المرأة وتغيرها مع التغير الأسري.

2 - مظاهر التغير الأسري:

مكانة المرأة:

إن التغير التدريجي الحاصل للأسرة التقليدية نتيجة للظروف السابقة الذكر وكذا عوامل أخرى تتجلى أيضا من خلال فقدان الأب لجزء من السلطة المطلقة على الأسرة بعدما أصبح هؤلاء يتمتعون بحرية أجرهم، ولا يقتصر هذا على الذكور فقط.

إن النمط المعيشي السائد في الأسرة الريفية هو "الزراعي". ويتطلب هذا النشاط التعاون والانصياع لمسير واحد. وهذا راجع إلى التبعية الاقتصادية للأب أو الأخ الأكبر. إن هذا الانتقال أدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية العائلية ومن الطبيعي أن تحاول تلك العائلة التي تم انتقالها بلورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد. وبذلك تكون العائلة التقليدية قد فقدت بعضا من وظائفها الرئيسة الاقتصادية منها والاجتماعية. إن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عاملا مهما في تغير البنية العائلية. ويرجع الكثير هذا التغير إلى مجموعة من الدوافع الرئيسة منها غلاء المعيشة ولوازم الحياة الضرورية وكذلك بدافع القهر والإجبار، إذ وجدت بعض الفئات النسوية أنفسهن مضطرات للعمل. إن الدافع الرئيس لعمل المرأة يتمثل في الجانب الروحي، فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجتمع".[3] ونوضح الآن من خلال هذه النتائج تطور عمل المرأة ومدى مشاركتها في سوق العمل.

(3) Vandenelde H: La participation des Femmes algériennes a la vie politique et social ، T2 ، p215

جدول يبين مدى مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري:

السنوات	1977	1980	1983	1985	1989	1994	2004
نسبة المشاركة	1. 85%	2. 96%	3%	4. 7%	5. 2%	13. 9%	15%

إن السائد في سبب منع المرأة بالاحتكاك المباشر بالناس يعود إلى أن مشاركتها في الحياة هو التفتح والمطالبة بالحقوق، وخاصة في أمر زواجها. إن هذا التفتح لا يتناسب مع قيم الأسرة التقليدية. إلا أن العوامل السابقة الذكر المساهمة في التغير ـ الإعلام، التحضر ـ أبرز مجموعة من الأشكال والأنماط الأخرى الجديدة في السلوكات والعادات كل هذا ساعد على انتشار نوع من الوعي أو الإدراك للموقع من طرف المرأة. إن مشاركة المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة والمصاريف الخاصة بالأسرة كان من شأنه أن يرفع من قيمة المرأة وأصبحت تشارك في القرارات وفي تسيير الشؤون المنزلية أي أصبح للمرأة مكانة أكبر وسلطة أكثر داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي حيث لم يكن لرأيها أية أهمية بل لا تجرأ حتى على التصريح به أو الاعتراض على موقف أو قرار اتخذه زوجها".[4]

إن التغيرات المادية للنساء سمحت بترسيخ دعائم المطالبة بالمساواة مع الذكور من حيث إن أنصار المساواة بين الجنسين يعتقدون أن الأسرة مدمجة داخل منظومات أشمل للسلطة الاقتصادية والسياسية. ويتضح ذلك من خلال مصالح كل عضو من أعضاء الأسرة. ومعنى ذلك أن الأحوال البنيوية الاجتماعية كالاستقلال الذاتي المتنامي والاستقلال المالي للنساء وكذا إمكانية التعليم والوصول إلى درجات عليا فرض واقعا جديدا خاصة بالنسبة للرجل وهو ضرورة بذل جهد أكثر، وضوحا للعلاقات الحميمية الأسرية، إضافة إلى ذلك انخراط النساء والرجال معا من أجل إيجاد صيغ مشتركة لتحقيق غاياتهم في الحياة المدنية، التي تفرض وجود مشاركة المرأة في الحياة العامة.

[4] عبد المنعم محمد حسن، الأسرة منهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985، ص63.

ومن بين العوامل الأكبر والأكثر تأثيرا في التغير الأسري تغير مكانة المرأة داخل المجتمع ،فهي تعتبر نتيجة وسببا في آن واحد. "إن التغير في القيم والأفكار وانخراط المرأة التدريجي في نمط العيش الجديد هو نمط غير تقليدي عن مشاركتها المتزايدة في الدراسة والعمل".[5]

هناك عامل آخر نستطيع من خلاله إبراز التغير في مكانة المرأة بعيدا عن الجانب الاقتصادي ولو يعتبر هذا الأخير نتيجة له وهو التعليم. لقد أدى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي وله دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية، ومن هذه القيم تعلم الفتاة. فالتعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد. فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة، فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى في المجتمعات، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة. فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة إذ انجرت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية تجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكورا أم إناثا الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير، إذ مس هذا الانتشار سكان المدن بالدرجة الأولى ليؤثر بدوره على سكان الأرياف المهاجرة إليها. فاطلاع الريفيين على نماذج أخرى من السلوك[6] وطريقة أخرى للعيش والكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم، هذا من جهة، كما أن التعليم فتح أبوابا جديدة للكسب والرزق. كما أن تعلم الأبناء اليوم إلى مستوى تعليمي عال يكسب أسرهم مركزا اجتماعيا. فقد أصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا وتشجع على ذلك وهذا بالموازاة مع الاحتكاك مع الثقافات الأخرى سواء الحضارية أم التي تتلقاها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، والتي أدت بالأسر إلى التقليد والمحاكاة، إذ لم تعد الأسرة حاجزا أمام تعلم الفتاة أو العمل خارج البيت.

---

[5] حسين تومي: واقع الطلاق في ولايات الوطن، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004.

[6] محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار الشروق للنشر، الإسكندرية، بدون سنة / ص38.

الحضرية:

إن المجتمع البدوي والريفي في الجزائر، كما في معظم بلدان العالم، في تراجع مستمر، بينما المجتمع الحضري في نمو متزايد بسبب التحضر، حيث بلغت نسبة التحضر في الجزائر 58. 3% عام 1997 بعدما كانت 49. 7% سنة 1987 هذا ما يعني أن السير السريع نحو تعميم نمط المعيشة الحضرية على السكان الجزائريين في غضون عشرية وعشريتين.

إن هذا الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية أعطيناه مصطلح الحضرية، فهي تعني أسلوبا أو نمط حياة يتميز به سكان المدن وتفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية. إن الحضرية هي مظهر من مظاهر التغير الأسري للأسر المهاجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية فالحضرية هي "الحصيلة النهائية لعملية التحضر أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول أي ذلك بالميلاد أو بالهجرة".[7]

إن التغير الأسري الحاصل لا نقصد به ذلك التغير الكلي والراديكالي للأسر لأنه بسبب بسيط: التغير الحاصل للأسر الجزائرية عامة سواء ريفية أم حضرية فيما يخص التوسع الإعلامي والتغير البشري في النموذج الأسري حيث "إن التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البنيات الريفية والحضرية على حد سواء ويتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين"[8].

---

[7] محمد بومخلوف: التحضر، دار الامة، الجزائر، 2000، ص28.

[8] محمد بومخلوف نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004، ص 84

وهذا ما يبينه الجدول:

جدول يبين التوزيع الريفي – الحضري للأسرة الجزائرية:

نمط الأسرة	الحضر	%	الريف		المجموع	
نووية	1900178	70. 9	1244409	71. 3	3144587	71
نووية متسعة	278797	10. 4	163265	9. 4	442062	10
ممتدة	364580	13. 6	250074	14. 3	614654	13. 9
أخرى	137423	5. 1	86793	5	224216	5. 1
المجموع	2680978	100	1744541	100	4425519	100

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء 1998 (1)

تعتبر المراكز الحضرية تنظيما مفتوحا يخضع في تسييره إلى قوانين وقواعد تنظيمية. فإن الأفراد والجماعات الاجتماعية المتواجدة فيها ترسم في ضوء ذلك إستراتيجية تحقق من خلالها قدر من المنفعة والتكيف. وإذا عدنا إلى البيئة الحضرية الجزائرية نجدها تتوفر على مجموعة من التناقضات التي تدفع الأسرة إلى التكيف معها، والمتمثلة في عجز الخدمات الحضرية.. نمط السكن الذي لا يتوافق مع الاحتياج وقلته.. هذا ما يبعث إلى خلق فضاءات عمرانية فوضوية جديدة من أجل الإيواء. وغالبا ما يكون في الضواحي على أطراف التجمعات السكنية الجديدة. كل هذه الصعوبات تدفع إلى التمسك بالنسق الاجتماعي الأول الذي تطبع صورته على البناء الاجتماعي للحياة الحضرية. هذا يؤدي بنا إلى وضع فرض جديد وهو أنه ليس هناك فرق أو تباين بين الحياة الريفية والحضرية فيما يخص الذهنيات، فالمجتمع الحضري مازال في حد ذاته يحمل بعض الخصائص المتعلقة بالمجتمع الريفي، فالأسرة الحضرية تجمع بين الأنماط القديمة والجديدة ويبدو هذا من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها الأفراد.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره تتجلى لنا مظاهر التغير الأسري سواء الخاصة بعمل المرأة وكذلك اقتناء مساكن مستقلة للأبناء وبروز حالات دالة على ضعف أواصر الصلة بين أفراد العائلة. كما ظهرت هناك أنواع أخرى من العلاقات مبنية على المساواة والتشاور داخل الأسرة ومع المؤسسات المحيطة. كل هذه الأسباب تستلزم وجوب الدخول فيما سميناه بالحضرية. إذن هناك مجموعة من العناصر والمميزات التي تقبل التغير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك ما يسمى بالرواسب الريفية أو بقايا العادات والتقاليد الريفية ورسوخها داخل الأسر المهاجرة. ومن هنا نطرح سؤالا: ما هي أهم مظاهر التغير الأسري؟ وما هي العمليات الاجتماعية الثابتة والتي لا تتغير؟

أثـــر الديـــن في الوقايـــة مـــن الجريمـة

أ/ مقداد علي
باحث في علم الاجتماع

مقدمة:

ظـاهرة الجريمـة كانـت منتشـرة في جميـع العصـور، وبـين أغلـب الأوسـاط والطبقـات الاجتماعية، منذ أن خلق الله الإنسان. وكانت للشرائع مواقف واضحة من رفض الجريمة، هذه الشرائع سواء كانت سماوية أم وضعية.

والشـريعة الإسـلامية لا تختلـف عـن سـائر الشـرائع في موقفهـا مـن رفـض الجريمـة، رفـض الرذيلة والمنكر والفساد. والمتتبع للشرائع السماوية وعلى الرغم مما بينها من اختلافات، يرى أن جميعها وقف ضد الجريمة وسعى إلى الوقاية منها، فهذا سيدنا هود ينهى قومه عن الإجرام فيقول: ﴿ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴾[1] ويندد بطغيانهم وتجبرهم واعتدائهم على الأفراد والجماعات ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾[2]، وهذا سيدنا صالح ينهى قومه عن الفساد والإفساد فيقول: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[3]، وهذا لوط يسخر كل وقته وحياته في التشنيع بالفاحشة التي انحرف قومه باقترافها عما تستوجبه الفطرة، ويشهر بها في كل مناسبة حتى كأن الدين لم يكن سوى الدعوة إلى الكف عنها ويعتبرها إسرافا وعدوانا وجهالة[4]، قال الله تعـالى علـى لسـانه: ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾[5]

وقد جاء في التوراة الدعوة إلى بعض الواجبات والالتزام بها والنهي عن بعض المحرمات والجرائم، ومن ذلك الوصايا التالية: "أكرم أباك وأمك كما أمرك الرب إلهك، لكي تطول

---

[1] هود: 52.

[2] الشعراء: 130.

[3] الأعراف: 74.

[4] التومي، د. محمد: **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986 م، ص: 87.

[5] الأعراف: 80 – 81.

أيامك، وتصب خيرا في الأرض التي يعطيك الرب إلهك، لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد على صاحبك شهادة زور، لا تشته زوجة صاحبك، ولا تشته بيته، ولا حقله، ولا عبده، ولا أمته، ولا ثوره ولا حماره، ولا شيئا مما لصاحبك"[1].

وجاء في النهي عن الزنا والقتل والرشوة ما يلي: "ملعون من يضاجع زوجة أبيه... ملعون من يضاجع بهيمة... ملعون من يضاجع أخته ابنة أبيه وابنة أمه... ملعون من يضاجع حماته... ملعون من يقتل صاحبه في الخفاء... ملعون من يأخذ رشوة ليقتل نفسا بريئة"[2]. كما ورد في النهي عن الخمر: "لا تكن ذا بأس تجاه الخمر، فإن الخمر أهلكت كثيرين"[3].

وجاء في الإنجيل كثير من النصوص التي تتوخى استقامة الخلق وإصلاح النفس، والتي دعا إليها عيسى عليه السلام، ومن ذلك ما يلي:

ما ورد في النهي عن بعض الجرائم كالقتل والزنى والسرقة، والدعوة إلى أداء بعض الواجبات: "لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد الزور، أكرم أباك وأمك، وأحبب قريبك كنفسك"[4]. وفي رسالة بولس ورد ما يلي: "أما تعلمون أن الأئمة لا يرثون ملكوت الله، لا تضلوا فإنه لا الزناة ولا عباد الأوثان، ولا الفساق، ولا المفسدون ولا مضاجعو الذكران، ولا السارقون ولا البخلاء، ولا السكيرون، ولا الشتامون، ولا الخطفة يرثون ملكوت الله"[5]. وجاءت الدعوة إلى العفة والنزاهة عن الفواحش: "إن كل من نظر إلى إمرأة لكي يشتهيها فقد زنى بها في قلبه، فإن شككتك يدك اليمنى فاقطعها وألقها عنك، فإنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا تلقى جسدك كله في جهنم"[6]. وجاء في الدعوة إلى حسن المعاملة: "أحبوا أعداءكم وأحسنوا إلى من يبغضكم"[7].

---

[1] سفر التثنية، الإصحاح: 05، ع: 16 – 21.

[2] سفر التثنية، الإصحاح: 24، ع: 25.

[3] سفر يشوع، الإصحاح: 31، ع: 30.

[4] إنجيل مرقس، الإصحاح: 10، ع: 19.

[5] رسالة بولس، الإصحاح: 10، ع: 14 – 15.

[6] رسالة بولس، الإصحاح: 10، ع: 14 – 15.

[7] إنجيل متا، الإصحاح: 13، ع: 05.

إذا كانت ظاهرة الجريمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ البشري فإنها اليوم لا تقل عنها خطورة، ذلك لأن تطورها المذهل في الوقت الحالي يهدد كيان الأفراد والمجتمعات، وهو أمر لم تألفه الإنسانية من قبل. إن تزايد الإجرام واستفحاله أصبح يفرض على المجتمع الوقوف في صف واحد وبكل حزم وعزم أمام هذا الخطر ومواجهته بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة باعتباره من أخطر الظواهر المهددة للإنسانية جمعاء.

نعم إن العالم أصبح يعاني حقا من الجريمة، وزاد من هذه المعاناة تطورها المذهل، كما ونوعا، فالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الدولي، أفرزت أنماطا جديدة وعديدة من العمليات الإجرامية تقوم بتنفيذها عصابات محترفة لها شبكة اتصالات جد متطورة، ولها ما يمكنها من توسيع نشاطها الإجرامي واختراق الحدود الدولية بكل سهولة.

إن الهدف من مكافحة الجريمة هو درء الخطر الذي يهدد أمن الأشخاص والأنفس والأعراض والأموال والممتلكات في المجتمع، وتخليصهم منه، ومن ثم فإن الخطوة الأولى التي يتعين على المجتمع أن يقوم بها هي رفضه لهذه الظاهرة، واتفاق جميع أعضائه، أفرادا ومؤسسات، على إيجاد صيغ لفهمها وضبطها ثم القضاء عليها.

تظهر أهمية مكافحة ظاهرة الجريمة في الحد من الجريمة والوقاية منها، وتوفير جو الأمن والأمان للأفراد وتحقيق السعادة والخير للبشر جميعا، بغض النظر عن مركز الفرد أو دينه أو أصله أو لونه، والوصول بالمجتمع البشري إلى مجتمع خال من الغش والخداع، تحفظ فيه للجماعة حقوقها وأغراضها، في ظل نظام عادل، تقبله النفوس وتفهمه العقول مرتكزا على مبادئ وأخلاق إنسانية مثلى.

كما تظهر أهمية مكافحة الجريمة في تخليص المجتمع البشري من الشرور والآفات التي يتخبط فيها، وتضييق دوائر الحصار على المجرمين بمختلف فئاتهم وأصنافهم، كالمهربين والمزورين والإرهابيين وكل العابثين بأمن واستقرار المجتمع البشري. ويقتضي ذلك الاهتمام الجاد لخدمة عوامل الوقاية والعلاج، باتباع خطط جد محكمة، تعتمد معرفة كلية بالظاهرة الإجرامية وطرق انتشارها، وكيفية تغلغلها، للتقزيم من شأنها والسيطرة عليها ومن ثم القضاء عليها.

إن المجرمين ببيعهم لمواد خطيرة، وهي المخدرات، تفرض على المستهلكين الإدمان، لا يخرجون عن صفة القتلة وقطاع الطرق، فهم يقتلون النفوس البريئة ويفسدون الصحة العامة للمجتمع ويذهبون بعقول الأبرياء وأموالهم وحتى دينهم وحياتهم.

إن مكافحة الجريمة بالنسبة للأمة الإسلامية واجب شرعي يقع على عاتق كل أفراد المجتمع، خاصة أولياء الأمر، ورؤساء البلدان والحكومات، ذلك لأن المجرمين يحاربون القيم السامية للإنسانية، والأعراف والقوانين السائدة في المجتمع، فهم في حقيقة الأمر يحاربون الله ورسوله لسعيهم في الأرض فسادا، وهو عمل يدعو إلى محاربتهم وزجرهم إحقاقا لحق الله تعالى وحق العباد، وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [1].

إن الإسلام دعوة سامية للأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري، لذا يحرص على مكافحة الجريمة والجنوح والانحراف والعنف عن طريق الدعوة والتوعية والتربية والتوجيه لسلوك الأفراد، وذلك حتى تستقيم الحياة داخل المجتمع ويعم الأمن، ومنهج الإسلام في هذا يقوم ويمتاز بالشمول والتنوع والاقتناع.

ويمتاز العلاج في الدين الإسلامي بعمق اهتمامه بالجانب الروحي والأخلاقي والعقائدي في الإنسان، حيث يحرص على تعميق الإيمان القلبي المقترن بالعمل الصالح والصادق، ويعتني بتربية الفرد تربية شمولية متكاملة[2]، وينظر إلى الطبيعة الإنسانية نظرة إيجابية متفائلة، ويعتبر أن الإنسان خير بطبعه، لكن قد يطرأ عليه الفساد والانحراف فيحيد عن الطريق الصحيح، قال رسول الله ﷺ "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"[3].

ونشير إلى أن أية محاولة لمكافحة الجريمة والوقاية منها يجب أن تكون مكملة وداعمة للجهود المبذولة في مختلف المجالات الأخرى، فعلى القائمين على الإرشاد الديني، مثلا، الاطلاع على الدراسات التي يقوم بها المختصون في علم النفس وعلم الاجتماع والشيء نفسه

---

[1] المائدة: 33.

[2] الداهري، صالح: **علم النفس الإرشادي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2005 م، ص: 17.

[3] رواه مسلم (97/2)

بالنسبة لهؤلاء المختصين، وبالتالي تكون هذه الجهود متكاملة وشاملة حتى تكون فعالة، وأي إجراء تقوم به أية جهة سواء كانت الأسرة أم المدرسة أم الدولة، ومن شأنه أن يدعم جهود مكافحة ظاهرة الجريمة فهو إجراء وقائي يجب القيام به وتدعيمه.

واستنادا إلى ما سبق، وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية تنهى عن كل ما يؤدي إلى ضياع الفرد، وهدم المجتمع، وعلى رأس ذلك "ظاهرة الجريمة" ولذا فقد أتت بمنهج متكامل لحماية الأفراد والمجتمع من هذه الظاهرة، وسنت تدابير حاسمة لحلها.

وفيما يلي محاولة لعرض هذه التدابير مع إبراز آثارها الإيجابية لحماية المجتمع من الجريمة.

أ- غرس العقائد الإيمانية:

مما هو معلوم أن من أهم عوامل السلوك الإجرامي من وجهة نظر دينية انعدام الوازع الديني أو ضعفه ولذا فإن أول تدبير يستخدمه الإسلام لحماية الأفراد والمجتمع من الجريمة يتمثل في غرس العقائد الإيمانية في النفوس. ونجد أن جميع هذه العقائد قد أجملتها السنة النبوية في حديث جبريل عليه السلام، عندما سأل الرسول ﷺ عن الإيمان فأجاب بقوله: "الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره"[1].

والإيمان بالله يقصد به الاعتراف واليقين بوجود الله تعالى، وأنه رب كل شيء ومليكه، وأنه المستحق للعبادة دون سواه والإيمان بأسمائه الحسنى وصفاته العلى التي تليق بجلاله.

ولما كان الإيمان بالله تعالى يمثل أهمية كبرى في حياة الفرد والجماعة ويلعب دورا كبيرا في الوقاية من الوقوع في الجريمة والانحراف، نجد الإسلام حرص على تثبيت ذلك الأصل في النفوس بشتى الطرق.

وقد بعث الله الرسل من أجل الإيمان به وعبادته وحده لا شريك له، قال الله تعالى: ﴿ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[2] وقال أيضا: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[3] وقال أيضا: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[4].

---

[1] أخرجه البخاري (18/1)

[2] الأعراف: 59.

[3] النحل: 36.

[4] النساء: 36.

هذه الآيات وغيرها تدعو إلى الإقرار بالوحدانية لله تعالى والإقرار بوجوده، والنهي عما يزينه الشيطان من الشرك والفسوق والفساد.

ولأهمية هذا الأساس ثبت أن الرسول ﷺ كان أول ما يدعو الأفراد الراغبين في الدخول في الإسلام، هو الإيمان بالله تعالى.

والإيمان بالملائكة يعني الاعتقاد الجازم بأن لله ملائكة مكرمين عند ربهم، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وأنهم قائمون بوظائفهم التي أمرهم الله بالقيام بها. ومن تلك الوظائف حفظ الإنسان، وقبض روحه، وكتابة أعماله وتوزيع الأرزاق... إلخ لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[3].

والمراد بالإيمان بالكتب السماوية الاعتقاد والتصديق الجازم بأن لله كتبا أنزلها على رسله لهداية عباده، وإرشادهم وإصلاحهم، وأنه يجب الإيمان بها جملة، سواء علمنا بها، كالصحف الأولى، والتوراة والزبور والإنجيل، والقرآن، أم لم نعلم بها. وهنا يجب الإيمان بالقرآن جملة وتفصيلا، واتباع ما جاء فيه.

وقد جاء في القرآن الأمر بالإيمان بهذه الكتب، والتنبيه إلى عظمتها وأهميتها في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[4].

والإيمان بالرسل هو التصديق الجازم بأن لله تعالى رسلا أرسلهم لإرشاد الناس إلى الخير والصلاح في الدنيا والآخرة، وأنهم مبشرون ومنذرون، والإيمان تفصيلا بمن ورد ذكرهم في

---

[1] الأنعام: 61.

[2] الانفطار: 10- 12.

[3] ق : 17 – 18.

[4] النساء: 136.

القرآن الكريم، وهم خمس وعشرون بين نبي ورسول، وكذلك الإيمان جملة بأن لله رسلا غيرهم لا يحصي عددهم إلا الله تعالى ولم يذكرهم القرآن الكريم.

وقد ورد في القرآن العديد من الآيات التي توجب الإيمان بجميع الرسل دون تفريق بينهم كقوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[1].

والإيمان باليوم الآخر يعني التصديق الجازم بأن الله تعالى يبعث الخلق بعد أن يميتهم، وقد اهتم القرآن اهتماما بالغا بتقرير الإيمان بهذا اليوم، فكثيرا ما يربط القرآن الإيمان بهذا اليوم مع الإيمان بالله تعالى كقوله تعالى: ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[2].

والإيمان بالقضاء والقدر يعني الاعتقاد الجازم بأن كل خير وشر هو بقضاء الله وقدره، وأنه الفعال لما يريد، لا يحصل شيء إلا بإراداته ولا يخرج عن مشيئته، كما يوجب هذا الاعتقاد الرضى والتسليم بما قدره الله تعالى، فهو الحاكم العدل الذي يقدر الأمور لحكم لا يعلمها إلا هو. قال الله تعالى: ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾[3].

أثر الإيمان في الوقاية من الجريمة:

الإيمان ذو تأثير كبير على حياة الإنسان، إذ يؤثر في سلوكه وطباعه وتفكيره، ويحقق السعادة البشرية والاستقامة والانضباط عن طريق ما يلي:

1- استشعار رقابة الله تعالى فالمؤمن عندما يعتقد أن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء و أنه يعلم السر وأخفى، وأنه يحصي كل صغيرة وكبيرة، كل هذا يجعله صاحب رقابة على نفسه، فيضبط غرائزه، ويقهر شيطانه، ويحرص في أقواله وأفعاله، على الابتعاد عن أي انحراف، كما أن المراقبة تقوى فيه، عندما يتذكر أن هناك ملائكة ترقب أعماله وترصدها وأنه سوف يجازى بأعماله إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، فكثيرا ما يكون

---

[1] البقرة: 136.

[2] البقرة: 177.

[3] التوبة: 51.

المؤمن بعيدا عن الوقوع في المعاصي والانحرافات لاستشعاره تلك المراقبة الإلهية ولحرصه على دخول الجنة ونجاته من النار.

2- تنمية الدافع إلى العمل الصالح، فالمؤمن كلما ازداد يقينا وثقة بربه قرب منه، فيكون دائم الصلة به، يسعى دوما لرضاه ومحبته ويتبع أوامره ويجتنب نواهيه.

3- الإيمان يزرع في النفس الإنسانية ما تروض به الفطرة وتنميها، وتقهر به الشهوات، وتعمل على تهذيب الغرائز وترشيدها، وتكييفها وسط الفرد والجماعة وبذلك يستقيم السلوك وينضبط.

4- الإيمان يبعد عن الفرد حالات الاضطراب والتشتت والوسوسة والقلق التي هي من أبرز عوامل الانحراف والجريمة، ويحقق له الراحة النفسية ويمنحه الهدوء والاطمئنان، ويوفر له العيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.

وهذا ما أثبتته دراسات علمية وأبحاث ميدانية، ففي بحث ميداني أجري على عينة من شباب جامعة "الكويت" أثبت فيه أن نسبة (94 %) من أفراد العينة يوافقون على أن الدين يكفل للإنسان الراحة النفسية وأن نسبة (90%) منهم يوافقون كذلك على أن أغلب المشكلات النفسية والاجتماعية ترجع إلى ضعف الوازع الديني في نفوس الأفراد[1]، ذلك لأن الدين يساعد الإنسان على التغلب على ما يصادفه من أزمات، ويفتح أمامه الأمل كلما واجهته المشاكل أو أغلق أمامه مسلك من مسالك الحياة.

5- الإيمان باعث على الحياء وموقظ للضمير، وهو أصل في الابتعاد عن كل انحراف أو اقتراف أية جريمة، روى أبو هريرة – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: "الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان"[2].

II- تشريع العبادات:

العبادة لغة مأخوذة من العبد وهو الإنسان، حرا كان أم مملوكا، وسمي كذلك لأنه مربوب لله عز وجل، وجمع "عبد" أعبد، عبيد، عبد، عبدان.

---

[1] محمد بن ياسين، روضة: **منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة**، م س، ج2، ص 35.

[2] رواه البخاري (11/1)

وقد عرف ابن منظور العبادة بأنها الطاعة مع الخضوع ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أي نطيع طاعة نخضع فيها ونتذلل، ويقال: طريق معبد أي مذلل[1].

أسبغ الإسلام على جميع أعمال الإنسان صفة العبادة إذا قصد بها وجه الله ومرضاته وعملت على وجهها المشروع وكانت في سبيل تحقيق أهدافها المقصودة المشروعة فالزارع والصانع والتاجر والطبيب والمهندس والعامل والموظف والمعلم والمتعلم وغيرهم من أصحاب الأعمال والحرف تعتبر أعمالهم عبادة إذا قصد بها نفع الناس وإبعاد الضر عنهم والاستغناء عن طلب الآخرين وإعالة الأسرة.

وقد عرف ابن تيمية العبادة بقوله: "هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة"[2]. وعليه فإن العبادة تشمل كل ما فيه طاعة الله ورسوله، يستوي في ذلك الفرائض والنوافل وأعمال الجوارح واعتقاد القلب، والأخلاق والفضائل والمعاملات. ومنه يمكن تقسيم العبادات[3] إلى قسمين هما:

- قسم يشمل جميع أعمال الإنسان المشروعة إذا ابتغى بها صاحبها وجه الله ونفع الناس ودفع الأذى عنهم.

- قسم يشمل العبادة المخصوصة التي شرعت بقصد العبادة المحضة أي إظهار الخضوع لله، وهذا النوع من العبادة هو المعروف والشائع بين الناس وهو المعروف بالشعائر أو الطقوس في علم الأديان المقارنة وعلم الاجتماع.

إن للعبادة المحضة في الإسلام أنواعا متعددة نجدها في القرآن الكريم كما نجد تفصيلها وبيانها في السنة النبوية، ولما كان الجانب التعبدي من صلاة وزكاة وصوم وحج ينطوي على علاقة الفرد بربه كان له العديد من الحكم والفوائد التي لها أثر كبير في سلوك الأفراد وردعهم عن الانحراف والجريمة، وهذا ما سأحاول أن أوضحه في العناصر التالية:

1- الصلاة: الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وتعتبر عمود الدين وأساسه، وهي التي تفرق بين العبد المؤمن والكافر، وقد فرضها الله على عباده في كل

---

[1] ابن منظور، جمال الدين: **لسان العرب**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988 م، ج 3، ص 664.

[2] ابن تيمية، تقي الدين: **الفتاوى الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 361/2.

[3] المبارك، محمد: **نظام الإسلام – العقيدة والعبادة**، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1984 م، ص: 169.

الأديان، فقد ذكر القرآن على لسان إبراهيم عليه السلام، قوله ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1] وذكر عن إسماعيل عليه السلام ﴿وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾[2]، كما ورد على لسان سيدنا موسى عليه السلام: ﴿وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ﴾[3].

إن الصلاة عبادة يومية أساسية في الإسلام وهي في حقيقتها ذكر ودعاء وتلاوة للقرآن وهي وسيلة لتذكير الإنسان بربه.

وتسبق الصلاة بتطهير أطراف الجسد أو الأعضاء البارزة من الإنسان، وهي نفسها أعضاؤه التي يفعل بها الخير أو الشر، تطهيرا بالماء النظيف الطاهر الذي يرمز إلى تطهيرها من الإثم والشر والعدوان، وإذا تعذر التطهير المادي بالماء اكتفى بما يدل عليه من التطهير الرمزي بتراب الأرض النظيف الطاهر أو ما يقوم مقامه.

الصلوات المفروضة في الإسلام خمس صلوات في اليوم والليلة وهي كما يلي: الصبح، الظهر، العصر، المغرب، العشاء.

ويصليها الإنسان منفردا ويحسن أن يصليها في جماعة. وهناك صلاة مفروضة واحدة يلزم أن تؤدى في جماعة وهي صلاة الجمعة التي تحل محل صلاة الظهر يوم الجمعة. وبجانب هذه الصلوات المفروضة على المسلمين جميعا هناك صلاة أخرى تسمى فرض كفاية، أي أن أداءها من بعض المسلمين يعفي الآخرين من القيام بها، وهي صلاة الجنازة، وهناك صلوات التطوع الزائدة على الفرض مثل صلاتي العيدين، صلاة التراويح، صلاة الفجر، وصلاتي الشفع والوتر... الخ.

إن الصلاة التي تتخلل ساعات الليل والنهار تذكر الإنسان بموقعه من الكون وخالقه وتذكره برسالته في هذه الأرض التي استخلفه فيها الله وبأوامر ربه التي بلغها رسوله وبالمثل العليا التي رسمها لحياته فهي تزكي أعماله وتطهر نفسه.

---

[1] إبراهيم: 37.

[2] مريم: 55.

[3] يونس: 87.

إن انصراف الناس إلى الصلاة، خاصة الجماعة، يعني استعلاء الروح واستعلاء المثل العليا على المال والمنصب والجاه والقوة، وفيه معنى التقاء الناس، على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، على صعيد العبودية لله[1].

وللصلاة أحكام تفصيلية تذكر في كتب الفقه.

أثر الصلاة في الوقاية من الجريمة:

بين الله سبحانه وتعالى ما يترتب على أداء الصلاة من أثر فعال في السلوك، وأن هناك علاقة كبرى بين الصلاة ومنع الجريمة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[2] فالآية تفيد أن الصلاة تؤدي إلى ترك أمرين خطيرين لهما أثرهما في السلوك وهما الفحشاء والمنكر، والمراد من النهي في هذه الآية أن الصلاة لما تتضمنه من أنواع العبادة، من تكبير وتسبيح وتحميد وقراءة قرآن، وركوع وسجود، كأنها تقول لصاحبها: كيف يليق بك أن تعصي الله عز وجل، وقد أتيت بما يدل على عظمته وكبريائه، فلا تأت بالفواحش والمنكرات، ولا تعص ربا هو أهل لما أتيت به.

ويمكن أن نجمل ما تؤديه الصلاة من أدوار هامة في تقويم السلوك ومنعه من الجريمة والانحراف فيما يلي:

1- إن فرض الصلوات في اليوم والليلة خمس مرات يجعل المسلم على صلة دائمة بربه، فيقوى وازعه الديني، الذي هو أحد عوامل الانحراف إذا ضعف أو انعدم، فالذي يؤدي صلاته حق الأداء كثيرا ما تبعد عنه غواية الأهواء والشهوات والتمسك بالدنيا، ويتطهر باطنا وظاهرا، وينهض من غفلته، فيخشى الله في السر والعلانية، وتزكو نفسه وتعلو همته، ويترفع عن الدنايا، فلا يقدم على ارتكاب أية جريمة خوفا من الله وطاعة له ومحبة فيه.

2- بث الاطمئنان في القلوب، لقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾[3]. وذكر "الشوكاني" أن المراد من هذه الآية هو أن النفس

---

[1] المبارك، محمد: **نظام الإسلام – العقيدة والعبادة**، م س، ص 179.

[2] العنكبوت: 45.

[3] الرعد: 28.

تسكن وتستأنس بما تذكره الألسنة كتلاوة القرآن والتسبيح والتحميد. ولذا كان النبي ﷺ يقول: "يا بلال أقم الصلاة، أرحنا بها"[1] أي أرحنا بالصلاة والنداء إليها.

ووصف ابن القيم مدى تأثير الصلاة في القلوب فذكر أنها تعمل على تفريج القلب وتقويته وشرحه وكشف الغمة عنه، وكذا الأمر في صلاة الحاجة والاستخارة، فهي تسكن ظنون النفس وتطرد شكوكها وترددها ووساوسها، وتذهب بقلق صاحبها وخوفه وهمه وحزنه، وغيرها من الأمور التي تعتبر من عوامل الانحراف والجريمة، ولذا قال ابن القيم "من كانت قرة عينه الصلاة فلا يخشى فقرا أصابه، ولا غنى فاته، وبذلك تطمئن النفس"[2].

ويزداد المرء اطمئنانا عندما يتذكر أن الصلاة تمحو الذنوب السابقة، فقد روى أبو هريرة – رضي الله عنه- أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا"[3].

إن الصلاة تترك آثارا فكرية ونفسية عديدة في الفرد منها أنها تعمل على ملء فراغه النفسي، هذا الفراغ الذي قد يدفع صاحبه إلى سلوك غير سليم فيقع في الانحراف والجريمة، ولذا أوصى الله تعالى بالصلاة فقال: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ ﴾[4] فهي الملجأ للمحتاج والراحة للمضطرب والأمان للخائف.

3- إن ما تحدثه الصلاة من لحظات الخشوع له تأثير كبير على النفس فيهذبها، وقد بين الله تعالى أن فلاح المؤمن في الدنيا والآخرة يتحقق بالخشوع في الصلاة فقال عز وجل: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾[5] والخشوع هو السكون والطمأنينة والخضوع والذل[6]، ففي الخشوع تسمو عظمة الله بصاحبها لمراقبة الله له، والشعور بعظمته

---

[1] رواه أبو داود (296/4)

[2] ابن القيم: **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت، ص 47.

[3] رواه البخاري (134/1).

[4] البقرة: 45.

[5] المؤمنون: 1 ، 2.

[6] ابن منظور: **لسان العرب**، م س، 835/2.

فيستقيم سلوكه بذلك، فإذا استعاذ بالله من الشيطان الرجيم في أول الصلاة علم أن لا ملجأ لاستعاذته إلا الله، وإذا قال: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ نفى التكذيب باليوم الآخر، وعندما يقول: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ نفى الشريك مع الله، وإذا قال: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ نفى الضلالة في حياته، فإذا كرر ذلك الفرد في اليوم سبعة عشر مرة، على الأقل، بخشوع وإخلاص تبرأ من نوازع الشر أو الانحراف.

4- عندما يتوجه المصلي في صلاته لله تعالى يعلن الوحدانية والإخلاص له، وفي هذا التوجه قهر للشيطان، ودفع لوساوسه، التي هي أحد عوامل الجريمة، فلا يكون له على المصلي الموحد سلطان، كما بين ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى على لسان إبليس ﴿ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ ﴾[2]، إضافة إلى أن ذكر الاستعاذة كفيل بطرد الشيطان، قال الله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[3]. فالصلاة والذكر والأدعية تضيق سبل الشيطان وتصرف غوايته كلما أراد ذلك بالمؤمن، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ﴾[4].

5- تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهذا ما تحققه صلاة الجماعة والاعتياد على المساجد، فالتقاء الأفراد في صفوف الصلاة على مبدإ المساواة والتعاون، يتفقد كل منهما الآخر، ويتعرف كل منهما على الآخر، فيحقق ذلك الشعور الجماعي مبدأ الأخوة الحقة، المبنية على التعاون والمحبة، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ ﴾[5] فتتلاشى بذلك بين الناس العداوة والبغضاء والكراهية والحسد، فلا يكيد فرد لآخر، ولا يظلم بعضهم بعضا، فيكون نتاج ذلك مجتمعا سويا، يسوده الأمن والاطمئنان، ولا يعرف للجرائم سبيلا.

---

(1) الحجر: 39 – 40.

(2) النحل: 100.

(3) الأعراف: 200.

(4) الأعراف: 201.

(5) الحجرات: 10.

وإذا كانت الحياة خارج المسجد تشد الناس إليها بحبال قوية من حاجاتهم الدنيوية الملحة، فإن ذلك قد ينسيهم، ولو إلى حين، حاجاتهم الآخروية، ومن هنا تبدو أهمية الصلاة للمسلم إذ بها يحقق حاجاته إلى الرضى والاطمئنان والخشوع والإنابة والتفكر والتأمل وحاجته إلى عبادة الله تعالى.

وإذا كانت الأخوة الإسلامية التي جعلها الإسلام إحدى ركائز المجتمع المسلم، وأوجب على المسلم نحو أخيه الشيء الكثير، وقد تفتر هذه الأخوة بالتباعد حينا وبالانشغال بأمور كثيرة أحيانا أخرى، فإن الصلاة في المسجد جماعة تحتم على المسلم أن يلقى أخاه المسلم خمس مرات في اليوم والليلة، يلتقي معه على عبادة الله والوقوف بين يديه[1].

2- **الزكاة:** الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وبتأديتها يتم إسلام المرء، وقد كانت مفروضة في الأديان السابقة، فقد أخبر الله تعالى عن الأنبياء السابقين بقوله: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾[2] وقال عز وجل: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾[3].

وقد أكد الله سبحانه وتعالى هذا الركن وفرضيته في القرآن الكريم في (32) اثني وثلاثين موضعا، ذكر في بعضها أن القيام بأدائها من صفات المؤمنين كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾[4]، وذكر في بعضها الآخر أنه من أدى الزكاة بصفتها الشرعية فهو مع زمرة المؤمنين والمحسنين في الجنة فقال سبحانه وتعالى: ﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[5].

---

[1] زعيمي، د. مراد: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، ط1، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2002 م، ص: 123.

[2] الأنبياء: 73.

[3] البينة: 05.

[4] المؤمنون: 04.

[5] النمل: 2 – 3.

وقد أوضح النبي ﷺ للرجل الذي أتاه يسأل عن عمل يقربه من الجنة ويباعده عن النار، فقال ﷺ: "تعبد الله ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة وتصل الرحم"[1]. وقد أعد الله تعالى العقوبة الشديدة في الآخرة لمن امتنع عن أداء الزكاة، فقال عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾[2]. وقال الله تعالى أيضا: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[3].

كما حرص الإسلام على أن يحيط الزكاة بنظام دقيق يحقق الحكم والأسرار التي شرعت من أجلها بصورة تضمن حق الغني والفقير فحدد شروطها ومقاديرها ومصارفها، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[4]. وبذلك الاهتمام وبهذا التنظيم أصبحت الزكاة من أبرز الأنظمة الاقتصادية التي تمثل دورا فعالا في الوقاية من جرائم التعدي على الأموال.

أثر الزكاة في الوقاية من الجريمة:

إن أداء الزكاة بصورتها المشروعة يعمل على مكافحة الجريمة واستقامة السلوك من عدة وجوه نجملها فيما يلي:

1- القضاء على الفقر، أو التقليل منه على الأقل، وهو أحد عوامل الانحراف والجريمة، ويتضح هذا الأثر من خلال حرص الإسلام على أن يستأصل شأفة الفقر، فيشرع إعطاء الفقير والمسكين من زكاة الأموال كفاية العمر لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "إذا أعيطتم فأغنوا".

---

[1] رواه البخاري (109/2)

[2] التوبة: 34 – 35.

[3] آل عمران: 180.

[4] التوبة: 60.

2- تقارب الشقة بين الفقير والغني، وتعمل على الحد من احتكار الأموال عند الأغنياء، وبذلك يقضى على دوافع الحقد والضغينة وقد بين الله تعالى هذا المقصد في قوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[1].

إن صرف الأموال لمستحقيها فيه من الإحسان الذي يستميل القلوب وينشر الإخاء والمودة، فإذا نال الفقير حقه تولدت الثقة بين الأفراد، وطهرت النفوس من دوافع الشر، وتعمقت لديهم المبادئ الإنسانية، فيتحد المجتمع كالبنيان القوي المتين، وينقى من الصراع الطبقي الذي تولدت منه العديد من الجرائم.

3- تطهير النفس من رذيلة البخل والشح، والبخل هو إمساك المقتنيات عما لا يحق حبسها، ويقابله الجود، وأما الشح فهو كالبخل مع الحرص الشديد على المال، وهذه الرذيلة قد تدفع صاحبها إلى سلوك غير مشروع، وقد حذر الرسول ﷺ منها فقال "واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم"[2].

ومن الواضح أن الشح والبخل عدوان على المجتمع مما يؤدي إلى تصدعه، فإذا أدى الفرد زكاة أمواله تعود البذل والجود والتضحية، وتحررت نفسه من عبودية المال الذليلة، التي تقوده إلى الكثير من الانحرافات.

4- تطهير النفس من الذنوب والآثام، وبذلك تطمئن النفس وتستقر، يقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[3]. ومن المعلوم أن الذنوب إذا رانت على القلب صاحبتها الاضطرابات النفسية التي هي أحد عوامل الجريمة، فإذا أعطيت الزكاة اطمأن صاحبها لمحو كدر الذنوب، أما الفقير فعندما يجد كفايته، يطهر من بواعث الكره والسخط والتسلط الناشئة من الشعور بالعوز والحرمان، فتطمئن نفسه لشعوره بتحقيق العدالة بين الأفراد وبذلك يقضى على العوامل الإجرامية[4].

---

[1] الحشر: 07.

[2] رواه مسلم (1996/4).

[3] التوبة: 103.

[4] محمد بن ياسين، روضة: **منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة**، م س، ج 2، ص 62.

ومن هنا ندرك أنه لو أعطى جميع الأغنياء حق الفقراء لتحقق الكثير من الاكتفاء المالي، ولما ظهر الكثير من الجرائم الاقتصادية التي تنتشر بصورة واسعة في عالمنا المعاصر.

3- الصوم: الصوم هو الركن الرابع من أركان الإسلام، وكان مفروضا ومعروفا في الأديان السابقة، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[1].

وشهر رمضان هو الشهر المخصص للصوم من بين الأشهر القمرية، في كل عام لدى المسلمين. وقد أمر الله تعالى به ورغب فيه فقال الله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ﴾[2].

إن الصوم هو تخل مؤقت عن شهوات الجسد خلال النهار من قبيل الفجر إلى غروب الشمس لمدة شهر كامل، وهو يعبر عن الخضوع لأحكام الله والتوقف عن الانسياق لشهوات الجسد المشروعة المحللة في الأحوال العادية، فهو خروج عن العادات المألوفة والتزام مؤقت لحياة فيها جوع وعطش وتقشف لتربية النفس وضبطها[3].

وأوجب الله تعالى صيام رمضان على من كان مقيما، وكان من أهل وجوبه وصحته، فهو فرض على البالغ القادر الذي ليس له عذر شرعي كالمرض أو السفر أو العجز أو حيض المرأة أو نفاسها، ولذلك أحكام تفصيلية في كتب الفقه.

وقد رغب الله تعالى في الصوم، وبين الأجر العظيم المعد لفاعله، فقال عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾[4].

---

[1] البقرة: 183.

[2] البقرة: 185.

[3] المبارك، محمد : **نظام الإسلام – العقيدة والعبادة**، م س، ص: 180.

[4] الأحزاب: 35.

وقد حذر النبي ﷺ من الفطر في رمضان بغير عذر فقال: "من أفطر يوما في رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه"[1].

أثر الصوم في الوقاية من الجريمة:

عندما شرع الله تعالى الصوم بين الحكمة منه فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[2] والتقوى، كما عرفها العلماء، هي حفظ النفس من الإثم والمعصية. وقال ابن حجر العسقلاني في الحكمة من الصوم: "ليكون سببا لاتقاء المعاصي وحائلا بينهم وبينها"[3].

ومن هنا تتبين لنا العلاقة واضحة بين الصوم والوقاية من الجريمة، فله آثار كثيرة على السلوك يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إن قيام الصوم على حبس النفس عن الشهوات يبرز لنا أكبر أثر من آثاره، وهو كسر الشهوات ومقاومة الانحرافات، وقد أشار إلى ذلك السيوطي حيث ذكر أن معنى قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ أي لعلكم بالصيام تتقون المعاصي وذلك لأنه يكسر الشهوة التي هي الأساس في كل معصية، ولما للصيام من أثر كبير في تهذيب النفس وقمع الأهواء.

وقد ذكر الإمام أبو حامد الغزالي (ت: 505 هـ) أن جميع المعاصي منشؤها الشهوات والقوى، وكل منها تقويها الأطعمة، فالتقليل منها يضعف كل شهوة وقوة، لأن النفس إذا شبعت قويت وجمحت.

وقد بين النبي ﷺ دور الصوم في الوقاية من الجريمة فوجه خطابه للشباب، الذين هم مظنة الشهوة الجنسية فقال: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء[4])،[5] قال ابن حجر في هذا

---

[1] رواه البخاري (235/2)

[2] البقرة: 183.

[3] ابن حجر العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 2003 م، (176/8).

[4] الأصل في الوجاء أن ترضى أنثيا الفحل رضا شديدا فيذهب شهوة الجماع.

[5] رواه البخاري (117/6)

الحديث: "شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل، تقوى بقوته وتضعف بضعفه"[1]، وبذلك تتهذب الغرائز فتقل نسبة الجرائم الجنسية والاعتداء على الأعراض.

2- إن الصوم يعمل على قهر الشيطان وسد منافذه، وذلك لما فيه من تضييق لمجاريه ومسالكه عن طريق الجوع، وقد روي أن النبي ﷺ قال "إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم"[2]، فإذا شبع المرء قويت شهواته، وإذا صام سكنت واطمأنت، ومن هنا يكف الفرد عن التمتع بما هو ليس بحلال عليه، وتحفظ جميع جوارحه من الآثام والمعاصي التي تقوده إلى الكثير من الانحرافات، كما أن الصوم يجعل الإنسان صابرا محتسبا، يدفع بالتي هي أحسن، وبذلك يعتاد الصبر على الإساءة أسوة بقول الرسول ﷺ "والصيام جنة، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم"[3].

3- كما أن الصوم يمنع صاحبه من اقتراف عوامل المشاحنة والكراهية كقول الزور والغيبة والنميمة، لما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه"[4]. فالصوم إذن عامل مهم لحفظ الجوارح وتقويم الأخلاق، والقضاء على بواعث الخصام والمقاتلة التي توقعه في الجريمة.

4- غرس خلق المراقبة في الإنسان، فالصائم يدع طعامه وشرابه من أجل مرضاة ربه، لذا يشعر بأن الله رقيب عليه في كل صغيرة وكبيرة، فيقيم تلك الشعيرة على أساس من التقوى التي تحول بينه وبين أي انحراف.

5- تحقيق الصحة النفسية والبدنية التي تطرد معها أسقام النفس والجسد، فالفرح ضرورة لصحة النفس، وهذا ما يكون عليه الصائم فهو يشعر أن خلوفه أطيب عند الله من ريح المسك، وله فرحتان، فرحة إذا أفطر لشعوره بالرضى وإزالة الجوع وأخرى إذا لقي ربه لما

---

[1] ابن حجر، العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، م س، (178/8)

[2] رواه البخاري (114/8)

[3] رواه مسلم (806/2)

[4] رواه أبو داود (307/2)

سوف يجده من ثواب، وتزداد فرحته واطمئنانه عندما يعلم أن دعوته لا ترد، كما قال رسول الله ﷺ "ثلاثة لا ترد دعوتهم" وذكر منهم "الصائم حتى يفطر"[1].

ويضاف إلى هذا ما امتاز به شهر رمضان من كثرة العبادات التي يكون لها طيب الأثر في نقاء النفس من الذنوب التي كثيرا ما تسبب الاضطرابات النفسية المؤدية إلى الانحرافات.

هذا فضلا عن الفوائد الجسمية الذي ذكرها الأطباء، ومن ذلك أن الصوم يذيب المواد الراسبة في البدن، ويجفف الرطوبات الضارة، ويطهر الأمعاء من التسممات التي تحدثها البطنة ويذيب الشحوم.

ولكثرة تلك الفوائد حرص الإسلام عليه كثيرا فرغب في صوم يوم عرفة، وعاشوراء، والعشر الأوائل من ذي الحجة، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، ويومي الاثنين والخميس.

ومجمل القول إن الصوم داع لتقوى الله، وبذلك تتحقق الصحة النفسية والبدنية والعقلية، وهذا أمر ملموس في الواقع، وما يلجأ إليه اليوم كبار الأطباء في معالجة الأمراض النفسية والصحية بالصوم يبين لنا ما للصوم من أثر واضح في تهذيب الأخلاق وصلاحها والحيلولة دون وقوع الانحراف والجريمة.

4- **الحج:** الحج هو قصد بيت الله الحرام بمكة للعبادة في وقت معين هو شهر ذي الحجة، على أن يتم الوقوف بعرفة في التاسع من هذا الشهر، وينتهي الحج بالطواف حول بيت الله الحرام بمكة. ويجب الحج مرة واحدة في العمر على القادر عليه حيث الصحة والمال[2].

والحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام وهو تخل مؤقت عن الأهل والمال والولد والوطن وهو قصد لأول بيت بني على أساس التوحيد قبل أن يظهر أنبياء بني إسرائيل، وقد بناه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[3].

---

[1] رواه ابن ماجه (557/1)

[2] شلبي، د. أحمد: **مقارنة الأديان**، ط11، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996 م، ج3، ص: 136.

[3] البقرة: 127.

وفي الحج تخل مؤقت عن الزينة المعهودة المباحة في اللباس والهيئة وتقشف مؤقت، ويبدو الناس أيام الحج وكأنهم خرجوا يوم الحشر بأكفانهم.

وأبرز ما في الحج من أعمال ما يلي:

- إعلان حال التقشف بالإحرام أي الامتناع عن الحلاقة والتطيب والزينة المباحة.
- الطواف حول البيت الحرام حين القدوم وحين الإفاضة أي العودة من منى، وهذا الطواف يرمز إلى دوران الناس حول غاية واحدة وهي الله، فالله وحده هو الغاية.
- السعي بين صخرتي الصفا والمروة وهما قريبتان من الكعبة.
- الوقوف في يوم التاسع من ذي الحجة في جبل عرفة للدعاء والابتهال إلى الله وقضاء ليال في منى ورمي حصيات صغيرات بالقرب من منى في أوقات مخصوصة[1].

ويحمل الحج معنى اجتماعيا رائعا وهاما، فهو مؤتمر عالمي يجتمع الناس فيه من مختلف جنسياتهم وألوانهم على صعيد واحد لعبادة إله واحد.

وشعيرة الحج كانت معروفة في الأديان السابقة، وقد ذكر هذا الله تعالى في قوله: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾[2] ، وقوله تعالى: ﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ ﴾[3] أي أن الله تعالى جعل لكل قوم وأمة مكانا يعتادونه لعبادته وقضاء فرائضه. ولما جاءت بعثة الرسول ﷺ جعل الله تعالى البيت الحرام منسك هذه الأمة، قال الله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[4].

وقد بين الرسول ﷺ في كثير من الأحاديث منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من حج فلم يرفث[5] ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه". [6] قال ابن حجر أي رجع بغير ذنب، بغفران الذنوب الصغائر والكبائر.

---

[1] المبارك، محمد: **نظام الإسلام – العقيدة والعبادة**، م س، ص 181.

[2] الحج: 34.

[3] الحج: 67.

[4] البقرة: 196.

[5] الرفث: الكلام الفاحش.

[6] رواه البخاري (141/2)

أثر الحج في الوقاية من الجريمة:

ذكر الله تعالى بعض المنافع التي تعود على المسلمين من هذه الشعيرة العظيمة، فقال عز وجل مخاطبا سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ ﴾[1] والمنافع هذه كما ذكرها المفسرون قد تكون أخروية وقد تكون دنيوية، وهي بدورها تربي الفرد من ناحيتين: الناحية الروحية والناحية الاجتماعية، ولكل من هاتين الناحيتين تأثيرهما في السلوك الذي يمنع من الانحراف والجريمة[2]. وهذا ما سأحاول توضيحه فيما يلي:

أ- آثار الحج على السلوك من الناحية الروحية: يمكن إجمالها فيما يلي:

1- استمرار الاستقامة والخلق الحسن لما يفرضه الحج من آداب على الحاج، قال الله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ ﴾[3]. ومن المعلوم أن الكلام الساقط الفاحش، والتمرد على طاعة الله والفسق، والجدال بين الأشخاص، جميعها بواعث لسلوك غير سليم، فالحاج عندما يلتزم بهذه الأوامر، ويكون حريصا على أداء المأمورات والواجبات وترك المحظورات والمحرمات، كأن يبدأ حجه برد المظالم، وقضاء الديون، وترك رفاق السوء، وأن يحج من ماله الخاص، كل ذلك يقطع عن الفرد معاصيه ويطهره من غلبة شهواته فيستقيم خلقه، وتخمد دوافع الجريمة لديه.

إن الحاج يتذكر دائما نص خطبة الرسول ﷺ: "فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا".[4] وهي تتضمن النهي عن ثلاث جرائم هي: جريمة الاعتداء على الأنفس وجريمة السرقة وجريمة الاعتداء على الأعراض.

2- إن كل ما يفرضه الحج من التجرد من أمور الدنيا يذكر الحاج باليوم الآخر، حتى إذا وقف يوم عرفة، و أفاض إلى مزدلفة استحضر الحشر وقيام الناس لحسابهم فتكون هذه

---

[1] الحج: 27- 28.

[2] محمد بن ياسين، روضة: **منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة**، م س، 77/2.

[3] البقرة: 197.

[4] أخرجه البخاري (191/2)

التذكرة عاملا مهما في تصحيح عقيدته، وتطهريها من شوائب الشرك الذي يدفعه إلى المعاصي والإجرام.

3- صفاء النفس والتخلص من أمراضها، وذلك أن الحاج إذا أدى تلك الفريضة حق أدائها، شعر بأنه رجع كيوم ولدته أمه، طاهرا من الذنوب، وقد فاز برضوان الله تعالى وبذلك يتنقى من أهواء النفس وأمراضها، وتصبح نفسه مطمئنة دائما فينتصر على الشرور والآثام.

ب- آثار الحج على السلوك من الناحية الاجتماعية: آثار الحج الاجتماعية قد أجملها قول سيدنا إبراهيم عليه السلام حين دعا ربه بقوله: ﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ﴾[1] ومن الآثار والفوائد التي تحققت حسب ذاك النداء ما يلي:

1- اجتماع المسلمين كل سنة شوقا لهذا المكان حيث يجتمع فيه الأسود والأبيض، والغني والفقير، فيطلع بعضهم على حال بعض، ويتشاورون فيما بينهم في أمور دينهم ودنياهم، فيكونون متضامنين معتصمين كالبنيان المرصوص على حد قول الله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[2]، فيحققون بذلك مبدأ الأخوة والمساواة، وتختفي بذلك العصبية والقومية والقبلية والطبقية التي تفرق الصفوف وتؤدي إلى الإفساد في الأرض.

2- إنعاش الجانب الاقتصادي للمسلمين بصفة عامة، وللملكة العربية السعودية خاصة، ولجميع الحجاج والمعتمرين، وذلك بما يعود من الحج على الناس من منافع التجارة وبما يؤديه الحاج من الذبح الذي يتسع به رزق المحتاجين استجابة لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ ﴾[3] وبذلك تطهر نفس الحاج من رذيلة الشح والبخل، بما يبذله من مال لإنفاقه على المحتاجين، وبما يقدمه من فدية وأضحية.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث نخلص إلى أن أفضل السبل للوقاية من الجريمة هو العامل الديني فهو السد المنيع من شرور الإجرام، والتوعية الدينية تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتقوم على الإقناع لا الإكراه، ذلك لأن الدين يتصل اتصالا وثيقا بالضمير الإنساني

---

[1] إبراهيم: 37.

[2] آل عمران: 103.

[3] الحج: 28.

وهو لا يعتمد على العقوبات التي يفرضها على الناس، فحسب، بل يعتمد على رادع آخر يمنع الناس من الوقوع في الجرائم والمحرمات، ناتج عن عقيدة مسيطرة على النفس الإنسانية، فالإنسان المؤمن، جوارحه كلها مليئة بعقيدة تنبع منها كل تصرفاته، لأنه مستسلم أول الأمر لله تعالى، ومن ثم فإن الإنسان المسلم إذا وقع في جريمة، لا يخاف من الجزاء الدنيوي بقدر ما يخاف من عذاب الله في الآخرة، لأن هذا الأخير أعظم وأشد من الأول بكثير، وهذا ما يفسر قصصا ثابتة في التاريخ الإسلامي إذ يأتي جناة إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو إلى الخلفاء أو إلى التابعين من بعدهم، ويعترفون بذنوب لم يشهد عليهم بها أحد إلا الله، ويطلبون، وبإلحاح، إقامة الحد عليهم، قصد تطهير النفس والنجاة من عذاب الآخرة.

وهكذا يكون الوازع الديني ذا أثر عظيم على الفرد والمجتمع، ويقلل من جميع صور الإجرام، وفي نظرنا هذا ما نفتقر إليه اليوم لكون القوانين الوضعية مقطوعة ومبتورة، تكتفي فقط بمعالجة الأمور السطحية، وتترك النوازع الأصلية داخل النفس الإنسانية، وهو الأمر الذي يسفر في النهاية عن كثرة الجرائم، وفشل القانون الوضعي في القضاء عليها.

وفوق هذا يقوم الدين الإسلامي على أساس بث روح الأمل وإمكان التوبة بالنسبة للفرد المنحرف أو المجرم، إذ لا يوجد شيء في الدين اسمه اليأس أو القنوط أو الفشل، فهو يعتمد على مبدإ التوبة والتعافي من الذنب يقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[1].

ويقول أيضا: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾[2].

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم.**

1- التومي، د. محمد: **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986 م.

2- ابن تيمية، تقي الدين: **الفتاوى الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

[1] الفرقان: 70 – 71.

[2] يوسف: 87. وروح الله: رحمته وفرجه وتنفيسه.

3- ابن حجر، العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 2003 م.

4- الداهري، صالح: **علم النفس الإرشادي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005م.

5- رشيد، محمد رضا: **تفسير المنار**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999م.

6- رشوان، د. حسين: **الدين والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الديني**، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2004 م.

7- الراغب، الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ط3، دار القلم، دمشق، سوريا، 2002 م.

8- زعيمي، د. مراد: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، ط1، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2002 م.

9- السيد، سابق: **فقه السنة**، ط 10، دار الفتح العربي، القاهرة، 1993 م.

10- شلبي، د. أحمد: **مقارنة الأديان**، ط 11، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996 م.

11- قطب، أ.محمد: **الإنسان بين المادية والإسلام**، ط 7، دار الشروق، بيروت، 1982 م.

12- ابن قيم الجوزية: **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

13- المبارك، محمد: **نظام الإسلام – العقيدة والعبادة**، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1984 م.

14- محمد بن ياسين، روضة: **منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بالرياض، المملكة العربية السعودية، 1413 هـ.

15- ابن منظور، جمال الدين: **لسان العرب**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988 م.

مخطط النقل الحضري
وحركة المرور لولاية الجزائر بين النظري والميدان
دراسة سوسيولوجية سنة 2010.

✍أ/حمزاوي عبد الكريم

جامعة بوزريعة

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مقاربة سوسيولوجية لمخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر. فأي خلل يصيب نسق النقل ينعكس سلبا على كل الأنساق الاجتماعية الأخرى وهذا ما يبين أهمية الموضوع. وسبب اختيار الجزائر العاصمة كميدان للبحث يرجع إلى كونها قطبا اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا، فهي تضم ربع العدد الكلي للمركبات ولمستعملي الطرقات رغم صغر مساحتها بالمقارنة مع باقي الولايات الأخرى. فالفوضى التي تعرفها الولاية خاصة في العقد الأخير من الزمن فرضت إعداد هذا المخطط محل البحث. لكن ما يعاب عليه هو إهماله الجانب الاجتماعي كما هو موضح بالتفصيل أسفله.

مقدمة:

إن تطور أي مجتمع مرتبط بالدرجة الأولى بتقدم وسائل التنقل، وإن أي خلل قد يصيب شبكة النقل من شأنه أن يعطل اقتصاد المجتمع بأسره. هذا التعطل قد يمس وفرة وسائل النقل أو نوعيتها أو تنظيمها. من هنا تتجلى الأهمية القصوى للبحث الذي بين أيدينا والذي يبين أهمية موضوع النقل بصفة عامة، ونقل المسافرين بصفة خاصة في الجزائر العاصمة، حيث إن هناك مشكلا تنظيميا فرض نفسه خلال الزمن بسبب التزايد الهائل لوسائل النقل. إذن هناك أسباب ذاتية أدت إلى اختيار هذا الموضوع وهي معاناة الباحث- باعتباره مسافرا- من سوء الخدمات المقدمة للمسافرين كميا ونوعيا رغم وفرة الحافلات، وكذا أسباب موضوعية فرضها تكوينه في علم اجتماع تنظيم وعمل.

كيف تم تناول هذا العمل؟ كيف طرحت الأسئلة؟ ماهو الهرم الذي اعتمد في عملية ترتيب الأسئلة؟ ما هي الأدوات المستعملة في جمع المعطيات؟ وكما نبه كيفي وكوبنوود Quevy & Campenwood (1988)، إلى ضرورة التفرقة بين السيرورة العملية للبحث وكتابة التقرير النهائي، وكأن هناك إشكاليتين: إشكالية أولى وإشكالية ثانية والاقتراب المنهجي مرتبط ارتباطا جدليا بالإشكالية. فالنتائج التي يصل إليها الباحث قبليا، يحاول البرهنة عليها بشكل معين يظهر من خلال كتابة التقرير النهائي.

وبذلك فإن هذا البحث عبر ثلاث مراحل: الميدان وجمع المعطيات، تحليل المعطيات ثم إعداد التقرير النهائي، كما أن تحديد الإطار المفهوماتي يساعد في تبيين الاقتراب المنهجي. ذلك أن كل المراحل متداخلة وهي في علاقة جدلية: أي أن كل مرحلة تعتمد على منطق معين وفق متطلباتها: فالميدان هو عالم قائم بذاته يحتاج إلى ذكاء وخبرة تنطلق من الممارسة المستمرة للبحث من طرف الباحث يستخدم فيها علم النفس الاجتماعي، علم النفس وعلم الاجتماع، ذلك أن الاحتكاك بالمبحوث هو موقف اجتماعي وجب الإلمام بكل خباياه من أجل جعل هذا المبحوث يدلي بدلوه ويقدم المعطيات الضرورية (غوتيي Gauthier (1984).)

ثم في المرحلة الثانية يتم استغلال وتحليل المعطيات بالاعتماد على منطق آخر وهو تحويل المعطيات إلى أرقام وتكميمها ثم تترجم هذه الأرقام إلى مفاهيم (دوسينغلي De singly (1992).) بعد ذلك تجرى صياغة الأفكار في شكل تقرير نهائي وفق منطق القراءة واللغة التي يتميز بها القارئ. لذا وجب أن تحدد المعطيات الواجب جمعها تحديدا دقيقا. وعلى حسب طبيعة هذه المعطيات، يتم اختار الأدوات المنهجية الملائمة لمعالجتها: فعلاقة المؤشرات بالمفاهيم هي علاقة احتمالية وليست مؤكدة. ونركز على هذه الفكرة، فالمفهوم محاط بعدد لا يحصى من المؤشرات (وهي المعطيات الواجب الحصول عليها). فكيف نختار عينة من هذه المؤشرات ونقول بأنها ممثلة للمفهوم؟ ووفق تغيراتها تبعا لمنطق معين نقول بأنها معبرة عن تغيرات هذا المفهوم الإجرائي (المتغير) وهي علاقة جدلية بين الاستقراء والاستنباط كما يقول روبير وايل وجين بيير دورون R. Well & J. P. Durant (1989) لا يوجد مفهوم كامل، فعن طريق هذه العملية يأخذ المفهوم معناه ويتطور بحيث يتوافق وحقيقة المجتمع. إن الاهتمام بهذا الموضوع بدأ منذ زمن بعيد لعدة أسباب أهمها:

- الفوضى الكبيرة التي يتميز بها قطاع النقل في الجزائر التي انعكست على جميع جوانب الحياة الأخرى.

- غياب دراسات سوسيولوجية معمقة حول موضوع النقل.
- الطاقم الذي أعد المخطط يخلو من متخصصين في علم الاجتماع.
- الرغبة في تأسيس تخصص علم اجتماع النقل في الجزائر.
- محاولة فهم ذهنية المواطن الجزائري من خلال نسق النقل وحركة المرور.

مما سبق تتضح الدوافع التي قادت إلى إجراء هذا البحث وهي ملخصة في النقاط التالية:

* الحرص على المساهمة في حل أزمة النقل التي تعتبر أُمًّا لأزمات أخرى عديدة تمس الاقتصاد والتربية وحتى المنظومة السياسية في حد ذاتها.

* تنبيه المخططين في مجال النقل إلى أهمية الجانب السوسيولوجي وإثراء الحقل العلمي من أجل بناء تخصص جديد هو سوسيولوجيا النقل.

نسق النقل احتراف أم حرفية:

وقد تحول مسار البحث جذريا بعد التردد على مختلف مصالح مديرية النقل لولاية الجزائر وكذا وزارة النقل حيث تم الحصول على معلومات قيمة وعلى رأسها مخطط النقل الحضري للمسافرين للجزائر العاصمة لسنة 2004. وكذا تبين وجود لجنة أوروبية تعد لمخطط آخر قد ينتهي في نهاية سنة 2010 على رأس هذه اللجنة السيد تشانغ (هو باحث في الاقتصاد، فرنسي ذو أصل صيني أجرى معه الباحث مقابلة).

وبذلك كان هناك اقتصاد ثمين في الوقت، وتبينت معالم البحث وتبلورت الإشكالية بشكل أدق وأشمل، حيث انطلق البحث أين انتهى الآخرون وهم مجموعة الباحثين الذين قاموا بإعداد مخطط النقل الحضري لولاية الجزائر.

وأول ملاحظة أن هذا الفريق مشكل من مهندسين وأخصائيين في اقتصاد النقل والغياب التام لأي باحثين سوسيولوجين. أي أن التركيز الكبير لهذا المخطط كان منصبا على الجانب التقني والاقتصادي للنقل في الجزائر العاصمة دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الزاوية السوسيولوجية التي تعتبر أساس نجاح أو فشل أي مخطط.

فلا بد من الانتباه إلى العنصر الثقافي للمواطنين سواء كانوا مسافرين أم عمالا في قطاع النقل أم أرباب عمل أم إداريين.

- فما مدى نجاعة مخطط النقل الحضري للجزائر العاصمة في معالجة أزمة النقل وأزمة حركة المرور؟

- وما مصير الناقلين الخواص أمام المشاريع الكبرى للنقل مثل مشروع المترو، مشروع كهربة خطوط السكك الحديدية، وكذا مشروع الترامواي؟

- هل هذه التكنولوجيا الجد متطورة تعزز الاستقلالية الاقتصادية على مستوى عاصمة البلاد ومن ثم التطور الحقيقي؟ خاصة لدولة فرنسا المستفيد الأكبر من مشروع المترو الذي أنهك خزينة الدولة الجزائرية لثلاثة عقود من الزمن؟ وماذا سيكلف الجزائر فيما بعد من حيث الصيانة؟

- هل سيتم التخلي عن مشروع المترو في المستقبل كما حدث مع مشاريع ضخمة: مثل مؤسسة سوناكوم ومركب الحجار؟

ما مدى صحة التنبؤات التي توقعها هؤلاء الباحثون؟ خاصة وأن البحث يتم إجراؤه بعد خمس سنوات من إعداد هذا المخطط وهذا ما يسمح لي بتقييمه على الأقل في المدى المتوسط.

كلمات مفتاحية:

يعتبر تحديد المصطلحات والمفاهيم من الأمور الهامة التي يجب على الباحث أن يتطرق إليها ليكون القارئ أو المختص على بينة منها، حتى يفهم مختلف المراحل الأخرى للبحث التي تستخدم فيها هذه المفاهيم والمصطلحات، مما يتيح له فهم البحث كما يقصده الباحث ولا يؤوله تأويلا آخر فـ"المفاهيم غالبا ما ترتبط ببعضها البعض بأسلوب لغوي وعلمي يساعد على بناء وتكوين الفرضيات والنظريات التي يتعامل معها الباحث في دراسته لأي مشكلة أو ظاهرة طبيعية أو اجتماعية" (**إحسان محمد الحسن(1994)**). لذا يتم تحديد معاني الكلمات المفتاحية الإجرائية للبحث.

1- مخطط النقل الحضري للمسافرين:

هو عبارة عن اقتراح مشاريع من أجل تطوير مرافق قاعدية جديدة خاصة بالنقل الجماعي البري للمسافرين وكذا مشاريع لتحسين فعالية وسائل النقل الجماعي أكثر ثقلا وأقل تكلفة سواء في المدى القصير أي في حدود ثلاثة سنوات، أم المتوسط في حدود خمس سنوات أم في المدى البعيد أي من 5 سنوات إلى 15 سنة.

2ـ مخطط حركة المرور:

يشكل مجموعة من الاقتراحات تتركز أولا على الزيادة القصوى في سيولة المركبات عبر مختلف الهياكل القاعدية الموجودة (شبكة الطرق، والسكك الحديدية) وكذا تحسين التجهيزات الموجودة لحركة المرور للمدى القصير (من ثلاث إلى خمس سنوات). وهو يترجم عادة إنجاز مجموعة من التدخلات أو الإجراءات القليلة التكلفة ذات فوائد فورية.

نسق النقل بين الشمولية والتحليل الاستراتيجي:

ما هي المعطيات المطلوبة؟ أين وكيف يتم جمعها؟ طبعا قبل البحث الميداني لا بد من تحديد أهم العناصر القادرة على التحليل النسقي للنقل. لذلك يتم اللجوء إلى تحليل النسق الذي يقترح المعالجة الواضحة لمجموع نسق النقل ولمحتواه السوسيو- اقتصادي.

وانطلاقا من هذا يعتبر نسق نقل المسافرين في الجزائر العاصمة نسقا اجتماعيا وجب تحليله كمجموعة من التصرفات في تفاعل ديناميكي، هذا النسق وجب دمجه في نسق أكبر منه وهو النسق الحضري (ب جيراردان (1982) B. Gerardin). كما تم الاعتماد على نظرية ميشال كروزيي حول البيروقراطية والحلقة المفرغة (ميشال كروزيي (1971) Crozier.)

فالجزائر من ناحية التشريع تتبع فرنسا كثيرا لمواجهة المشاكل الموجودة في الواقع. فبدلا من دراسة المشكلة دراسة علمية بغية التعرف على أسبابها وبالتالي القضاء عليها، نجدها تصدر قوانين جديدة أكثر صرامة مما يزيد المشكلة تفاقما (ميشال كروزيي (1993) Crozier.) ولعل الأمر يبدو أكثر من خلال التعديل الجديد في قانون المرور والذي بدأ تطبيقه مع حلول سنة 2010 وما نجم عنه من تبعات سلبية. ومن بين الأنساق الفرعية التي تشكل النسق الحضري نجد:

نسق النقل بكل أبعاده، نسق التحديد بمعنى التوزيع الجغرافي لمختلف النشاطات (شغل، دراسة، ترفيه... الخ) ونسق الممارسات والعلاقات الاجتماعية، والنسق المؤسساتي والإداري المعرف بالمجموعة المتجانسة للبنى والتصرفات التي ترجع للمؤسسات والتي تمثل سلطة سياسية إدارية تنظيمية من خلالها يتحرك النسق الحضري بشكل دائم (أ نيكولا (1960) A. Nicola.)

في الجزائر الدولة تحتكر النقل وهي الفاعل الأساسي في تهيئة المجال وتسيير النشاط الاقتصادي فطبيعة السلطة السياسية، أي الحزب الواحد حتى سنة 1988 وإطار الاقتصاد المخطط الممركز الذي استمر لفترة طويلة، يعطي دورا محددا للسلطات العمومية ويقلص هامش حركة المؤسسة. فالدولة تبقى كفاعل أساسي لا يمكن تجاوزه في تحليل نسق نقل

المسافرين في الجزائر العاصمة. على خلاف فرنسا أين نجد نسق النقل المتخصص موضوعا خارج التنسيق العام ويخضع مباشرة للمؤسسة المستقلة من هذا الجانب، وهذا ما يدفع الباحثين إلى الرجوع إلى استراتيجيات هذه المؤسسات من أجل فهم نسق النقل (سنان بوزيد(1994) Sennane Bouzid.) وهذا لا يعتبر نقطة إيجابية إذ يستحسن أن لا تشرف المؤسسة بنفسها على النقل وإنما مؤسسات متخصصة في النقل مثل: مؤسسة "كالطام لخدمات النقل" وكذا مؤسسة "العاصمية" ومؤسسة "بدران عيسى" ومؤسسة "طحكوت". تحليل الإجراءات ودور الفاعلين في اتخاذ القرار المؤسساتي يبقى إحدى أهم وسائل الانتباه إلى دور السلطات العمومية (ميشال كروزيي (1992) Crozier.) لكن هذه المتاهات تبقى غامضة في الجزائر والاعتراف بها يتطلب استثمارا خاصا يتجاوز إطار هذا العمل. كذلك دور الدولة (كنسق مؤسساتي) يصبح مثمنا خاصة عبر خطابه، فعله، وتدخله في مجال الاقتصاد، تهيئة المجال في أنساق النقل (مخططات، مشاريع، وثائق تقنية، قوانين، تشريعات، وضع روابط مؤسساتية... الخ).

وانطلاقا من هذا الإطار، من تحديد هوية الفاعلين الأساسيين والأنساق الفرعية التي يفرضها نسق نقل المسافرين، تتبين المعطيات الواجب جمعها، والمعطيات الواجب إنتاجها (مادلين غرافيتز (1972) Grawitz).

الأولى نجدها في الوثائق والملفات من المنابع الكفؤة، نكملها من خلال تحقيقات ومقابلات خاصة متمركزة حول نقل المسافرين.

1 ـ المعطيات العامة حول نسق النقل وبيئته:

المنابع التي وجب الرجوع إليها في العاصمة:

إن تعامل الباحث يوميا مع المستخدمين في مجال نقل المسافرين وكذا أرباب العمل، وحتى النقابات لمدة سنوات جعلته في حقل خصب مليء بالمعطيات الحية الخاصة بالنقل، وهذا ما قاده إلى تنشيط عملية البحث، التوثيق وجمع المعطيات من الميدان. كانت هناك استفادة إذن من إطار ملاحظة مميز سمح بمعايشة ظاهرة النقل وبالتالي الولوج إلى المعلومات مباشرة، وأن يكون هناك الوقت الكافي لتعميق وضبط الملاحظات، وهنا بعض المنابع التي تمتلك معلومات أفادت موضوع البحث مباشرة.

2 ـ الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة المعنية من طرف النقل وتهيئة المجال في الجزائر العاصمة:

الوزارات المعنية مثل وزارة النقل، وزارة التخطيط والسكان، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ولاية الجزائر (أرشيف الولاية) وبذلك تم تصفح تقارير ملفات والتحاور مع مسؤولين على مستوى مؤسسات متعددة مثل: مديرية النقل لولاية الجزائر.

3 ـ تنظيمات الدراسة، البحث والملاحظات الإحصائية:

مثل الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، مؤسسة مترو الجزائر (وإن كان مسئولو هذه المؤسسة بخلاء نوعا ما من حيث المعطيات) السؤال مطروح: لماذا؟ ولكن هذا لم يمنع جمع معلومات هامة حول مشروع المترو من مصادر أخرى.

كذلك الدراسات النادرة للنقل وعلى رأسها دراسة سنان بوزيد، وكذا التحقيقات منزل **سينياب**. CENEAP **مكتب الدراسات الحضرية** BETUR لمراكز البحث للتنظيمات المذكورة تحوي على معلومات متنوعة وذات مصداقية حول الجزائر العاصمة. لكن التغيرات التي تحدث يوميا في الواقع جعلت بعض هذه الدراسات نظرية أكثر منها معبرة عن الواقع كما هو مبين في التحليل.

المسافرون: المستعملون لوسائل النقل العمومية والخاصة كانوا هم كذلك مصدر مفصلا حول نشاط النقل.

أخيرا أعمال البحث الجامعي، المنشورات الرسمية والكتب.

هذه الأعمال عادة تتناول ظاهرة النقل بشكل جزئي وهذا ضمن إطار أهم وهو التهيئة العمرانية.

قائمة هذه المنابع هي الأخرى غير كافية وغير عميقة، فهي لا تعكس تعدد وتعقد الخطوات فلم يكن أمام الباحث إلا التريث من أجل إعادة تشكيل عناصر الموضوع. وقد تمت مقابلة حوالي 420 شخص معنيين مباشرة بموضوع البحث على مستوى البنى المذكورة سابقا. كما تم القيام بحوالي 150 مقابلة في مرحلة أخرى حول نفس الموضوع والكثير من المعلومات مشتتة وغير متجانسة تماما.

أما معطيات الإحصاء السكاني العام فهي سطحية خاصة فيما يخص موضوع التنقلات، وهذا ما دفع إلى إنتاج شخصي لمعطيات تخص نقل المسافرين وإلا فكيف يتم الوصول إلى مرحلة التحليل بحيث تكون النتائج صحيحة إذا كانت المعطيات القاعدية المعتمدة غير مؤكدة؟ لذلك تم القيام بتحقيقات مكيفة مع موضوع البحث مباشرة وهذا من أجل تكملة وضبط المعطيات الموجودة.

- التحقيق الأول أمام عمال النقل: سائقين، قابضي التذاكر، مراقبين...

- التحقيق الثاني مع المسؤولين أرباب العمل، مسؤولي الإدارات من أجل التعرف على استراتيجياتهم على مستوى مؤسساتهم.

المقابلات تم خوضها وتعميقها بشكل تدريجي طيلة أشهر. حيث أفادت كثيرا من حيث الكيف أحسن من الأرقام والملفات الإدارية (**جيغليون وماتالون** (Ghiglione & Matalon (1980).

مخطط النقل تحت عدسة علم الاجتماع:

الانطلاق نحو الميدان هو مرحلة الذكاء حيث نجد إستراتيجية جمع المعطيات ونوعية الإجابة على أهداف البحث، فالأفكار التي وضعت في نهاية عملية البحث ليست نفسها الأفكار التي وضعت في السنوات الأولى للبحث بحكم خصوبة الميدان وسرعة التغيرات، وهكذا فإنه لم يتم الرسو على مفاهيم معينة إلا بعد زيارات ميدانية مكثفة وعمل مكتب مضن.

في البداية كان العمل منصبا على مؤسسة لنقل الطلبة خلال سنوات قليلة أحدثت ظاهرة ملاحظة للعيان في الجزائر العاصمة وهي الظهور فجأة والنمو بسرعة مذهلة حيث إنك تجد حافلات هذه المؤسسة أينما ذهبت: في الطرق السريعة والوطنية في الجزائر العاصمة وحتى في الطرق الولائية والبلدية. خاصة في المركز العميق لمدينة الجزائر. كما تم جمع أكبر قدر من المعطيات من خلال مئات المقابلات مع أرباب عمل مؤسسات نقل المسافرين وكذا سائقي الحافلات وقيادات نقابات هذه المؤسسات مثل: الاتحاد الوطني للناقلين الجزائريين والمنظمة الوطنية للناقلين الجزائريين، وهذا من أجل رسم صورة شاملة للنقل الجماعي على مستوى الجزائر العاصمة. فكل محاولة لتنظيم قطاع نقل المسافرين دون الإلمام بالوضع العام لحركة مرور الحافلات بل وحتى السيارات الفردية يعد مضيعة للوقت.

كما تم التوجه إلى المديرية العامة للأمن الوطني الكائن مقرها قرب ثانوية الأمير عبد القادر ومديرية الأمن العمومي بشوفالي. حيث تم الحصول على معلومات قيمة حول حركة

المرور **(مجلة الشرطة (2009))**. خاصة الفرقة الجديدة لحماية أنفاق المترو والمتكونة من 240 شرطي. ثم إلى المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق الكائن مقرها بحسين داي. وتوج المسعى بالحصول على وثائق كثيرة قدمها المسؤولون على مستوى المركز.

- التداخل بين الاستقراء والاستنباط واللجوء إلى تقنيات تحليل المعطيات المتعددة الأبعاد (غرافيتز (1972) Gravitz). فمن أجل الاختبار بين خطوة استقرائية واستنباطية وجب التفرقة بين نظرية موجودة مسبقا واستخدام ملاحظات موجهة من أجل افتراض نظرية لم تختبر بعد. فتأكيد الجانب النظري لا يتأتى إلا عبر حقائق جديدة أو دراسة أكبر عمقا حول حقائق موجودة.

هذه الدراسة تتناول حقيقة موجودة في إطار جديد. حيث تقوم بتحليل مشكلة نقل المسافرين ليس داخل اقتصاد النقل ولكن ضمن سوسيولوجيا النقل انطلاقا من الحقل السوسيولوجي والقيام بإسقاطه على موضوع النقل. والانطلاق من معطيات ميدانية كبيرة بغية الارتقاء والسير نحو إطار مفهوماتي "مفاهيم إجرائية". وهذا من أجل فهم خصوصية ظاهرة النقل البري للمسافرين في الجزائر العاصمة.

- الاعتماد على تقنيات تحليل المحتوى (**غرافيتز** (1972) Grawitz جيغليون وبلونشات، (1991) Ghiglione & Blanchet). فمخطط النقل في عمومه هو عبارة عن تقرير مكتوب مكون من حوالي 1000 صفحة. تمت دراسته وتحليله بعمق، ثم عرضه على تحقيقات ميدانية وكذا على دراسة سنان بوزيد من أجل تقييمه سوسيولوجيا وكذا التحقق من بعض التنبؤات (فالمخطط تم إنجازه سنة 2005) ونحن في سنة 2010 أي مرت خمس سنوات أو يزيد على وضع هذا المخطط مما يسمح بتقييمه جزئيا أو كليا.

في هذا المخطط وضعت ثلاثة سيناريوهات على امتداد ثلاثة آفاق: الأفق القريب من سنة 2004 وهي سنة الصفر للمخطط حتى سنة 2007. الأفق المتوسط يمتد من سنة 2004 حتى سنة 2010 ثم المدى البعيد وهو سنة 2020 والذهاب إلى أبعد من ذلك يوقعنا في ارتياب كبير ويجعل النتائج غير مضمونة إلى حد كبير. وقد تم وضع ثلاثة سيناريوهات من أجل مقارنتها على أساس التوافق بين قدراتها وتكاليفها من أجل الخروج بسيناريو ملائم.

لكن البحث عرف عراقيل حالت دون تقدمه في بعض المراحل. منها:

- عدم الاستقبال في بعض المصالح مثل: القيادة العامة للدرك الوطني وكذا مصالح ولاية الجزائر.

- انعدام المراجع السوسيولوجية في مجال النقل.

ماذا لو ألغي مشروع المترو!!!

من أهم معالم نسق النقل البري للمسافرين في الجزائر العاصمة هو سوء التنظيم وعدم التوازن بين العرض والطلب فيما يخص خدمات النقل والطلب على هذه الخدمات حيث يفوقه بكثير، سواء من حيث الكم وهذا ما يدفع المسافرين إلى اقتناء السيارات الفردية التي يتزايد عددها من 335600 مركبة سنة 1970 ليصل إلى 5919726 مركبة سنة 2009 أي بزيادة نسبتها 92 ٪ في حين أن المنشآت القاعدية لم تعرف تطورا كبيرا خاصة عرض الطرقات بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وهذا ما أدى إلى زيادة حوادث المرور التي كان عددها 24437 حادث سنة 1970 ليصل إلى 41224 حادثا سنة 2009 وقد وصل عدد القتلى إلى 4000 قتيل سنويا دون التكلم عن عدد الجرحى والمعوقين (3000 معوق) وما يترتب عليه من تبعات اجتماعية واقتصادية وربما حتى سياسية.

وهذا كله رغم استصدار القانون تلو الآخر بداية من القانون 17/88 المتعلق بنشاط النقل البري وتنظيمه والذي أعطى دفعا قويا لخوصصة قطاع النقل البري للمسافرين حيث وصل عدد المتعاملين سنة 2009 إلى 4098 متعاملا بمعدل حافلة تقريبا لكل متعامل. وهذا ما يفسر الفوضى في نسق النقل إلى حد ما، ثم المرسوم 88- 06 المحدد لقواعد حركة المرور. بعد ذلك تم تعديل القانون 17/88 نفسه بالقانون 01- 13 والتشديد في قانون المرور من خلال القانون 01- 14 تبعا للزيادات الملاحظة في حوادث المرور التي فضحت نسق النقل ونسق حركة المرور في ولاية الجزائر.

هذه العيوب في جملتها دفعت وزارة النقل إلى وضع مخطط شامل لنسق النقل وحركة المرور سنة 2005 بهدف تنظيم القطاع، هذا المخطط يشمل تراب ولاية الجزائر ويمتد زمنيا حتى سنة 2020. تم تقييمه نظريا بالاعتماد على بعض النظريات السوسيولوجية وميدانيا من خلال ملاحظات وأرقام واقعية خاصة بعد مرور خمس سنوات على إعداده وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا – هذا المخطط ركز أولا وأخيرا على الجانب الاقتصادي الكمي وغفل عن الجانب السوسيولوجي، خاصة و أن من قام بإعداده مهندسون وتقنيون لم يشركوا معهم باحثين في مجالات العلوم الإنسانية. فحوادث المرور سببها إنساني بالدرجة الأولى ودواؤها إنساني، وسوء تنظيم النقل كما بينته عدة دراسات أسبابه ذهنيات السائقين والمسافرين، وكذا ذهنيات مستعملي الطريق بمختلف فئات سنهم وجنسهم ومستواهم التعليمي والثقافي.

ثانيا- الخلل الموجود في نسق النقل وحركة المرور سببه هو الخلل الموجود في النسق التربوي والتعليمي الذي أصبح يركز بالدرجة الأولى على الكم دون النوع فأخفق في الجانبين. كما نبه إلى ذلك الدكتور تركي رابح المتخصص في علوم التربية أنه بعد الاستقلال مباشرة كان هناك مشكل في المؤطرين، فتم الاعتماد على معلمين تم جلبهم من الدول العربية مثل مصر وسوريا. وقد نجح إلى حد ما في تكوين إطارات ذات مستوى عال أعطت دفعا للجزائر خلال فترة السبعينات. لكن التغيير الذي حدث في القيم في فترة الثمانينات والتوجه من الجانب الروحي إلى غلبة القيم المادية جعل هذا القطاع (أي القطاع التربوي) يغير مساره فأصبح المتمدرسون دون غايات ودون أهداف فردية؛ بل المجتمع بأكمله أصبح بلا هدف. وهذا ما انعكس على كل الأنساق الأخرى حيث نجد بعض الفئات تتكون في قطاع ثم تتوجه للعمل في قطاع آخر لا علاقة له بتكوينها. وكذا انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة التسرب المدرسي وما انجر عنه من تبعات اجتماعية وأخلاقية، وأصبح الشباب نتيجة ذلك يميلون إلى العنف وإلى الحلول السريعة. هذا ما أدى إلى أزمة التسعينات وما تولد عنها من أجيال بعد سنة 2000 وتزامنت مع وضع مخطط النقل. هذا المخطط الذي لم يأخذ بعين الاعتبار النسق التربوي والتعليمي.

ثالثا- نسق النقل وحركة المرور هو دائما تابع للنسق الحضري والعمراني، في حين أنه في حالة الجزائر العاصمة نجده سابقا له. بمعنى أنه في إعداد المخطط الحضري والعمراني للجزائر العاصمة كان ينبغي أخذ نسق النقل بعين الاعتبار. لكن العكس دائما هو حال الواقع حيث يتم إنجاز المخطط الحضري والتهيئة العمرانية ليتم بعد ذلك إعداد مخطط نقل ترقيعي، وفي معظم الحالات لا يستجيب للمتطلبات. ومثال ذلك:

رابعا- مشروع المترو الذي أنهك خزينة الدولة لأزيد من ثلاثين سنة واستهلك أموال أجيال لم يبدأ في العمل بعد؛ رغم أن الاقتصاديين وعلى رأسهم الخبير الاقتصادي سنان بوزيد ينصحون بضرورة التخلي عن هذا المشروع الذي أنهك خزينة الدولة وأحدث خللا كبيرا في نسق النقل وحركة المرور في الجزائر العاصمة. ضف إلى ذلك:

خامسا- ضرورة إعطاء الأولوية للنقل عن طريق السكك الحديدية أي قطار الضاحية الذي يعتبر أكثر أهمية ومردودية من مشروع المترو، وأقل تكلفة حيث إنه يكلف نصف تكلفة المترو، ناهيك عن كون مشروع المترو في بعض أجزاء مساره يستخدم خطوط السكك الحديدية.

سادسا- مشكلة الصيانة التي كانت سببا في إفلاس العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية، هي الأخرى أحد أسباب فشل نسق النقل في ولاية الجزائر، سواء مؤسسة النقل بواسطة السكك الحديدية أم مؤسسة النقل الحضري لولاية الجزائر، هذه المؤسسة التي تعرف حوالي 40 ٪ من حافلاتها الجديدة مشكلا في الصيانة، بمعنى تسيير مشكلة الصيانة، وسد هذه الثغرات بمداخيل البترول من خلال شراء حافلات جديدة أخرى لمؤسسة النقل الحضري لولاية الجزائر حتى لا يظهر المشكل، فهي مؤسسات مفلسة. ومشكلة الصيانة تطرح مشكلة أخرى وهي:

سابعا- مشكلة تكوين الإطارات التقنية، حيث نلاحظ غياب سياسة جديدة في هذا المجال؛ وهذا ما يعزز تبعية الجزائر للدول الغربية في مجال تكنولوجيا النقل؛ حيث رغم امتلاك الجزائر لثروات كبيرة من المواد الخام (بترول، غاز، حديد، نحاس، فوسفات... الخ) إلا أنها تستورد كل أنواع مركبات النقل، من مترو، قطارات، ترامواي، حافلات وسيارات. وعند تعطل هذه المركبات يتوقف القطاع أو تشترى مركبات أخرى بأثمان غالية، خاصة قطع الغيار، فمع كل مركبة نشتري من قطع الغيار ما يفوق سعر تلك المركبة. فتكوين الإطارات قد يجعل الجزائر قادرة على صنع أي نوع من أنواع المركبات وبتكاليف أقل بكثير.

ثامنا- قطاع النقل وما يحويه من خلل عزز تبعية الجزائر للدول الغربية خاصة فرنسا التي مازالت أطماعها في بلاد الجزائر وثرواتها قائمة، وهي من أكثر الدول استفادة فيما يخص تكنولوجيا النقل بل وحتى:

تاسعا- مخطط النقل من إعداد خبراء فرنسيين، وهذا ما يجعل أسرار الجزائر بأدق التفاصيل في يد فرنسا، فهي تعرف كل خبايا الجزائر العاصمة، وبالتالي تدرك كل نقاط ضعفها ونقاط قوتها إذا ما أرادت شرا. كما حدث مع العراق حيث بلغت ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية عن كل التفاصيل فيما يخص الملاجئ تحت الأرض. هذه الملاجئ من تصميم ألماني مما سهل على الولايات المتحدة الأمريكية ضربها بصواريخ لولبية مثل ملجإ العامرية المنقوش في تاريخ الإجرام الأمريكي.

عاشرا- كيف نأمل من موظفي مديرية النقل لولاية الجزائر العمل على تحسين قطاع النقل وهم أنفسهم يعيشون في ظروف قاسية؛ حيث تتواجد مكاتبهم بالطابق السادس والمصعد إما معطل أو ليس في متناولهم، نقص التهوية، وأجهزة الإعلام الآلي، والخزانات،

حتى إنك تجد الوثائق على الأرض، ضيق مقرات العمل، قلة الموظفين بالمقارنة مع عدد المتوافدين على مديرية النقل... كيف نطلب غياب الرشوة ورواتب هؤلاء الموظفين ضعيفة؟ نفس الملاحظات فيما يخص وزارة النقل وإن كانت بدرجة أقل.

حادي عشر- لكن هذا لا ينفي الجوانب الإيجابية لمخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر، حيث يتميز بالجدية والدقة والموضوعية في الكثير من الأحيان. عدا الخطأ في التنبؤات في الكثير من الأحيان، حيث نجد هذا المخطط يركز على نوعية الخدمات المقدمة للمسافرين من تقليص لمدة التنقل، وتخفيض أسعارها وتحسين ظروف التنقل من خلال تجديد وسائل النقل والاعتماد على وسائل نقل جماعية حديثة وكذا:

ثاني عشر- إعادة هيكلة شبكة النقل بواسطة الحافلات وإن كانت غير كافية، حيث يطالب بتأسيس سلطة تنظيمية للنقل وإن كان من الأحسن لو تشكلت فدرالية لنقابات الناقلين تلعب هذا الدور. لكن:

ثالث عشر- نقابات الناقلين ضعيفة: كمّا من حيث ضعف نسبة الانخراط فيها، حيث لا تتجاوز 30 ٪ من مجموع الناقلين، ناهيك عن نوعية الانخراط حيث لا نجده وعيا من طرف النقابيين بأهمية النشاط النقابي وإنما طلبا لامتيازات مادية خاصة تقليص تكاليف التأمينات بنسبة تتراوح من 25٪ إلى 50٪ من التكاليف الكلية، أما بالنسبة لقادة النقابات فهي مهداة مجانا!!! وهذا ما يبين التمايز الموجود داخل النقابات بين القمة والقاعدة.

رابع عشر- مخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر ساهم جزئيا في القضاء على أزمة النقل وحركة المرور بالجزائر العاصمة، لكن لا بد من اطلاع كل الأطراف بمحتوى هذا المخطط وحتى إشراكهم فيه. حيث لاحظنا أن معظم الإداريين والنقابيين وكل عمال القطاع يجهلون حتى وجود هذا المخطط ناهيك عن محتواه، والإشاعات هي سيدة الموقف: "قالوا كذا.. سيفعلون كذا.. الخ" وهذا ما يجعل المشاكل تزداد تفاقما، حيث:

خامس عشر- هناك إضراب وطني للناقلين الخواص بواسطة الحافلات في شهر ماي بسبب عدم تجاوب وزارة النقل مع مطالب نقابات القطاع. علما أن النقل بواسطة الحافلات حتى سنة 2010 ما زال يشكل الركيزة فيما يخص جميع التنقلات. فما بالك أمام إضراب سائقي قطارات الضاحية. ف:

سادس عشر- ما زال هناك نقص فيما يخص الاهتمام بالناقلين الخواص، خاصة دعمهم ماديا. فربما هؤلاء الخواص تكون لهم قدرة على الاستثمار في مجال النقل البحري وحتى النقل الجوي. قلت لا بد من دعم الخواص من أجل تجديد حافلاتهم وزيادة حجمها. وتوعيتهم بمختلف الوسائل من أجل التجمع في شركات ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة من أجل القضاء على المشاكل التنظيمية.

سابع عشر- فمخطط النقل وحركة المرور لولاية الجزائر لا بد من تنقيحه، وتعزيزه ببحوث في كل المجالات من أجل الخروج بنتائج أحسن:

ثامن عشر- قلة أو انعدام جمعيات المجتمع المدني التي تجعل أي إصلاح في أي مجال سهلا وممكنا، مثل جمعيات المستهلكين وجمعيات المسافرين ونقابات النقل. دون أن نتكلم عن الخصائص السوسيولوجية لقادة هذه الجمعيات وأعضائها الأساسيين، فقلما نجد جمعيات تعمل من أجل الصالح العام وإنما تسعى فقط لتحقيق مصالح شخصية.

خاتمة:

لقد تبين من خلال هذا البحث العلاقة الوطيدة بين نسق النقل الحضري وحركة المرور ومختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى بداية بالنسق الحضري الكلي للجزائر العاصمة، وكذا النسق التربوي، وحتى النسق العقائدي الذي يحدد هيئات مستعملي الطريق. فالخلل الموجود في نسق النقل وحركة المرور لا يمكن عزله عن الخلل الموجود في الأنساق الأخرى؛ حيث يتأثر ويؤثر فيها. وبالتالي لا بد من إستراتيجية شاملة تستهدف كل القطاعات من أجل تحقيق نتائج فعالة.

وهذا ما نلاحظه في مخطط النقل وحركة المرور للجزائر العاصمة، حيث ركز على الجانب الاقتصادي دون الجوانب الأخرى، ولا نستغرب في هذا الأمر إذا ما علمنا أن كل من ساهم في إعداد هذا المخطط هم من المهندسين التقنيين والاقتصاديين ولم يتم إشراك مجالات أخرى مثل خبراء العلوم الإنسانية لأن الإشكالية إنسانية بالدرجة الأولى؛ وبالتالي فإن الحل إنساني.

كما يعاب على هذا المخطط عدم مصداقية التنبؤات والارتكازات التي بني عليها؛ حيث نجده بني على مشروع المترو والترامواى وهما لم يكتملا ولو جزئيا لحد كتابة هذه الأسطر لذلك فإن المخطط يبقى نظريا ووهميا إلى حين، بل مشاريع الترامواي والمترو أدت إلى خلل آخر في سير حركة المرور وأدت إلى موت بعض المدن مثل مدينة برج الكيفان والحراش وحتى

الجزائر العاصمة في بعض الشوارع مثل ساحة الشهداء، باب الزوار، باب الوادي، البريد المركزي؛ وهذا ما ينجر عنه تبعات في المستقبل.

في حين تم كسر شبكة الحافلات التي تعتبر العمود الفقري حاليا في نسق النقل وما ينجر عنه من نتائج نفسية على المسافرين وعمال القطاع على حد سواء؛ فظاهرة الجنون في ارتفاع مستمر والتأخر عن العمل أو الغيابات، وكذا الإضرابات في كل القطاعات، والتردي الذي تعرفه كل الأنساق الاجتماعية بسبب الخلل الموجود في نسق النقل وحركة المرور.

فحال المجتمع كحال الجسم وحركة المرور مثل شرايين الدم؛ حيث إن أي خلل يصيب هذه الشرايين يتأثر به الجسم بأكمله فينقص تزوده بالمواد الضرورية والأوكسجين مما يعرضه للأمراض وربما حتى الهلاك.

الخلل الموجود في التنبؤات يبين لنا أنه حتى في حال إتمام كل المشاريع فإنها لن تلبي إلا حوالي 50 ٪ من الطلب الفعلي الموجود وبالتالي تبقى دائما تتخبط في المشكل عينه؛ أي لا بد حينذاك من مخطط آخر. وهكذا نبقى في حلقة مفرغة... فكما قلنا في المقدمة العامة. هناك تأخر في إدخال مؤسسات مثل مؤسسة طحكوت إلى الخطوط العادية لنقل المسافرين. هذه المؤسسة من شأنها تصفية الأجواء وإنتاج منافسة نوعية حقيقية بين مؤسسة النقل الحضري لولاية الجزائر والخواص، من جهة، ومن جهة أخرى، المنافسة بين الخواص أنفسهم فيما يخص نوعية الخدمات كما هو الحال فيما يخص المسافات البعيدة. حتى التسعيرة تنقص في بعض الأحيان.

والغريب في الأمر أنه من خلال مقارنة وضعية النقل البري للمسافرين في الجزائر العاصمة في فترة الاحتلال الفرنسي وفترة الاستقلال نلاحظ تراجعا كبيرا وكأننا رجعنا إلى الخلف لعشرات السنين بدلا من أن نتقدم نحو الأمام فلماذا؟ ففي فترة الاحتلال نجدهم ينشرون للمواطنين أي تغيير في أي خط ويستشيرون المواطنين عبر البلديات قبل القيام بأي مشروع. أما الآن فيجرون التغييرات دون علم المواطنين ودون استشارتهم ويفرضون أي تنظيم فرضا. وهذا ما يتولد عنه شرخ بين الدولة والمجتمع وتنجم عنه اضطرابات اجتماعية عرفنا البعض منها في فترات مختلفة، ونتوقع أن مشروع المترو قد يحدث هزة اجتماعية حقيقية في المستقبل!

الإقبال على السيارات الفردية مازال مرتفعا بل زاد أكثر رغم الازدحام ورغم قلة أماكن توقف السيارات فما بالك لو ازداد عدد مواقف السيارات؟ ومشكلة توقف السيارات تعتبر من أهم أسباب الازدحام في حركة المرور. وهذا ما يبين فشل مخطط النقل وحركة المرور لولاية

الجزائر في تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تقليص استخدام السيارات الفردية والإقبال أكثر على وسائل النقل العمومية. ولكن ماذا عن ضيق الطرقات؟ فحتى الطريق السريع شرق-غرب والطريق شمال- جنوب ليسا عريضين كفاية رغم شساعة مساحة الجزائر؟

فكما يقول ميشال كروزيي: لا يمكن أن نبدل مجتمعا من خلال قانون أو مرسوم وإنما لا بد من معالجة الأسباب العميقة بدلا من التشديد في العقوبات فقط والتركيز على القوة في معالجة الوضع. فالقانون كما يقول أحد الحكماء يشبه شبكة العنكبوت تقع فيه الحشرات الصغيرة وتمزقه الحشرات الكبيرة. فالقانون الذي لا يطال كل قوى المجتمع يبقى هو في حد ذاته مشكلا يعزز التفاوت الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، ويعزز بعض القيم التي تجعل المواطنين من درجتين: مواطنين من الدرجة الأولى لا يطالهم أي قانون، ومواطنين من الدرجة الثانية يضرهم كل قانون!!! وهذا ما يؤدي إلى توترات اجتماعية تهدد النسق الاجتماعي بأكمله.

والسؤال المطروح لماذا يمول البنك العالمي مشروع مخطط النقل وحركة المرور لولاية الجزائر؟ هل من مصلحة الدول الغربية تطور الجزائر؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا هم راضون عن التهام الأراضي الفلاحية من خلال هذه المشاريع؟ هل الجزائر بحاجة إلى مؤسسات أجنبية حتى في رسم مخططاتها؟ كيف تأمن الجزائر على أسرارها من الغرب ومن أهدافهم الاستدمارية حتى لا نقول الاستعمارية؟

يمكن القول إن مخطط النقل الحضري وحركة المرور لولاية الجزائر قد فشل في تحقيق أهم أهدافه على الأقل في المدى المتوسط: فتبعية نسق النقل للمخطط الحضري والتهيئة العمرانية لولاية الجزائر تجعله عاجزا عن المساهمة الإيجابية فيه إن لم يكن العكس هو الصحيح؛ خاصة من خلال مشروع المترو الذي أخلط الأوراق وغير استراتيجيات كثيرة. كما أنه فشل في إعادة هيكلة شبكة النقل الجماعي، أي الحافلات. حيث نلاحظ الفوضى ما زالت قائمة ومؤسسة النقل الحضري لولاية الجزائر ما زالت عاجزة عن تلبية طلبات المسافرين بل وحتى سيارات الأجرة، وهذا ما يفسر ازدياد سيارات "كلوندستان" بالآلاف في ولاية الجزائر وأصبحوا يمتلكون سيارات جديدة وينافسون كل أنماط النقل، وبالتالي فإن الاعتماد على هذا المخطط في سن القوانين يعتبر خطأ كبيرا حيث تنجر عنه وضعية أخرى أكثر سوءا. وقد فشل أيضا في تعزيز التكامل بين مختلف أنماط النقل؛ بل أدى إلى فرار

المسافرين من شبكة النقل بواسطة السكك الحديدية بسبب غلاء الأسعار والتوقع نفسه بالنسبة للمترو والترامواي.

هذا المخطط زاد من غلبة السيارة الفردية على وسائل النقل الجماعي وهو مخالف لأهدافه. كما أنه فشل في سياسة تأمين تحرك الراجلين وتسهيلها حيث ما زالت الأرصفة حكرا على التجار والمقاهي ومختلف الحواجز، وكذا نلاحظ صعوبة التنقل بواسطة الدراجات والدراجات النارية وعربات المعوقين. عدا المركز العميق للجزائر العاصمة فإن تسليم البضائع ما زال فوضويا في باقي البلديات حيث يتسبب في عرقلة حركة المرور، وكذا نظام التوقف الذي ما يزال يتخبط عشوائيا، حتى إنك تجد السيارات وحافلات النقل السريع يتوقفون في الأرصفة دافعين بالراجلين إلى المشي في الطرقات. ونشير إلى أن تقليص حركة المركبات الثقيلة في مدخل ومخرج ميناء الجزائر يؤثر على النشاط الاقتصادي الكلي للبلاد ويؤدي إلى ضجيج تتسبب فيه حركة الشاحنات ليلا!!! فهل نحن نتقدم نحو الوراء؟

اقتراحات:

1- التوقف الفوري عن مشروع المترو وتمويل أنماط النقل الأخرى خاصة قطارات الضاحية والحافلات.

2- تعزيز النقل بواسطة القطار وتمديد شبكاته عبر كامل ولاية الجزائر.

3- تعزيز النقل بواسطة الحافلات، والإسراع بإدخال مؤسسة طحكوت إلى الخطوط العادية حتى ولو كان على حساب رضى المتعاملين الخواص.

4- غربلة المتعاملين الخواص على أساس الخبرة والجانب التقني والإسراع بزيادة حجم الحافلات من أجل تقليص عددها والزيادة في مردوديتها.

5- اشتراط مستوى معين للمتعاملين الخواص أو مستشاريهم الميدانيين، وكذا تكوين في مجال النقل.

6- اشتراط سن أكبر من 30 سنة بالنسبة لسائقي وسائل النقل العمومي وسيارات الأجرة، وأن يكونوا متزوجين حتى يشعروا بالمسؤولية ويحافظوا على سمعة المهنة.

7- غربلة نقابات الناقلين وحث عمال النقل في القطاع الخاص على تأسيس نقابات تحمي مصالحهم.

8- تحسين ظروف موظفي مديرية النقل ووزارة النقل ورفع أجورهم لزيادة مردوديتهم والقضاء على الرشوة.

9- بناء محطات لنقل المسافرين، تخضع لمعايير إنسانية من توفر أدنى شروط الحياة مثل المياه الصالحة للشرب والمراحيض العمومية وقاعة علاج ومكان للاستراحة بالنسبة لعمال القطاع.

10- تأسيس تخصص علم اجتماع النقل في قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر، والمساهمة من خلال البحوث في إعداد مخططات النقل.

11- إنشاء معاهد خاصة في جامعة هواري بومدين لتكنولوجيا النقل بجميع أشكالها على الأقل للاستقلالية من حيث الصيانة.

12- تحسين تكوين المعلمين في كل مستويات التعليم والتركيز على المنظومة التربوية التي تعتبر العمود الفقري لكل تطور.

13- توسيع المسافات بين الكراسي داخل وسائل النقل العمومي طلبا للأمن، وكذا حفاظا على الأخلاق، ومنع استخدام الوسائل السمعية والبصرية التي أفسدت الأخلاق.

14- التركيز على الوازع الديني في تغيير الذهنيات بدلا من استخدام القوة التي أثبتت فشلها كما قال عبد الرحمٰن بن خلدون في كتاب المقدمة.

15- تشييد الطرقات باستخدام الإسمنت المسلح بدلا من الإسفلت وفتح الطرق السريعة الممتازة لربح الوقت والاقتصاد في المال والتقليل من حوادث المرور.

16- تخصيص عربات في القطارات خاصة بحمل الحاويات وهذا ما يقلص من دخول وخروج الشاحنات إلى ميناء الجزائر. وكذا بناء جسر خاص بالسيارات يقطع خط السكك الحديدية التي تمر إلى ميناء الجزائر. وبذلك نستطيع الزيادة في حركة القطارات.

17- إلغاء مشاريع التيليفريك التي تستهلك أموالا ولا تخدم النقل الحضري إلا قليلا كما أنها ليست آمنة.

18- إنشاء بنوك للمعلومات تتعلق بالنقل وربطها بشبكة الإعلام الآلي من أجل تسهيل البحث في هذا المجال وبالتالي تعديل مخطط النقل أوتوماتيكيا؛ بمعنى أنها تمكننا من جعل عملية البحث في مجال النقل ديناميكية وبالتالي يمكننا الحصول على تنظيم ديناميكي. وفي إطار هذا السياق:

19- زيادة عدد الكاميرات في الطرقات بشكل كبير.

20- تشجيع التنقل بواسطة الدراجات والدراجات النارية، اقتصادا للطاقة، وطلبا للرياضة، وتشجيعا لمؤسسات جزائرية تصنع هذه المركبات مثل: مؤسسة زناتي بحسين داي ومؤسسة الدراجات النارية بـ"المة.

21- تقليص أسعار وسائل النقل الجماعي مع إلغاء كل الرسوم على هذه الوسائل تشجيعا لها على السعي في إطار الجانب الخدماتي والبعد عن المسعى التجاري.

22- اعتبار سكان الشاليهات والأحياء القصدرية- عددهم عشرات الآلاف- في نسق النقل.

23- عند إعداد أي مخطط للنقل وحركة المرور نعتمد على باحثين جزائريين لأنهم أكثر حبا لوطنهم وأكثر دراية وأحرص على خدمة أوطانهم من الأجانب الذين لا هم لهم إلا المدخول المادي مقابل إعداد المخططات. فما حاجتنا إليهم!!؟ بل نجدهم يعتمدون على دراسات قام بها مكتب جزائري.

المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1- عبد الرحمٰن بن خلدون (1991)، المقدمة. موفم للنشر. الجزائر - "الجزء الأول" عن النسخة الأصلية.

2- عبد الرحمٰن بن خلدون (1991)، المقدمة. موفم. للنشر. الجزائر - "الجزء الثاني" عن النسخة الأصلية.

3- ابن نبي مالك (1986)، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية. ترجمة: شاهين عبد الصبور. دار الفكر. دمشق سوريا. .

4- إحسان محمد الحسن (1994)، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي". دار الطليعة. بيروت، ط.3

5- بوظريفة حمو وآخرون (2009)، تشخيص العوامل والدوافع المؤثرة في سلوك مستعملي الطريق. وزارة النقل المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مخبر الوقاية والأرغونوميا جامعة بوزريعة. الجزائر. سبتمبر. ط.1

6- بوبر كارل (2006)، منطق البحث العلمي. ترجمة وتقديم. محمد البغدادي. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

7- بوظريفة حمو (2007)، "فعالية قانون المرور الجديد في الجزائر. دراسة ميدانية على عينة من السائقين". الوقاية والأرغنوميا: مجلة نفسية- اجتماعية –صحية. العدد 01. ، ص - 9، 40.

8- توماس س كون (2007)، بنية الثورات العلمية. تر: حيدر حاج إسماعيل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9- حجال سعود (2010)، بطالة خريجي الجامعات، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، تنظيم وعمل جامعة بوزريعة.

10- حمزاوي عبد الكريم (2001- 2002)، ظروف عمل السائقين وأثرها على تنظيم النقل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية.

11- حمزة مختار (1982)، أسس علم النفس الاجتماعي. دار البيان العربي. جدة.

12- شروخ صلاح الدين. علم الاجتماع التربوي. دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر.

13- ولد خليفة محمد العربي (1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية: مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

2 ـ المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Air Algérie). (1990-2000). projet de plan de flotte. doc. e2c17/89.

2- ANGERS Mauris, (1997.). initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines casbah, ALGER.

3- A. NICOLA ،(1997) Structures sociales et comportements économiques

ATEC: PRESSES de l'école nationale de ponts et chaussées, paris, président M. LAUER.

4- BERNARD (O). Les chemins de fer Algériens.

5 – BETUR (2004). Aire d'Étude et découpage des zones, Enquête ménages.

6- Chapulaut (Jean Noël), et all. (1970.) LE MARCHE DES TRANSPORTS. Seuil. paris.

7- CROZIER Michel. (1970) la société bloquée. paris le seuil.

8- CROZIER Michel. (1971) Le phénomène bureaucratique paris.

9 - CROZIER Michel ،FRIED BERG Erhard. (1977) l'acteur ET le système. Paris. Le suit.

10- CROZIER Michel (1979). On ne change pas la Société par décret. Paris. Graisser.

11- CROZIER Michel. (1987) État modeste paris. Fayard.

12- De singly François ،(1992) l'enquête et ses méthodes. Nathan, paris.

13- Établissement de Gestion de la circulation et du Transport urbain. (2004) EGCTU. Direction de l'administration du contrôle de Gestion et de l'informatique DAGGI. Juillet.

14- ETUSA. (2005) Subvention d'exploitation de 1998 à 2005.

15- GERARDIN. B: (1982) le transport employeur, économico, paris.

16- Gauthier benoît. (1984) Recherche social de la problématique à la collecte des données. press de l'université du Québec. Canada

17- GHIGLIONE RODOLPHE et MATALON BENIAMIN. (1980) les enquêtes sociologiques ; théories et pratique Armand colin ،paris,. Grenoble", Dra, 76 ،ATP socio économie de transports.

18- Gouvernorat du grand Alger, (1998) Circonscription de chéraga, commune chéraga, E. M. A et BETUR Études du plan de circulation de l'arrondissement de chéraga – Rapport diagnostic et scénarios d'organisation phase Π et Ш. Août.

19- GRAWITZ MADELENE.,(1972)Méthodes des sciences sociales Dalloz, France, pp-399 ،406.

20- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. (2003) Direction du développement et de la prospectiv. Bilan chiffre de la formation supérieure 2002/2003 août.

21- Office Nationale des statistiques, (2003) projections de population par wilaya â l'horizon 2030, février.

22- Quevy ramand et Campenwood luc van ،(1988) manuel de recherché en sciences sociales. Dunod. Paris, p-216.

23- SNTF. (2003) Analyse des performances physiques et financières, extrait du Rapport intermédiaire de phase I, Étude de faisabilité du développement du transport ferroviaire des voyageurs de la banlieue d'Alger.

24- TAYEB. M, (2003) cahiers de l'aménagement, n°1, 1987.

25- Sennane Bouzid (1994) Universite D'aix Marseille. 11. Faculté des sciences Economiques Centre de recherche d'économie des transports. Politique De Transports Urbains Et Mobilisation Quotidienne Delamain D'œuvre. : L'intégration transports publique – transport – employeur, dans le cas d'Alger.

Thèse pour le doctorat nouveau régie sciences e économiques (Arrêté du 5 juillet 1984) (Economie des transports). Présentée et soutenue publiquement par: BOUZID SENNANE

26- WELL. R ET J. P. Durant. (1989) sociologie Contemporaine ،Paris.

27- Wilaya d'Alger, (2003)Rapport annuel de L'EGCTU, arrêté au 30 septembre.

صحافة القطاع المكتوب الخاص في الجزائر 1990-2009
النشأة والتطور

أ/ فاتح لعقاب
جامعة الجزائر دالي إبراهيم

مقدمة:

عرفت الصحافة الجزائرية المكتوبة الخاصة أو المستقلة مراحل تاريخية حاسمة منذ بداية نشأتها سنة 1990 بفعل تعليمات رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش التي انطلقت فعلاً بعد صدور المنشور رقم 04 بتاريخ 19 مارس 1990، إذ نص هذا المنشور على ترك الأمر للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية. بعدها تسارعت الأحداث في هذا الإطار بظهور أكثر من 54 عنوانا، تعدى بذلك عناوين القطاع العام.

وقد عبرت هذه الكثرة وهذا التنوع، عن إرادة الصحفيين الجزائريين للعمل على إضفاء الحيوية والحرية للممارسة الإعلامية، حيث قام الكثير منهم وفي إطار من المغامرة - لأن الانفتاح التشريعي والقانوني لم يواكب الانفتاح الفعلي في إطار الممارسة- بإنشاء صحف جديدة مستقلة بوسائلهم الخاصة، والتحق الآخرون بالصحف الحزبية لأداء مهام إعلامية وسياسية في آن واحد.

وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها، ولغاتها وأصبح لدى القارئ الجزائري، عدة اختيارات، حيث إن هذا التنوع أدى بدوره إلى التنوع في الأخبار والمقالات سواء كانت اقتصادية، سياسية، رياضية، ثقافية وتنوعت القيم الخبرية، كما تحررت الصحافة المستقلة من ضغوطات الخطاب الأحادي الرسمي الذي يركز فقط على الأحداث الرسمية الإيجابية ويتغاضى عن الأحداث السلبية والمثيرة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأحداث.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية المحاضرة تنصب على السؤال الجوهري التالي: كيف نشأت الصحافة الجزائرية المكتوبة المستقلة؟ وكيف كانت العلاقة بينها وبين السلطة

السياسية والرأي العام؟ وماهي أهم المراحل التي مرت بها؟ وما هي الإيجابيات والسلبيات التي انبثقت عن الصحافة المستقلة خصوصا في المرحلة الراهنة؟

تميزت الأوضاع الإعلامية في الجزائر خلال فترة ما قبل التعددية السياسية وبالضبط منذ أن تقلد الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية سنة 1979، بمحاولة النظام الجزائري ضبط العملية الإعلامية وتقنينها لجعلها في خدمة أيديولوجية الدولة كما نص على ذلك قانون الإعلام لسنة 1982 وهو أول قانون ينظم مهنة الصحافة في الجزائر، حيث جاء في المادة الثانية منه أن حرية الصحافة مضمونة في إطار مبادئ إيديولوجية الدولة.

كما يسجل في هذا الإطار أن الفترة مابين 1979 و1990 تميزت ببعض الأحداث واتخاذ عدة قرارات اعتبرت الأولى من نوعها في الجزائر مثل: لائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني لسنة 1979، قانون الإعلام لسنة 1982، قرار السياسة الإعلامية، إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية، ثم قانون الإعلام الجديد لسنة 1990 الذي كرس ولأول مرة مبدأ التعددية الإعلامية بصفة قانونية.

غير أن تطبيق هذه السياسة الإعلامية ميدانيا، لم تكن نتائجه في مستوى الطموحات المنشودة، وهو ما كان يشير إلى إعادة الهيكلة لعدد من المؤسسات الإعلامية، وإصدار مجموعة من الأطر النظرية المرجعية.

ويرجع أغلب المحللين الأكاديميين والإعلاميين عدم نجاح الإعلام الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية التحرير الإعلامي سنة 1990 إلى تبعية قطاع الإعلام مطلقا للسلطة السياسية، لأنه كان مطلوبا من وسائل الإعلام أن تنقل خطط التنمية وأهدافها إلى الجمهور لاستيعابها والتعرف عليها وعلى أهدافها، لكن دون محاولة إشراك هذا الجمهور في الحوار وإبداء الرأي والنقد، باستثناء حالة واحدة وهي بمناسبة مناقشة الميثاق الوطني الجزائري سنة 1976.

1- مرحلة ما قبل التعددية الإعلامية:

على الرغم من أن السلطة الجزائرية تعاملت مع وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة مكتوبة إلى الصحافة السمعية البصرية من 1962 إلى 1990 وفقا للنظرة السياسية الرسمية الحكومية وأيديولوجية الدولة وأهدافها الاشتراكية المحددة في الدساتير إلا أنه يمكن تقسيم تلك المرحلة من 1962 إلى 1965 في ظل نظام حكم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة حيث سعت إلى سد الفراغ الذي تركه الاستعمار الفرنسي، ثم من سنة 1965 إلى 1979 في فترة حكم الرئيس هواري

بومدين في إطار خدمة أيديولوجية الدولة الاشتراكية وأهدافها التنموية ولم يخرج النقاش ضمن الأحادية الحزبية التي أدت الى ظهور إعلام أحادي رسمي تجنيدي غير نقدي.

وكانت فترة 1979 إلى 1990 ثرية من خلال لائحة الإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 حيث مثل هذا المؤتمر الخطوة الأولى في المرحلة الانتقالية، التي مكنت الشاذلي بن جديد من تولي قيادة النظام السياسي الجديد في الجزائر وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في دستور سنة 1976.

ويلاحظ عن هذه اللائحة عند النظر إليها في إطار المقارنة بالسياق التاريخي، أنها تعد الوثيقة الوحيدة الرسمية من نوعها منذ 1956 لأنها احتوت على محددات أساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية في الجزائر، بحيث تضمنت العديد من المفاهيم المطروحة في الممارسة الإعلامية مثل الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، تحديد العلاقة بين الصحفي والسلطة العامة والمواطن، الحقوق المادية والمعنوية والاجتماعية للصحفي، حق الرد، الحق في الإعلام، تكريس مبدإ الملكية الجماعية، وتوسيع النطاق الجغرافي للتغطية الإعلامية خاصة الإذاعة والتلفزة.

وقد كانت الميزة السياسية واضحة في اللائحة التي أكدت على وحدة الفكر والتوجيه في إطار الإيديولوجية الرسمية السائدة آنذاك وهي الاشتراكية.

كما ظهر لأول مرة قانون الإعلام سنة 1982 الذي امتاز بكونه أول تشريع رسمي صادر عن السلطة التنفيذية اعتمد من طرف المجلس الشعبي الوطني الذي ناقشه بتاريخ 25 أغسطس 1981، وبعد مناقشات مطولة لضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع صدر قانون الإعلام في صورته الرسمية بتاريخ 6 فبراير 1982.

كانت ميزة القانون أن معظم مواده تغلب عليها صفة القاعدة القانونية الآمرة، وكان ذلك له الأثر الواضح في عدم النص على ضمانات كافية وكفيلة بتحقيق التوازن في هذا القانون بين حرية ممارسة مهنة الصحافة وحق المواطن في الإعلام من جهة والمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي من جهة ثانية.

وتبعا لذلك فقد استأثر التوجه نحو ضمان حماية الأسس والركائز التي يقوم عليها النظام السياسي الحاكم، على واضعي هذا القانون، ويظهر أثره في شكل تغليب جانب الواجبات والممنوعات والعقوبات في نحو أكثر من 50 بالمائة من مواد هذا القانون. مثلا اعتبر

حق النقد لرئيس الجمهورية ومؤسسات النظام السياسي الحاكم، من الجرائم التعبيرية التي يعاقب عليها القانون، كما أسندت مهمة مديري أجهزة الإعلام إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب من خلال المادة 120 التي تؤكد على ضرورة إسناد المؤسسات الاقتصادية الهامة إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني. [1]

2- مرحلة ما بعد التعددية السياسية وأسباب ظهور الصحافة المكتوبة المستقلة:

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين الأولى من 1989 إلى نهاية 1990 أين عرفت نموا كبيرا من حيث عدد اليوميات ونقد كبير للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المرحلة الثانية فتختصر من سنة 1991 إلى 1999 حيث عانت من الوضع الأمني وعلاقة مضطربة مع النظام السياسي، في حين تبدأ المرحلة الثالثة من 1999 إلى يومنا هذا، اتسمت بنوع من العلاقة المرنة والهدوء النسبي رغم استمرار التعامل بطريقة محاكمة الصحفيين المتهمين بالقذف والشتم والسب.

كما أن مصطلح الصحافة المستقلة يطرح عدة إشكاليات نظرية وعملية ورغم ذلك فإننا سنستخدم صفة الاستقلالية أو المستقلة بشيء من التحفظ إذ نؤيد ما جاء في إعلان "ويندهوك" بخصوص مفهوم الصحافة المستقلة: (نقصد بعبارة صحافة مستقلة قيام صحافة مستقلة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، أو عن سيطرة المواد والبنية الأساسية اللازمة لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات).

من المؤكد أن وجود صحافة مستقلة بالمعنى النظري للطرح، يعني وجود حرية التعبير والحق في إخبار المواطنين بالمعلومات غير تلك التي تقدمها له السلطة عن طريق وسائلها الإعلامية، ولا يعني هذا أن الصحافة المستقلة يجب أن تعمل في حرية مطلقة لأداء هذه المهمة، وعليه فإن النقاش هنا يطرح فكرة الحرية والاستقلالية كميدانين مختلفين وإلى حد ما متناقضين، معنى ذلك أن مفهوم الحرية يختلف من طرحه الفلسفي إلى طرحه الإعلامي، بمعنى آخر، أن حرية الصحافة واستقلالها لا يجب أن يكون على أساس الحرية المطلقة في تناول المواضيع وتقديمها للمواطنين، فقد أثبتت الدراسات الإعلامية والتجارب التي قامت على

---

[1] أنظر قانون الإعلام لسنة 1982.

هذا المبدأ (الحرية)، أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تكون في الأغلب الأعم متذبذبة وقد تخلق مشكل اختيار القضايا والكيفية التي يجب توجيه الرأي العام لها.

لم يكن ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر من خلفية معرفة الرأي العام الجزائري ومكوّناته وصفاته، ولا من خلفية عملية تحدد النسق الذي يمكن أن تبنى عليه الصحافة المستقلة، ولا حتى من تجارب سابقة في ميدان الممارسة الإعلامية الطويلة، لكن بدايتها كانت نتاج نزعة أقل ما يمكن أن نقول عنها، أنها مفاجأة لأنها كانت مباشرة بعد أكتوبر 1988 وبالضبط بعد صدور دستور فيفري 1989 الذي نص على التعددية الحزبية كمبدأ من المبادئ السياسية، والتعددية الإعلامية كمبدأ إعلامي يجسد الاتجاه الديمقراطي، هذا الأخير الذي لم يمكّن الصحافة الجزائرية من تكوين سلطة مقابل السلطة السياسية.

وحتى نسير في وصف وضعية الصحافة المستقلة، نغامر باستعمال هذا المصطلح من حيث الشكل الذي أخذت وتأخذه هذه الأخيرة في إطار التعددية الإعلامية التي انطلقت فعلاً بعد صدور المنشور رقم 04 عن رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش بتاريخ 19 مارس 1990[2]، إذ نص هذا المنشور على ترك الأمر للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية، بعدها تسارعت الأحداث في هذا الإطار بظهور أكثر من 54 عنوان تعدى بذلك عناوين القطاع العام.

وقد عبرت هذه الكثرة وهذا التنوع، عن إرادة الصحفيين الجزائريين للعمل على إضفاء الحيوية والحرية للممارسة الإعلامية، حيث قام الكثير منهم وفي إطار من المغامرة - لأن الانفتاح التشريعي والقانوني لم يواكب الانفتاح الفعلي في إطار الممارسة - بإنشاء صحف جديدة مستقلة بوسائلهم الخاصة، والتحق الآخرون بالصحف الحزبية لأداء مهام إعلامية وسياسية في آن واحد.

في نفس المدة وتحت سلطة رئيس الحكومة السابق مولود حمروش دائماً سنة 1990، تم إلغاء وزارة الاتصال، التي كانت تعد وصية على قطاع لا ترى أنه وصل إلى النضج الذي يسمح له بإدارة شؤونه.

---

[2] رئيس الحكومة، منشور رقم 04 تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ليوم 13 فيفري 1990، نظام الممارسة الخاص بالصحفيين العاملين بالقطاع العام، الجزائر الأمانة العامة للحكومة، 1990.

وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها، ولغاتها وأصبح لدى القارئ الجزائري، عدة اختيارات، حيث أن هذا التنوع أدى بدوره إلى التنوع في الأخبار والمقالات سواء كانت اقتصادية، سياسية، رياضية، ثقافية وتنوعت القيم الخبرية، كما تحررت الصحافة المستقلة من ضغوطات الخطاب الأحادي الرسمي الذي يركز فقط على الأحداث الرسمية الإيجابية ويتغاضى عن الأحداث السلبية والمثيرة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأحداث.

يقول الدكتور يوسف تمار في رسالة دكتوراه غير منشورة المعنونة بـ " نظرية وضع الأجندة، دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري " والصادرة سنة 2005 م عن قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر. [3]

لم يكن ظهور الصحافة المستقلة، إلا بعد عدة عراقيل وعلى عدة أصعدة، منها على سبيل الحصر:

- عدم استعداد النظام السياسي لمواجهة قوى يعتبرها في الكثير من الأحيان، تهديداً لاستقراره بل حتى في وجوده.

- الخوف من المجهول، بمعنى أنه من الصعب التنبؤ بطبيعة عمل هذه الصحافة المستقلة في إطار حركة التفاعل بين النظام السياسي والحركة الصحفية بصفة عامة، وبين الاتجاهات السياسية التي ترسمها بعض القوى على الساحة.

- اقتناع صناع القرار في السلطة السياسية، بأن الإعلام الموجه والذي ساد أكثر من 30 سنة، خلق نوع من الكبت الذي أدى بدوره إلى التعطش لقول الأشياء التي كانت بالأمس من المحرمات، وعليه فمن الممكن جداً أن تقتحم هذه الصحافة الطابوهات السياسية وتهدد بعض الأشخاص في الهرم السلطوي.

---

[3] يوسف تمار، نظرية وضع الأجندة، دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري " رسالة دكتوراه دولة صادرة سنة 2005 م عن قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر ص 95- 105.

* الصحافة المكتوبة المستقلة في خضم التغيرات السياسية الجديدة:

لقد حظيت هذه المرحلة (انطلاقاً من سنة 1990) على غرار المراحل السابقة، بكتابات وتحاليل كثيرة جداً، سواءً داخل الوطن أو خارجه، وتعود هذه الكثرة لطبيعة هذه المرحلة وأهميتها، وملخص أسبابها حسب الدكتور يوسف تمار في نفس الرسالة الى مايلي:

- أن الأحداث التي جرت في بداية أكتوبر 1988، هي الأولى من نوعها من حيث المناطق التي جرت فيها والنتائج التي أسفرتها.

- أن دستور فيفري 1989، هو أول دستور جزائري منذ الاستقلال يعلن صراحة عن ضمان التعددية الحزبية والأنواع الأخرى من الانفتاح.

- في هذه المرحلة أيضاً، ظهرت أحزاب سياسية رسمية تمثل تيارات مختلفة وذلك للمرة الأولى أيضاً منذ الاستقلال.

وقد نتج عن هذه التغيرات، دخول الجزائر في فترة ميزتها عدة اضطرابات وتحولات عنيفة وعصيبة، يمكن أن نؤرخ لها بإقرار حالة الطوارئ في التاسع فيفري من سنة 1992، ولم تكن انعكاسات هذه الإجراءات على المستوى السياسي والأمني فقط، بل وعلى المستوى الإعلامي أيضاً، حيث تم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام عن طريق قرار رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام، وأصبح قطاع الصحافة المكتوبة عرضة لعدة مضايقات من عدة جهات، وما زاد هذا الوضع تأكيداً، هو عدم وجود ضمانات سياسية واقتصادية ومؤسساتية كفيلة بحماية الصحافة المكتوبة – على الأقل في بداية التسعينات – أو عدم وجود حماية تشريعية توفر لها الشروط الضرورية لاستقرارها وتطورها، هذا ما حرمها من لعب دورها الوسيط في الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكوم.[4]

ومع بداية هذه المرحلة أيضاً، شهدت الجزائر ظهور حركات إرهابية وعمليات إجرامية منظمة كان لعملياتها آثار بالغة الخطورة على النفوس والممتلكات، وفي هذا الإطار حرمت الصحافة المكتوبة من لعب دورها في تناول هذه الظاهرة ومنعها من نشر أي خبر يتعلق بالوضع

[4] المرجع نفسه، ص 105.

الأمني دون الرجوع إلى السلطات[5]، وحتى هذا الرجوع كان مشروطاً بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام الوطنية.

و لمتابعة احترام هذه الإجراءات من طرف وسائل الإعلام، خاصة الصحافة المكتوبة، عملت السلطات السياسية على إيجاد أنواع أخرى من الرقابة والتهديدات المالية على الصحفيين واعتقالهم، فكم من مرة صوُدرت صحيفة من المطابع وإعتقل صحفي لأنه تناول موضوع حساس يدخل في إطار المساس بأمن الدولة على حسب قانون الرقابة الذي تمثله لجان القراءة في مؤسسات الطباعة.

أما على مستوى الخطاب السياسي الرسمي، فلم يكن هذا الأخير واضحاً بما فيه الكفاية في تحديد المفاهيم ومواقع المؤسسات الإعلامية وضمان حرية التعبير وحرية العمل الصحفي وفق ما ينص عليه الدستور، بل ابعد من ذلك فقد صوُدرت هذه المبادئ باسم المصلحة العليا للوطن، والحفاظ على أمن الدولة. . وغيرها من المفاهيم التي بقيت مبهمة في الكثير من الأحيان، فقد أنتج الخطاب السياسي تلك المفاهيم حتى يستطيع محاصرة الوضع السائد، دون إضافة انتقادات الصحافة للطريقة - التي لم تكن ناجحة في معظم الأحوال - التي يواجه بها النظام ظاهرة الإرهاب، وليس هذه الظاهرة فقط، بل والوضع الاقتصادي والمزري، والسياسات الاقتصادية المتتالية التي لم تنفع جدوى.

3- تاريخ الصحافة المستقلة في الجزائر:

إن أحداث أكتوبر 1988 وما تلاها من التحولات السريعة أفرزت واقعا جديدا من ناحية الأحداث على الأقل، وتجسد ذلك في إطار تشريعي تأسيسي جديد يتمثل في دستور 23 فبراير 1989، الذي يختلف في إطاره العام عن مجموع الدساتير السابقة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال حيث نص على ضرورة الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتميز بالتعددية السياسية، وذلك في صيغة عامة ضمن المادة (40) التي تنص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[6].

---

[5] أنظر القرار المشترك بين وزارة الثقافة والاتصال والجماعات المحلية المؤرخ في 07 جوان 1994.

[6] أنظر دستور 23 فبراير 1989م.

قطعت الصحافة المكتوبة في الجزائر عدة أشواط من التغيرات والتحولات، تركت بصماتها في كل مرحلة من تلك المراحل ومع ذلك فإننا " كباحثين "، لا يمكننا أن نرى في صيرورة تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر، على أنها فترة طويلة انقضت ويمكن الحكم عليها من زاوية الأبعاد الحضارية (السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية. .) التي كان يجب أن تكون عليها، لكن يمكن اعتبارها سلسلة من الأحداث عاشتها الصحافة المكتوبة ورسمت من خلالها ما يمكن أن نسميه بتاريخ الصحافة في الجزائر.

ومن هذا المنطلق، فإن الغرض من تحليلنا لتلك الصيرورة، هو محاولة استنتاج طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة والجمهور، والخلفية التي يمكن أن ننطلق منها، هي الخريطة التي تحدد تنظيم الصحافة المكتوبة.

وقد تطورت الصحافة اليومية من أربع يوميات سنة 1970 الى 80 يومية سنة 2009 وبلغ حجم السحب الإجمالي سنة 1970 نحو 169 ألف نسخة الى مليونين وسبعمائة ألف نسخة سنة 2009 تمثل صحافة القطاع الخاص (المستقل) نحو 80 بالمائة منها وتمثل كل من صحيفتي الشروق والخبر نحو 50 بالمائة من مجموع السحب، أما عدد الدوريات فقد انتقل من 2 أسبوعيات سنة 1970 الى 69 أسبوعية سنة 2009 أغلبها تنتمي للقطاع الخاص، وارتفع السحب من 75 ألف نسخة سنة 1970 الى 1490644 ألف نسخة سنة 2009*.

أ - التمهيد لمرحلة التعددية (1989- 1990): لقد شهد الوضع الإعلامي منعرجاً حاداً سواء من حيث ملكية وسائل الإعلام خاصة منها الجماهيرية، أو من حيث الممارسات، أو حتى من حيث الفلسفة التي تتحكم فيها، فقد جاء في المادة 36 من دستور الجمهورية الجزائرية أن " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، مضمونة للمواطن وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي "، هذه المادة التي تُرجمت فيما بعد إلى سلسلة من التشريعات " الجديدة " المنظمة لقطاع الإعلام، ففي مارس 1990 صدر مرسوم رئاسي، يسمح بإنشاء صحافة مكتوبة خاصة، تعبر عن طموحات الرأي العام وتعمل على تقوية الدولة

* (أنظر جدول إحصائيات وزارة الاتصال بخصوص تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر من سنة 1970 إلى سنة 2009 في أسفل الصفحة).

ومؤسساتها وتكون إلى حد ما ميدان للمراقبة السياسية، خاصة إذ علمنا أن هذه الفترة – نهاية 1989 وبداية 1991 – شهدت ظهور أكثر من 56 حزباً مختلفة الاتجاهات.

من هذا المنظور السياسي للأحداث الجزائرية ولدت الصحافة التعددية عقب صدور دستور فبراير 1989 الذي أقر بحرية التعبير والنشر وسمح للأحزاب بامتلاك صحف خاصة بها، وحتى للأشخاص الاعتباريين.

لقد تشكلت الخارطة الإعلامية في الجزائر فعليا بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية، ومما زاد من تكاثر العناوين الإعلامية هو التعليمات الصادرة من طرف رئيس الحكومة السيد مولود حمروش خلال سنة 1990 في إطار تعليمات أصدرها والقاضية بالسماح للصحافيين في القطاع العام من الاستقالة من مناصبهم وتعويضهم بمبلغ مالي يساوي مقداره أجرة ثلاث سنوات يتوجب عليهم التكتل في إطار الانتماء الإيديولوجي بعدد يفوق ال15 صحفي ينشئون صحفا سميت فيما بعد صحف مستقلة، وأغلب الصحف الفاعلة حاليا والتي تسمى صحف مستقلة أو خاصة خرجت من صلب تعليمات رئيس الحكومة السيد/ مولود حمروش حيث أنشأ صحافيو القطاع العام المفرنس صحف مفرنسة مستقلة مثل " الوطن " وصحافيو القطاع العام المعرب صحف معربة مستقلة مثل صحيفة " الخبر".

كما أن أغلب الأكاديميين يعتبرون تعليمات رئيس الحكومة التي تحمل رقم أربعة والتي صدرت بتاريخ 1990/03/19 نقطة بداية عهد التعددية الإعلامية، لأنها لم تكتف بتسبيق مالي لمدة ثلاث سنوات بل أضافت إليها تزويدهم بإمكانيات تقنية ومادية مثل المقرات، القروض، التجهيز وغيرها من المساعدات.

ومن ثمة أصبح بالإمكان التمييز من حيث شكل الملكية والمضمون على الأقل بين قطاع الإعلام العام، الإعلام الحزبي (المعارضة) والإعلام المستقل (الخاص).

تميز قانون الإعلام لسنة 1990 الذي جاء بعد تعليمات رئيس الحكومة في3 أبريل 1990م، بأنه أقر لأول مرة منذ الاستقلال حرية الإعلام والتعددية الإعلامية والسماح للقطاع الخاص بالوجود في هذا المجال.

كما تميز بإعادة بعث " المجلس الأعلى للإعلام" حيث جعلت منه المادة 59 بديلا لوزارة الإعلام، وكان مطلب الكثير من الصحفيين والأكاديميين هو إعادة بعث هذا المجلس في

مناقشات الصحفيين مع مؤسسات الدولة سنة 1998 م ولحد الآن لا زال العديد من الصحفيين والباحثين المهتمين بالمسألة الإعلامية يطالبون بإعادة إحياء عمل المجلس.

من جهة أخرى يذكر أن مجموعات صحافية كثيرة لم تحترم قانون الإعلام لسنة 1990 بسبب أنه يجبر الصحافيين الذين ينشئون صحفا خاصة ناطقة باللغة الفرنسية أن يتبعوا عملهم بإصدار صحيفة باللغة العربية وإن كانت أسبوعية، الا أن أغلبية الصحف الناطقة باللغة الفرنسية لم تطبق هذه القاعدة ماعدا يومية " الوطن " التي أصدرت أسبوعية سميت " الوقت" لم تعرف النور سوى سنتين.

صدر هذا القانون في 03 أفريل 1990 تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد 1989 الذي فتح مجال التعددية السياسية طبقا للمادة 40 التي نصت على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي". والتي تضمنت منطقيا التعددية الإعلامية، لكن سبق القانون منشورا حكوميا بتاريخ 1990/03/19، جسد بداية التعددية والاستقلالية للصحافة.

وترك الخيار للصحفيين بين البقاء في المؤسسات الإعلامية القائمة- وهي مؤسسات الدولة- أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي- الأحزاب- وحدد أنواع الدوريات الممكن إصدارها على النحو الآتي:

-جرائد مستقلة ذات صدور دوري.

-مجلات ذات طابع علمي أو ثقافي.

-مجلات متخصصة مرتبطة بالنشاطات القطاعية للدولة.

أهم ما جاء في قانون الإعلام لعام 1990 ما نصت عليه المادة 02 " الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35- 39- 40 من الدستور". وفي المادة 3 تتحدث الوثيقة عن حرية ممارسة الحق في الإعلام " يمارس الحق في الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية. ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني". ووضحت المادة 04 وسائل ممارسة هذا الحق.

يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

-عناوين الإعلام وأجهزة في القطاع العام.

-العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

-العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

ويمارس من خلال أي سند كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزيوني.

وأكدت المادة 14 على حرية إصدار المطبوعات: " إصدار النشريات حر. . . " وهكذا شهدت فترة بداية التسعينيات انفجار غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين وطبيعتها وكذلك ملكيتها من يوميات وأسبوعيات وصحف مستقلة وصحف حزبية بلغت العشرات. كما شهدت هذه المرحلة انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر، فكيف تعاملت الصحف مع هذا الواقع؟.

وقد اتسمت المرحلة الأولى من تجربة حرية الصحافة بما سمي بالتجاوزات الصحفية، الوضع الذي أدى إلى تشديد الرقابة الصحفية وإنشاء غرف متخصصة في جنح الصحافة على مستوى المحاكم في سنة 1991 للنظر في الشكاوى المرفوعة ضد الصحافيين، كما سجلت بعض المحاولات على مستوى المجلس الأعلى للإعلام قصد تنشيط لجنة أخلاقيات المهنة[7].

على ضوء ما تقدم وما سمح به الخطاب السياسي والإطار التشريعي الجديد للأعلام فقد فسح المجال أمام إصدار دوريات بمختلف أنواعها، وبذلك كان ميلاد أول يومية "مستقلة باللغة الفرنسية في شهر سبتمبر من سنة 1990، بعنوان " LE SOIR D'ALGERIE" مساء الجزائر ". أما أول يومية مستقلة باللغة العربية فتتمثل في جريدة " الخبر" وقد صدرت في شهر نوفمبر من سنة 1990. ونظرا لتكاثر العناوين الإعلامية وغياب المنافسة في القطاع السمعي البصري بسبب بقاء احتكار السلطة الجزائرية للتلفزيون، والإذاعات الثلاث، ووكالة الأنباء الجزائرية، تم طرح السؤال الجوهري حول مضمون الصحافة المستقلة التي أصبحت تعالج الكثير من القضايا التي عدت عند صحافة القطاع العام من المحرمات.

ب- **مرحلة 1991 – 1999م: الاضطراب والمواجهات:** خلال هذه الفترة عرفت الصحافة الجزائرية المكتوبة المستقلة بوجه خاص مرحلة اضطراب ومواجهات من جهة ضغط أمني

[7] أنظر قانون الإعلام الصادر خلال سنة 1990.

خانق ومن جهة ثانية قوانين ردعية سياسية، وفي هذه الفترة استفردت الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية بحصة الأسد من سوق التوزيع والسحب حتى سنة 1999م، في حين فشلت الصحافة الأسبوعية الصادرة باللغتين الفرنسية والعربية بالإضافة الى الصحافة الحزبية التي لم يبق منها سوى أسبوعية المجاهد الأسبوعي التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وأسبوعية النبأ التابعة لحركة مجتمع السلم.

كما شهدت الساحة الإعلامية بدورها نشوء عدة عناوين للصحافة المكتوبة، وصل مع نهاية 1999 إلى 250 نشرية بالعربية والفرنسية، تمثل اليوميات منها حصة الأسد ب 35 يومية باللغتين تسحب في مجملها ما يقارب مليون و200 ألف نسخة.

كما عرفت الصحافة المكتوبة المستقلة مرحلة صعبة باحتكار المال حيث أصبحت مداخيل الإشهار تضمنها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار للصحف والتي تجبر المؤسسات العمومية على تمرير إعلاناتها عبر وكالة الإشهار العمومية قبل أن يتم توزيعها على الصحف. وهو قرار يرهن تسليم الإشهار العمومي لبعض الصحف المعارضة، فالكثير من الصحف اختفت لأسباب تجارية، وأخرى متعلقة بعقاب السلطة لها على خطها الافتتاحي حتى باتت الصحف التي فلتت من احتواء السلطة شديدة الحرص على توازنها المالي تجنبا للإفلاس والاختفاء نهائيا.

هذه المخاوف تُرجمة إلى إستراتيجية، شكلتها السلطة للحد من عمل الصحافة المكتوبة، وعلى عدة أصعدة منها **على الصعيد السياسي**: طُرحت مفاهيم جديدة على الصحافة المستقلة كحواجز مختلفة مثل مفهوم المساس بأمن الدولة، الإخلال بالنظام العام، فقد أُوقفت عدة صحف عن الصدور بتهمة أحد هذه المفاهيم، وبعضها الآخر حُكم عليه بعدم الصدور لفترة مع دفع غرامات مالية، هذه المفاهيم التي استعملت في عدة مناسبات سياسية أقل ما يمكن قوله أن استعمالها في معظم الأحيان كان فوقياً، الغرض منه إخضاع المعرضة " مهما كان شكلها " لنوع من توجيه المضمون للقضايا الثانوية، وإغفال القضايا الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بطبيعة النظام وقضيت التداول على السلطة، وقد وصف تقرير 1999 حول وضعية الصحافة في الجزائر هذه الحالة " بأنها مبنية على هشاشة[8] مؤسسات الصحافة الواقعة بين مطرقة الديون الواجبة عليها إزاء المطابع وسندان غياب الإشهار "، هذا الوضع الذي زاد في

[8] الفيدرالية الدولية للصحفيين، تقرير سنة 1989 ص 7

اتساع الهوة بين السلطة والصحافة التي لم تكف عن " مضايقة " السلطة بالكشف عن أخطاءها والطابع " السلطوي " لمهامها، وأنها لم تتأقلم والطابع الديمقراطي في ممارسة الحكم، مما أدى في بعض الأحيان إلى أزمة في النظام باستقالة بعض الوزراء وعزل البعض الآخر، الشيء الذي لم يكن ليرضي بعض الأطرف في الحكم وبالتالي كان ردود الأفعال تتعدى القانون أو تستعمله للحد من تلك الهجمات.

ومن ناحية ثانية على مستوى حواجز **الطبع والتوزيع**: تُعتبر عملية الطبع أخر وأهم مرحلة في صيرورة إنجاز الجريدة، وعليها يتوقف مستقبلها، إذ أن عملية الطبع تحدد وجودها في السوق وتتحكم في عدد النسخ التي تُعرض للبيع. كما أنها (أي عملية الطبع) تحتاج إلى استثمار أموال ضخمة في الورق والآلات والحبر. إضافة إلى يد عاملة ذات خبرة وتجربة هذا مالا تستطيع القيام به الكثير من الصحف، وعليه تُعد قضية المطابع من الوسائل الأكثر استعمالاً من طرف السلطة السياسية لمراقبة الصحف المستقلة ومضمونها، إذ أن كل المطابع في تلك المرحلة (وعددها 04) كانت لا تزال حكراً للدولة وحدث الاستثناء مع مطبعة كل من صحيفتي " الخبر " و" الوطن "، علما أنه يوجد تشريع قانوني ينص على حرية إنشاء المطابع والشركات الخاصة بالتوزيع، فقد صرح رئيس الحكومة السيد أويحي في خطاب له لمجلس الأمة عام 1989: " من أراد إنشاء مطبعة فليفعل، إذ ليس هناك أي نص قانوني يمنعه، بل أكثر من ذلك فسوف يجد لدينا كل أشكال الإعانة، ومن أراد أن يساهم في شركة استيراد ورق الصحف، أو إنشاء مؤسسته الخاصة في ذلك، فليفعل[9]، ومن أراد أن ينشأ مؤسسة لتوزيع الصحف عبر كل القطر الوطني فليفعل. "، ورغم هذا التصريح الذي يعتبر الموقف الرسمي للسلطة، إلا أننا لم نلتمس أي ظهور لشركات خاصة في ميدان الطبع أو التوزيع فيما عدا تجربة " الخبر " و" الوطن "، لأن قيام هذه الأخير لا يرتبط فقط بوجود تشريع يسمح به، بل يجب البحث في كل العراقيل التي من شأنها أن تحول دون قيامها، وعلى رأسها عملية الاستيراد، وقضايا الجمارك وقوانين التجارة. وحتى شركات التوزيع آنذاك كانت ملك للدولة أيضاً، وعليه إلى جانب الوسائل السياسية، مارست السلطة، عن طريق هذين القطاعين، الضغط على الصحف دائماً للتقليل من حدة معارضتها، وتناول القضايا الأمنية من زاوية لم تكن لترضى أصحاب القرار.

---

[9] ملخص لخطاب السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة لمجلس الأمة، في برقية لوكالة الأنباء الجزائرية، أفريل 1998.

لكن السلطة السياسية لم تكن وحدها السبب في ظهور مشاكل حادة في أوساط الصحافة المكتوبة، والإشارة هنا إلى طابع الاستقلالية التي من المفروض أن يطبع عمل هذه الصحف، فإذا كانت الاستقلالية مفهوم يعنى الاستقلالية الفكرية والسياسية والإيديولوجية بل والمالية أيضاً، فإن الصحف المستقلة في الجزائر لم تكن دائماً لتحترم هذه المبادئ، إذ أن بعضها يخدم مصالح فئة سياسية معينة، وبعضها الآخر اتجاه إيديولوجي معين رغم أنها تدعي الاستقلالية.[10]

وفي هذه المرحلة لوحظ مايلي:

1-تصاعد مقروئية الصحافة الناطقة باللغة العربية.

ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها صدر بتاريخ 8 فبراير 1998 أنه ابتداء من الشهور الثلاث الأولى من سنة 1997، احتلت يومية " الخبر" الناطقة باللغة العربية المرتبة الأولى من بين عناوين الصحافة اليومية الجزائرية حيث تسحب غالبا 200 ألف نسخة يوميا، ورغم هذا لا تتحصل إلا على نسبة لا تتجاوز 40 بالمائة من الإعلانات يوميا مقابل نسبة 60 بالمائة إعلانات في اليوميات المفرنسة، وزادت مقروئية الصحافة الصادرة باللغة العربية مع صحيفة الشروق اليومي التي بلغ سحبها سنة 2009 متوسط يصل الى 800 ألف نسخة، واستقرت صحيفة الخبر في حدود 500 ألف نسخة يوميا، مما يعني نسبة 50 بالمائة من السحب الإجمالي للصحف اليومية التي بلغت سنة 2009 نحو 2. 7 مليون نسخة مع قلة المرتجعات.

كما أوضح تقرير وكالة الأنباء أن الصحافة الجزائرية المكتوبة حققت تقدما كبيرا منذ سنة 1996 تاريخ تصاعد مشاكل الطباعة والورق وارتفاع سعر بيع الجرائد.

حيث أنه خلال الفترة المذكورة تم إصدار 82 عنوانا من الصحافة المكتوبة تصدر بصفة دورية وسحبت حوالي 775 ألف نسخة يوميا من بينها 648 ألف مخصصة لليوميات ال18 وحدها، فيما ارتفع هذا الرقم خلال الشهور الثلاث الأخيرة من سنة 1997 حيث بلغ سحب الجرائد يوميا 930 ألف نسخة من بينها 761 ألف نسخة بالنسبة لليوميات، وأضافت وكالة الأنباء الجزائرية أن حجم الإنتاج الحالي الذي يستقطب ثلاثة ملايين قارئ، بالإضافة إلى نوعيته أصبح يواكب حقائق السوق والطلب مع انخفاض تبذير الورق حيث لا يوجد

[10] يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص 106

مرتجعات كبيرة، والتي لا تتعدى في مجملها نسبة 5 بالمائة، الأمر الذي يعني أن استقرار التطور الحاصل في الصحافة المكتوبة الخاصة.

كما أظهرت الإحصائيات أن سوق الإعلانات تمثل نسبة مداخيل أساسية للصحافة الجزائرية المكتوبة وأن الصحف التي تعتمد على المبيعات معرضة للزوال كما وقع للكثير من الأسبوعيات السياسية والحزبية. حيث تشير إلى أنه سجلت مداخيل تقدر ب 854 مليون دينار سنة 1997 مقابل 713 مليون دينار سنة 1996 و680 مليون دينار سنة 1995 و350 مليون دينار سنة 1994. ولكنها لم تشر إلى توزيع المداخيل بين الصحافة الناطقة باللغة العربية والصحافة الناطقة باللغة الفرنسية وإن كان الاحتمال الأكبر يتجه للصحافة الناطقة باللغة الفرنسية المستقلة على وجه الخصوص من خلال إعلانات القطاع الخاص الاقتصادي.

2-الصحافة المستقلة وصعوبة معالجة المعلومة الأمنية.

إن الحديث عن علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية، انطلاقاً من التسعينيات، يجرنا إلى تناولها من مضمون الخطاب السياسي الذي لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية حول مبادئ حرية الصحافة وتعددها، وبقيت مبهمة مفتوحة لعدة تأويلات ويصعب على الملاحظ تحديدها من خلال الخطاب السياسي، والسياسة الإعلامية المتبعة، خاصة على مستوى الممارسة، وبقيت تعنى في شكلها العام، الحفاظ على مكسب حرية الصحافة.

وحتى وإن كان مضمون الخطاب السياسي الرسمي، من خلال هذه المفاهيم يؤكد على مبادئ حرية التعبير والتعددية الإعلامية..، إلا أنها لم تكن كافية لتحسين العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة، وقد عبر النظام نفسه عن سوء هذه العلاقة، حيث جاء – على سبيل المثال – في المادة 426 أن الحكومة تسعى إلى تطهير وتطبيع العلاقة بين السلطة العمومية والصحافة الوطنية الخاصة، وليعتبر هذا عنصراً ضرورياً في الاتصال الوطني داخل المجتمع، حيث تشكل حرية التعبير حقاً أساسياً يرسخه الدستور وسيتم إعداد المساعدة والدعم لصالح الصحافة إعداداً واضحاً.

وقد ارجع المسؤولين في السلطة سوء علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية إلى غياب الاتصال بينهما، خاصة من زاوية السلطة السياسية التي كانت تنتج خطابين متناقضين أحدهما يهلل بحرية التعبير والتعددية الإعلامية والديمقراطية، والآخر يجعل لها قيود باسم المصلحة الوطنية، وبهذا وجدت الصحافة المكتوبة منذ نشأتها ضمن رهانات معتبرة وفي

وضعية حرجة، حيث كانت في بداية الطريق نحو تجسيد حرية التعبير من جهة، ووجود وضع سياسي غامض أثر على هذا التوجه تأثيراً سلبياً.

لكن الموضوعية في التحليل، تجعلنا نميل إلى، اعتبار الأشياء نسبية فيما يخص علاقة السلطة بالصحافة المكتوبة، لأن لا مؤشرات انفتاح السلطة تُرجمت إلى ضمانات جدية نهائية في ممارسة واحترام حرية التعبير، ولا عمل الصحافة المستقلة استطاع تجنب التجاوزات والانحرافات[11].

ومع تصاعد الأعمال الإرهابية منذ سنة 1992م، عرف المظهر السياسي للأزمة الجزائرية تراجع إلى الخلف ليترك مكانه للتسيير العسكري للوضعية الأمنية، فيما أصبحت المعلومات الأمنية مصدر قلق لحرية الصحافة الجزائرية.

وقد صدر منشور في يونيو من سنة 1994م شارك في التوقيع عليه كل من وزير الاتصال ووزير الداخلية، وجه الى جل مسئولي الصحف، يؤكد على الطابع الرسمي والمضبوط للمعالجة الإعلامية للأخبار الأمنية، حيث ضيق على الصحف نشر الأخبار الأمنية التي لا تصدر عن جهات رسمية في شكل تقارير صادرة من وزارة الداخلية.

كما حدد المنشور وكالة الأنباء الجزائرية كمصدر وحيد في الساحة الإعلامية التي يحق لها نشر الأخبار الأمنية، أما وسائل الإعلام الأخرى فلا يحق لها نشر سوى الأخبار التي تنشرها الوكالة الرسمية وبيانات خلية الاتصال لوزارة الداخلية.

لكن رغم الصرامة والعقوبات التي يمكن أن تلحق بالمخالفين للمنشور فإن الكثير من الصحف المستقلة لم تلتزم أو تحترم المنشور في عملها اليومي وبقيت تنشر أخبار عن الوضع الأمني غير صادرة عن جهات رسمية، في حين امتنعت صحف أخرى من نشر المعلومات الأمنية التي تستقيها من مصادرها الخاصة خوفا من العقوبات الجزائية.

3 -تطور أساليب الرقابة في ظل تدهور الوضع الأمني – 1994- 1999م.

تزايدت الإجراءات العقابية التي حددها منشور يونيو 1995م، والتي كانت تسمح بسجن صحفي أو تعليق صحيفة بأمر من وزارة الداخلية، تم تطبيقه بصيغ متعددة.

---

(11) Fédération international des journalistes ،Rapport 1998 sur la situation des médias et de la presse en Algérie. 1998 ،P 04.

لاحقا تم استبدال هذه الإجراءات بلجنة القراءة في عين المكان - المطابع - كانت مكلفة بقراءة جل التقارير والمقالات الصادرة في أي عدد من أي صحيفة وتقر بوقف السحب وتعليق الصحيفة متى شاءت.

وفي هذا الصدد كثرت التوقيفات والاعتقالات وتوقفت العديد من الصحف.

أما الصحف الضعيفة اقتصاديا فقد توقفت عن الصدور نهائيا لأن التوقيف لمرة واحدة كان يكلفها أموالا باهظة في ظل منافسة إعلامية قوية.

زيادة على ذلك فقد احتكرت الدولة المطابع وسوق الورق، وأضافت الإجراءات الأمنية، والمشاكل القضائية، كما خنقت السلطة عدة صحف عن طريق الوكالة الوطنية للإشهار المحتكرة بنسبة 90 بالمائة في السوق المحلية، فقد كانت تقدم وكالة الدولة الإعلانات حسب الخط الافتتاحي السياسي للصحيفة.

ج- مرحلة 2000 – 2009: الهدوء والنمو: يمكن القول أن العصر الذهبي للصحافة الجزائرية يمتد من سنة 2000 الى غاية 2009 من الناحيتين الكمية والنوعية حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000 الى 43 يومية سنتي 2005 و2006 الى 52 يومية سنة 2007 و68 يومية سنة 2008 لتصل الى 80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 ألف نسخة سنة 2000 الى مليونين وسبعمائة ألف نسخة يوميا سنة 2009 وارتفعت الدوريات من 41 دورية سنة 2000 بسحب يصل الى 81 الف نسخة الى 69 دورية سنة 2009 بسحب يصل الى أكثر من مليون نسخة، مقابل تحسن نسبي للأوضاع المهنية للصحفيين، لكن خلال هذه الفترة تمكن بعض الناشرين مثل صحيفة " الوطن " و" الخبر " من التحول الى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب الكبرى وتطورت المؤسسات الى حد تأسيس شركات للطباعة والتوزيع والنشر والإشهار والخدمات الدعائية، ورغم ذلك لا زالت العلاقة في بعض الأحيان تتوتر بسبب المتابعات القضائية ضد الصحافيين بتهم القذف والشتم والسب والتعدي على الحياة الخاصة للأفراد، أي أن المعركة انتقلت من علاقات متوترة بين السلطة والصحافة الى علاقة متوترة بين الصحافة والأفراد الذين يلجأون الى رفع الدعاوي القضائية خصوصا المنتمين للجماعات المحلية من المنتخبين.

كما يمكن القول أن الصحف في هذه المرحلة باتت تبحث عن التمويل عن طريق الإشهار المؤسساتي والتجاري أكثر مما تبحث عن المعلومة ورغم ارتفاع السحب والمقروئية عموما الا أن الصحف لا زالت تعتمد على مداخيل الإشهار من أجل ديمومتها واستمرارها في إطار المشهد الإعلامي.

خاتمة:

إن تاريخ الصحافة المستقلة لا يزال في مرحلة الفحص والتمحيص، بسبب تداخل عوامل سياسية وثقافية وأيديولوجية واقتصادية تحدد أهم المتغيرات المتحكمة فيه، كما أن استقرار وإزدهار الصحافة المستقلة المكتوبة هو من استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية الجزائرية ونموها بصفة مستدامة، مع الإشارة الى أن الصحافة المكتوبة المستقلة في الفترة الراهنة تعيش مرحلة من الإزدهار الكمي، في انتظار تطوير أدائها من الناحية النوعية ولن يتأتى هذا خارج مؤسسات الدولة وخارج النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلاد، وعليه نقترح فتح نقاش واسع بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الإعلامية لدراسة ملفات أخلاقيات العمل الإعلامي وقانون إعلام جديد وقانون إشهار يحدد العلاقة بين جميع الأطراف، ويكون العنصر الأساسي هو الصحفي ووضعيته الاجتماعية.

مؤشرات الاتصال:

الدوريات / المؤشرات	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1990	1980	1970
الصحافة المكتوبة									
عدد اليوميات	80	68	52	43	43	31	06	04	04
السحب الإجمالي لليوميات	2715979	2 321 070	1 697 225	1 376 950	1 424 832	1 310 645	650 000	367 000	169 000
عينة لـ 1000 ساكن	78	71	50	42	43	43	26	21	15

عدد الدوريات الأسبوعية	69	75	98	60	63	41	08	06	02
السحب الإجمالي للأسبوعيات	1490644	1499982	2 353 606	1 850 100	1 209 600	810000	555 000	365 677	75 000
المجلات									
عدد المجلات العامة	10	05	03	03	03	03	02	02	02
السحب الإجمالي للمجلات العامة	135048	35 000	20 000	20 000	20 000	15000	15 000	15 000	15 000
عدد المجلات المتخصصة	143	140	41	25	20	10	35	00	00
السحب الإجمالي للمجلات المتخصصة	511932	488146	271 500	400 000	310 000	150000	363 420	00	00

ثورة المعلومات والاتصالات
وإمكانية التغيير في العالم العربي

✍ د/ أحمد باي
جامعة باتنة

مقدمة:

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات العالمية من أهم ملامح العصر الحالي، ولعلها من أهم أدوات نشر قيم العولمة، وتخطي عتبة الحدود والسيادة الوطنية، لأنه يصعب على أي دولة الآن حماية إقليمها وبالتالي مجتمعها من التدفق الإعلامي والمعلوماتي.

ومن المؤكد أن لهذا الانفجار في المعلوماتية تداعيات وتأثيرات على سيادة الدول بالمعنى التقليدي، وعلى السياسات الوطنية للدول، فقد بدأت تنعكس على ديناميات العملية السياسية والسلوك السياسي في الكثير من دول العالم، وأصبحت بعض وسائل هذه الثورة تستخدم على نطاق واسع في عملية الدعاية الانتخابية والاتصال بالمواطنين، وإجراء استطلاع الرأي، الأمر الذي أصبح له تأثير كبير على أدوار المؤسسات السياسية الوسيطة مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، كما أن لهذه الثورة انعكاسات اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات أبعاد سياسية.

إن ما تشهد العديد من الدول العربية في بداية السنة الجارية (2011)، من تطورات وأحداث متسارعة عكسها الحراك على مستوى الشارع العربي ما هو الا انتفاضة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لكن سرعان ما أخذت طابعا سياسيا حاملا لمطالب الحرية والإصلاح والتغيير على مستوى الأنظمة السياسية.

وإذا كانت الحركية وأشكال التعبير لا تعّد جديدة عن المجتمعات العربية المترنمة تحت مشاكل لامتناهية حتى وإن لم تكن بنفس القوة، فإن ما يميزها هذه المرة أنها لم تأخذ ألوانا سياسية أو إيديولوجية معينة – بل وصفت – على أنها حركة شعبية شبانية عفوية. لم

تحركها الحركات الإسلامية أو اليسارية أو غيرها من الأطياف السياسية، كما كان يحصل في السابق سواء في الجزائر أم تونس أم مصر أم اليمن أم الأردن... إلخ. بل الاتهام الآن وجه إلى فاعل جديد لم يأخذ حقه من الدراسات الأكاديمية – على المستوى العربي على الأقل – هو ثورة المعلومات والاتصال وشبكات الاتصال العالمية.

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة البحث في الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية؟ وهل يمكن – من خلال تتبع الأحداث الراهنة في الشارع العربي – أن تساهم هذه الثورة المعلوماتية، والتكنولوجية الاتصالات في تفكيك الأفكار والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتسلط من جهة، وتقدم بديلا لضعف الديناميات السياسية والمعارضة بصفة عامة في تحريك مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي في العالم العربي؟

التأثير السياسي لثورة المعلومات والاتصالات في المجتمعات العربية:

إن الدراسات التي تناولت تأثير الثورة في المعلومات والاتصالات على التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي قليلة جدا، إن لم تكن نادرة وذلك راجع إلى عدة عوامل مؤثرة يمكن إجمالها فيما يلي:

■ عوامل سياسية مرتبطة بطبيعة الأنظمة التسلطية، التي تمنع في الكثير من الأحيان انتشار المعلومة على نطاق واسع، خصوصا وأن هذا المجال يعد حكرا على السلطة، وتفرض قيودا وعقوبات على بعض وسائل الإعلام بتهم مختلفة كإثارة الفتن، والتأثير على الأمن القومي، أو حتى الاقتصاد الوطني، وخير مثال على ذلك ما تبع قضية نشر خبر مرض الرئيس المصري، من محاكمة وسجن رؤساء تحرير بعض الجرائد المصرية التي تناولت الخبر، وهذا الأمر لا يختلف في الكثير من البلاد العربية.

■ عوامل اجتماعية مرتبطة بنسب الأمية المرتفعة في المجتمعات العربية وبالتالي من الصعب - بمكان - تحديد نسبة تأثر فئات المجتمع بما يصلها من المعلومات المتدفقة عبر الأقمار الصناعية وشبكات الأنترنيت، ومختلف الوسائل الإعلامية.

■ عوامل ثقافية وتطورية علمية مرتبطة بموقع الوطن العربي على خارطة الثورة العالمية للمعلومات والاتصالات، وهو ما يعبر عنه البعض "بالفجوة الرقمية" للدلالة على حجم الفجوة بين الغرب والدولة العربية[1].

■ عوامل بنائية مرتبطة بهشاشة القوى المعارضة، وغياب مراكز متخصصة في قياس الرأي العام وتحديد توجهاته حيال عديد القضايا ذات الاهتمام الوطني والعالمي.

لهذه الأسباب بقيت الدراسات بعيدة عن تناول مجال تأثير أحد أهم ملامح النظام العالمي، ومن أبرز قنوات التأثير الغربي على مختلف المجالات الحياتية في المنطقة العربية ولا سيما فيما يتعلق بالتطور السياسي والتحول الديمقراطي.

ورغم ذلك، فيمكن مناقشة حدود تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية، وذلك من خلال طرح فرضية إمكانية مساهمة هذه الثورة في تفكيك الأفكار والبنى السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتسلطية من ناحية، ودعم التحول الديمقراطي من ناحية أخرى وذلك استنادا إلى عدد من العناصر والمتغيرات منها ما يلي[2]:

أ. **إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي لدى المواطنين:** لا مجال للشك في أن ثورة المعلومات والاتصالات توفر مصادر جديدة ومتعددة ومستقلة للمعلومات خارج دائرة سيطرة وتحكم الأنظمة السياسية، وهو ما يؤدي إلى إنهاء أو التخفيف من احتكار هذه النظم – وبأجهزتها المختلفة – للمعلومات وبخاصة مع التوسع المستمر في البحث الإعلامي المشفر، وبالتالي تراجع درجات التسلطية وشدتها، حيث تشكل ظاهرة احتكار المعلومات أحد المرتكزات الأساسية لتكريس الطابع التسلطي[3].

كما تشكل احد أهم الضغوط التي تدفع النظم العربية إلى التراجع على الممارسات التسلطية في شكل الانتهاكات لحقوق الإنسان وقمع الحريات، مما يصعب إخفاء هذه

---

[1] المزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (برنامج الأمم المتحدة الأنمائي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002)، ص 72.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، *"ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي"*، كراسات استراتيجية، السنة 14، العدد 139، ماي 2006، ص 9.

[3] المرجع نفسه، ص 9.

الممارسات في ظل قوة تدفق المعلومة، وهو ما يدفع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال إلى شن حملات دولية ضدها. لقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في عولمة مثل هذه القضايا (حقوق الإنسان، حق المرأة، الحريات. . .) حيث تخطت نطاق الحدود القطرية ولم تعد شأنا داخليا.

كما يساهم توافر المعلومات وسرعة انتقالها إلى تشكيل الوعي والإدراك لدى الشعوب العربية – أو على الأقل لدى فئة معينة – حيث تصبح على علم بما يحصل من تجارب في دول أخرى في مجالات التنمية والديمقراطية والمشاركة والتحرر، وهو ما يجعل مجال التأثير في اتساع مستمر، مما يولد تعزيز الوعي السياسي، وتطوير أنماط المطالب بشأن الإصلاح السياسي.

ب**دور ثورة المعلومات والاتصالات في تفعيل دور المعارضة السياسية:** عادة ما تعمد قوى المعارضة إلى استخدام التطور التكنولوجي لاختراق المجال السياسي المغلق، وهو حال الحياة السياسية في الدول العربية، فثورة المعلومات والاتصالات تتيح لقوى المعارضة استخدام وسائل وأساليب جديدة لنشر أفكارها وبرامجها، وممارسة أنشطتها، والاتصال بأنصارها ومؤيديها، حيث أصبح يشكل الانترنيت مثلا أهم وسيلة اتصال ليس فقط بين المعارضة الناشطة في الخارج - وهي حال الكثير من القوى المعارضة العربية - وما يدور في الداخل وذلك على غرار ما فعلت "لجنة الدفاع عن حقوق الشرعية" و"الحركة الإسلامية للإصلاح"، وكلتاهما جماعة معارضة سعودية تتخذ من لندن مقرا لها والعديد من الحركات الأخرى[4]. وإنما استخدام الإعلام الإلكتروني وتقنيات الاتصال الحديث كذلك من طرف الأحزاب والقوى المعارضة التي تحظى بالشرعية في بعض الدول العربية، بل وحتى بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية المتشددة، والتي دخلت خيار العنف في مواجهة الأنظمة السياسية، كما هو الحال في كل من مصر والجزائر، قد سعت لاستخدام والاستفادة من هذه الثورة في الترويج لأفكارها وتبرير نشاطاتها وكسب التعاطف والمساندة[5].

وهكذا فإن ثورة المعلومات والاتصالات توفر وسائل تسمح بالبث الإعلامي والتدفق المعلوماتي المباشر، عبر حدود الدول بعيدا عن سيطرة الحكومات، مما يتيح لقوى المعارضة

---

[4] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[5] عثمان تازغات، *"كيف تحولت الشبكة الإلكترونية إلى سلاح بيد الجماعات الإسلامية المتطرفة؟"* مجلة المجلة، العدد 1029، 13 أكتوبر – 6 نوفمبر 1999.

مجالا لممارسة جانب من أنشطتها باستقلالية بعيدا عن ضغوط النظم الحاكمة، التي تبقى قدرتها على مراقبة الأساليب الحديثة لهذه الثورة محدودة. خاصة مع سرعة الاكتشافات والحركة التطورية المتواصلة في هذا المجال.

ج. تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على المجتمع المدني: من المؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني ركيزة أساسية لقيام الديمقراطية، فتواجدها ضروري، ونشاطها الفعال أساس العمل والسلوك الديمقراطي، سواء من خلال دورها في بناء عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر الوعي والقيم الديمقراطية، أو من خلال اعتبارها حلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكومين- هذا من جهة- كما لا يمكن أن يولد وينمو المجتمع المدني في غياب الديمقراطية، وضمان حرية النشاط والعمل غير الحكومي - من جهة أخرى- وهكذا تبدو العلاقة جدلية ومعقدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، تصبح للمجتمعات المدنية في العالم العربي فرصة تعزيز تواجدها في الحياة السياسية، حيث تبيح وسائل الاتصال المتطورة هامش الحركة النضالية ضد الأنظمة التسلطية، وكسب أعضاء جدد، وإيجاد مصادر التمويل، والأهم هو سهولة التواصل مع التنظيمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يساعد في ضمان برامج تدريبية للكوادر، وتقديم الدعم المادي وتوفير المساندة من أجل الضغط على الأنظمة والحكومات، وذلك يتم بعيدا عن رقابة الدولة وسيطرتها مما يعزز دورها وفعاليتها[6].

إن التأثير الإيجابي لثورة المعلومات على فعالية وأهمية المجتمع المدني العربي، يبقى مرهونا بمدى قدرة هذه التنظيمات على تكوير مقوماتها وإمكانياتها البشرية، ووسائل نشاطها وأهدافها وفق ما يتماشى مع هذه الثورة. وهذا العامل يفضي إلى حقيقة أن المجتمع المدني العربي - ومن خلال تتبع دوره الآني في الخارطة السياسية الداخلية أو الدولية- يبقى في طور التكوين ويبقى استخدامه لوسائل تدافق المعلومات والتأثير في الحياة السياسية، في نطاق محدود جدا.

د. التأثير الاقتصادي لثورة المعلومات والاتصالات: إن التحرر الاقتصادي، واقتصاد السوق والتجارة الحرة، مبادئ ملازمة للديمقراطية، بل تمثل أحد أسسها البنائية، وهو ما يجعلها

---

[6] حسنين توفيق إبراهيم، *"ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي"*، مرجع سابق، ص 12.

ضرورية في العالم العربي، ويبدو أن هذا المجال لم يبق بعيدا عن تأثير ثورة المعلومات والاتصالات، حيث أن النشاط الاقتصادي في العالم أصبح يعتمد على تنشيط التجارة الإلكترونية التي تتم من خلال شبكة الانترنيت، والتي يستطيع الأفراد والشركات الوطنية أو الأجنبية الانخراط فيها بمعزل عن سيطرة الحكومات، الأمر الذي يعزز من دور القطاع الخاص، ويدعم استقلاليته تجاه الدولة، وهو ما يشكل دعما للتحول الديمقراطي.

غير أن القطاع الخاص العربي، يبدو بعيدا عن بلوغ هذا الهدف، نظرا للتكون التاريخي للأنظمة الاقتصادية، والافتقار للثقافة الاقتصادية اللازمة لنموه وتطوره، كما أن قدرته عن استقلاله عن الدولة تبقى محدودة، خاصة وأن الدولة العربية تبقى هي التي تقدم التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية والعقود والمناقصات، ناهيك أن القطاع الخاص في الدول العربية يتضمن رافدا طفيليا ينخرط في أنشطة غير منتجة اقتصاديا واجتماعيا[7]، وهو ما يؤثر سلبا على النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ويقدم مبررا لإبقاء يد الدولة في المجال الاقتصادي من جهة ثانية، وكل ذلك له تأثير سلبي على تقدم ظاهرة التحول الديمقراطي.

من خلال ما تقدم يمكن الجزم بأن ثورة المعلومات والاتصالات أسهمت في إيجاد معطيات سياسية جديدة على الصعيد العالمي، وذلك من منطلق التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة والمحتملة لها، وهناك جدل واسع في الكثير من الدوائر السياسية والأكاديمية بشأن انعكاسات هذه الثورة على سيادة الدولة، وخاصة في ظل ظاهرة العولمة، وذلك فيما يتعلق بالوظائف التقليدية للدولة، وأنماط علاقتها بالمجتمع، ذلك فضلا عن انعكاساتها على القضايا والعلاقات المرتبطة بالهويات والخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب، وكذلك دورها في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد (سياسيا واقتصاديا).

ثورة المعلومات والاتصالات والثورة الشعبية:

ونظرا لضعف المكونات السياسية (الأحزاب)، والمنظمات المدنية في الدول العربية، فان التأثير في الوقت الراهن لثورة المعلومات أخذ بعدا اجتماعيا جارفا، أصبحت معه الثورة الشعبية ميزة المسرح والحراك السياسيين، بعد مرحلة سياسية طويلة من الجمود والركود، سيطرت فيها الأنظمة التسلطية، وعانت الشعوب من القهر والقمع وغياب الحريات والحقوق.

---

[7] غسان سلامة (محررا)، مرجع سابق، نفس الصفحة.

أمام هذا الوضع، فكان لسرعة تسرب المعلومات من خلال مختلف الوسائل الاعلامية المرئية منها والمسموعة، وسهولة التواصل والاتصال من خلال الهاتف النقال ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنيت (الفاس بوك – التويتر) المحرك الرئيسي لهذه الثورة، اذ ساعدت على بناء التساند الاجتماعي الشعبي، والتوافق عن الموعد والآلية والأهداف، وتبادل المعلومات والأخبار، مما صعب على الأنظمة السياسية توقعها أوالتحكم والسيطرة عليها في الشارع من جهة، أو اخفائها عن العالم الخارجي. كما ساهمت هذه الثورة الاعلامية في انتقال ثورة الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير من قطر عربي الى آخر.

خاتمة:

ومن هذا المنطلق فقد شكلت ثورة المعلومات والاتصالات أحد العناصر المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي على الصعيد العربي، باعتبارها فعلت آليات ووسائل الحد من احتكار النظم الحاكمة للمعلومات، وأوجدت مجالات واسعة، ومناخا ملائما لتفعيل أدوار المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني رغم ضعفها، كما ساهمت في توسيع دائرة الرفض الاجتماعي للأنظمة السياسية القائمة، وتخطي عقدة الخوف والخنوع، وإذا كان ساعد في تجاوز ضعف الديناميات السياسية العربية في مرحلة تفكيك التسلطية، وتراجع الدولة البوليسية، فإن مرحلة إعادة البناء تتطلب الدور الفعال للنخب العربية، ومختلف الفواعل السياسية في المجتمعات العربية. وما بقي هو العمل على الاستغلال الأمثل لهذه الوسائل، وتوظيفها في تفعيل وتوسيع العمل الديمقراطي والخروج من بوتقة الدولة والمصالح الضيقة، وتحرير الديمقراطية المقيدة في بعض الدول، والمحافظة على مكاسب الثورة وتدعيم الديموقراطية الناشئة.

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

أ/ بكيس نورالدين
باحث في علم الاجتماع

المقدمة:

تشهد اليوم المجتمعات العربية حراكًا اجتماعيًّا هائلاً بفعل ظهور – بشكل متسارع – العديد من الحركات الاحتجاجية الواسعة الانتشار والمتعددة الأوجه والمطالب. ولعلّ أهمها ما شهده المجتمعان التونسي والمصري من حركات احتجاجية ارتقت إلى درجة الثورة الشعبية، التي أدّت إلى سقوط الأنظمة السياسية في كلٍّ من تونس ومصر في ظرف قياسي بمنظار المجتمعات والشعوب – حتى وإن كانت هذه الحركات الاحتجاجية لم تصل بعد إلى تحقيق كل مطالبها وإيجاد نظام ديمقراطي بديل. إلاّ أنّ تسارع الأحداث في كلٍّ من اليمن وليبيا والبحرين وسوريا – وللاقتراب السوسيولوجي من هذه الظاهرة - ومحاولة فهم أبعاد هذا الحراك الاجتماعي ومسبّباته المعلنة والخفية، لأنّ الثورة - وهي أعلى مراتب الحراك الاحتجاجي - لا يمكن اختزالها في لحظة الثورة نفسها أو في عامل واحد فقط، بل هي نتيجة تفاعل عدد من العوامل الموضوعية. وهي محصّلة لسلسلة من التراكمات الجزئية لحركات احتجاجية وفعاليات مجتمعية كانت تنشط داخل فضاءات المجتمع المتعددة، ومختلف مجالات نشاط الحراك الاجتماعي.

لذلك دراسة هذه الحركات الاحتجاجية تستلزم البحث في مختلف هذه العوامل والأسباب التي أدّت إلى ظهورها بهذا الشكل وفي مجتمعات عربية دون أخرى.

ومن أجل الاقتراب السوسيولوجي من هذه الظاهرة، سنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي رؤية علم الاجتماع للحركات الاجتماعية؟
2. كيف يمكن قراءة – سوسيولوجيًّا – الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية؟
3. ما هي طبيعة هذه الحركات من حيث أشكالها التنظيمية وأهدافها والآليات التي تعتمد عليها؟ وكيف يمكن تصور آفاق هذا الحراك الاحتجاجي؟

جعلنا أمام واقع جديد يفرض نفسه بصورة متسارعة، فأكثر المتابعين للشأن العربي تفاؤلا لم يكونوا يتوقّعون هذا الحجم من الحراك الاجتماعي، وحتى وكالات الاستخبارات الأكثر اهتمامًا بمتابعة المجتمعات العربية لم تستطع التنبؤ بمثل هذه الاحتجاجات العارمة. فمن كان يتصور أنّ مجتمعا مسلّحا كالمجتمع اليمني يستطيع أن يعتصم في الساحات لأزيد من شهرين ويواجه قمع وبطش النظام اليمني دون أن يستعمل السلاح؟ ومن كان يظنّ أنّ الشباب العربي الذي كان يوصف بكلّ نعوت التّسيّب واللامبالاة وعدم الاكتراث بالشأن السياسي يصبح قائدًا للتغيير، وصاحب مشروع إسقاط الأنظمة السياسية، ويحوّل ما كان يطلق عليه بشباب الفايس بوك إلى شباب الثورة؟ فما الذي تغيّر وما ذا حدث في هذه المجتمعات لكي يتقلب واقعها رأسًا على عقب؟

تطور الحركات الاجتماعية سوسيولوجيًا:

من أجل الاقتراب السوسيولوجي من ظاهرة الحركات الاحتجاجية، كان لزامًا علينا - قبل البحث في ماهية هذه الحركات وأسبابها وعوامل ظهورها - التعرّض باختصار إلى نظرة علم الاجتماع للحركات الاجتماعية عبر مختلف مراحل تطور علم الاجتماع في حدّ ذاته وتنوع النظريات والتفسيرات السوسيولوجية لهذه الظاهرة.

و"إنّ البحث في تاريخ الحركة الاجتماعية سيقود حتمًا نحو البدء الإنساني، وتحديدًا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة. فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعدّ ممارسة قديمة في التاريخ البشري، إلاّ أنّ استعمالها كمفهوم نظري يظلّ حديثًا، فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842 لينحت لورنزيفون ستاين (L. VON STEIN) مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء".[1]

ومنذ ذلك الحين، تراكمت العديد من الإسهامات لشرح ودراسة هذه الظاهرة بمنظار سوسيولوجي، فكانت إسهامات أنطونيو قرامشي (A. Gramsci) وتشارزتلي (CH. Telly) وبيريورديو (P. Bourdieu) وإيريك نوفو (E. Neveau) وألان تورين (A. Tourain) وغيرهم، اجتهادات جدية عملت على حصر هذه الظاهرة وإعطاء الكثير من التفسيرات الهامة لهذا الحراك

[1] العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 13، لبنان، 2011، ص 17.

الاجتماعي. إلاّ أنّ هذا التراكم المعرفي في هذا الباب لم يكن في منأًى عن الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدًا بين المعسكر الاشتراكي المساند والمدافع عن هذه الحركات الاحتجاجية من منظور طبقي يقاوم النظام الرأسمالي، ومعسكر غربي رأسمالي ينظر إلى هذه الحركات الاحتجاجية على أنها أساس حركات مرضية وغير صحية تهدد النظام الرأسمالي وتشكل خطرًا يجب تفاديه وتجنّب آثاره. وبالتالي، الكثير من القراءات بما فيها الحديثة إلى حدّ ما، كانت تعبر عن قراءات ماركسية، ولو بكثير من التحديث مقارنةً بالقراءات الماركسية الأولى.

ويمكن القول: "سوسيولوجيًّا، الحركات الاجتماعية، تدين نظريًّا ومنهجيًّا، للكثير من المفكرين والباحثين من قارات معرفية متنوعة، ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث مراحل مهمة:

الأولى: هي مرحلة ما قبل سنة 1968، التي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى هيغل وكانت وغرامشي وماركس، فضلاً على نتاجات منظري السلوكات الجماعية المتأثرين ببارسونز.

وهناك مرحلة ثانية، تمتدّ من سنة 1968 إلى حدود 1989، ظهرت فيها نظرية تعبئة الموارد والحركات الاجتماعية الجديدة، وذلك مع زالد وتورين وإيمانويل كاستلز ومبولوتسي.

أمّا المرحلة الثالثة، فتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من سنة 1989 إلى الآن، وهي عرفت تطويرًا للمقاربات النظرية الفائتة واللاحقة في سبيل فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية".[1]

وقد مرّ مفهوم الحركات الاجتماعية بعدّة مراحل، نظرًا لصعوبة تحديد حدودها الإمبريقية ومشكلة التحقق التحليلي من هويتها، وقد ركّزت غالبية التعريفات على ضرورة وجود عمل أو توجّه جماعي يشترط فيه أن يهدف للتغيير وأن يتمتع بنوع من الاستمرارية.

ومع ظهور نظرية تعبئة الموارد، أصبح يُنظر للحركات الاجتماعية على أنها استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثًا في المجتمع، وعليه لا يتوجّب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكوّن بنيوي للعملية

[1]: نفس المرجع، ص 25.

السياسية، وذلك انطلاقاً من تفسير شكل الحركات الاجتماعية بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي.

وقد دعت قبل ظهور هذه النظرية هربرت بلومر إلى اقتراح أن "تعتبر الحركات الاجتماعية مشروعات جمعية تنشد أن تقيم نظام حياة جديد"[1]. كما اعتبر كلٌّ من ماك كارتي وزالد أنّ "حركة اجتماعية في مجموعة من الآراء والاعتقادات المشتركة بين سكان يعبرون عن أفضليات للتغيير في بعض عناصر البيئة الاجتماعية أو في توزيع المكافآت في مجتمع من المجتمعات"[2].

وبعد نظرية تعبئة الموارد، جاءت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة، وكان من أهم إسهاماتها جهود آلان تورين (A. TOURAIN)، الذي نظر إليها كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبيرالية والبيروقراطية المفرطة. و"تكمن الحركات الاجتماعية في الواقع، مما يرى آلان تورين في أنها:

1."عمل نزاعي".

2."حامل طبقي" يحملها.

3. تتصدى لخصم طبقي من أجل "رقابة منظومة العمل التاريخي"[3].

وما يعاب على هذا التعريف أنه ينطبق فقط على الحركة العمالية، لذلك نجد يورديو ذهب إلى أبعد من ذلك عندما تجاوز هذه الحدود التي وضعها تورين، وتعامل مع الحركات الاحتجاجية كتيارات عالمية، وليست بالضرورة محدودة في أوطان معينة، وأصبحت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الطبقة الوسطى بدلاً من الطبقة العاملة.

وبالتالي يمكن التوصل في الأخير إلى أنّ "تعريف الحركة الاجتماعية يثير الكثير من الاختلافات تبعًا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، إلاّ أنّ الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة، بالرغم من مجمل الحبر الذي أسيل حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاجتماعية، فأغلب التعاريف تؤكد أنّ الأمر متصل بجهود

---

[1] بودون ريمون (وآخرون): المطول في علم الاجتماع، ج1، تر: د/ أسعد وجيه، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2007، ص 341.

[2] نفس المرجع، ص 338.

[3] نفس المرجع، ص 339.

جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة اجتماعية، وأنّ الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيًّا، ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي. كما تتميّز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء على اعتبار أنّ التغيير يفترض بداهةً درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب، هذا بالإضافة إلى وجود حدّ أدنى من التنظيم كخصخصة مميزة للحركة الاجتماعية"[1].

عوامل ظهور الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية:

بعد التعرض إلى أهم قراءات سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية لهذا الحراك الاجتماعي، نحاول إسقاط ذلك على الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، وبالأخص الحركات الاحتجاجية موضوع الدراسة، وننطلق من افتراض أنّ هذه الحركات تسعى إلى تغيير واقع ما، وتعبر عن رفضها لهذا الواقع، والعمل على تغييره بأشكال جماعية متعددة، قد تأخذ شكلاً منظّمًا، كما قد تأخذ شكلاً عفويًّا بل قد تتسم بنوع من العنف الرمزي، كما قد تصل إلى درجة الثورة العارمة كما شهدنا مؤخرًا في كلّ من تونس ومصر.

ومن أجل ذلك افترضنا أن المجتمعات العربية تعاني من أزمة خانقة، لها عدة أبعاد سنتعرض لكل بعد بنوع من الاختصار.

1. البعد الثقافي:

بحكم أن التراث جزء من الواقع الغالب على سلوك الجماهير ويصوغ تصوراتهم، ارتأينا أن نبدأ استعراض أزمة المجتمعات العربية بالبعد الثقافي للأزمة، لأنّ حياة المجتمعات العربية المختلفة تتميز بسيادة أنماط تقليدية في تكويناتها الاجتماعية المتمثلة في الأشكال الأولية (عائلة موسعة، عشائر، قبائل، تحالفات قبلية قائمة على المصاهرة...)، وبالتالي فالقبلية هي السمة السائدة في هذه المجتمعات، ولعلّ غزو العراق أظهر قبلية المجتمعات العربية، بحيث بمجرد تفكك النظام السياسي العراقي، عاد المجتمع آليًّا إلى بنيته التقليدية (العشائر) لدرجة أن الاحتلال الأمريكي في حدّ ذاته أصبح يتعامل مع هذا الواقع القبلي ببرم الاتفاقيات والمعاهدات مع رؤساء العشائر والمرجعيات الدينية والعرفية.

---

[1] العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 20.

فالثقافة تعتبر "بمثابة مرجعية للتفكير الفردي والعقل الجمعي على السواء، إضافة إلى القيم والمفاهيم الموروثة والمتراكمة على مدار التاريخ، وبالنسبة للمجتمع العربي يعد كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهمّ مكونات الثقافة العربية الإسلامية. وقد وجّهت للثقافة العربية الموروثة والمعاصرة عدة انتقادات تحملها جزءًا هامًّا من المسؤولية في إعاقة تطبيق الديمقراطية، فالثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر التسلطي"[1]. فإذا انطلقنا من فكرة اتّسام المجتمعات العربية بظاهرة الاستبداد السياسي، فإنّ "الثقافة العربية غير مستثناة عند البحث في جذور الاستبداد، كونها تسببت في بلورة نظرة خاصة حول العلاقة بين الدولة والمجتمع، تجسّدت في حاكم فرد ورعية طائعة، ليرسخ في اللاوعي العربي نمط من التفكير ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها حكرًا على طبقة تختلف عن عامة الناس، والحصول على السلطة هو حتمية لأشخاص دون آخرين حسب الهوية والوراثة"[2].

وبالتالي فإن من أهم المعوقات الثقافية السائدة، نجد السمة التسلطية التي ترجع إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي سواء الأب على مستوى الأسرة أم القائد على مستوى الوطن. والعامل المشترك هو إلزامية الطاعة، التي تنتج الولاء والتبعية وتصبح الطاعة هي القيمة الأولى في المجتمع. أضف إلى ذلك توظيف الدين الذي قد يتعدى الوظائف التقليدية ليحمل تطلعات الدولة، وذلك باستخدام الدين في شرعيتها وتغييب الحرية والعقل، وما ادّعاء غالبية حكام وملوك وأمراء الدول العربية بالانتماء إلى السلالة الهاشمية منا ببعيد.

ومنه كون المجتمعات العربية تتسم ببنى تقليدية قبلية وعشائرية تزيد من تعقيد الأزمة، ويسهل الاستغلال السياسي لهذه البنى التقليدية في إحكام السيطرة على المجتمع واستبعاد كل محاولة للتحرر والتغيير، وهو ما ينعكس بشكل كبير على أزمة المجتمعات العربية في شقها السياسي.

2. البعد السياسي:

إنّ البعد الثقافي للأزمة ينعكس بشكل مباشر على البعد السياسي لها، نظرًا لارتكاز الأنظمة الحاكمة على العوائق الثقافية المذكورة لتكريس هيمنتها على شعوبها، ولعلّ أوّل

---

[1] أسعد وطفة علي: بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 23.

[2] عروي عبد الله: مفهوم الدولة، دار التنوير، لبنان، 1998، ص 90.

ما تصطدم به هاته المجتمعات في الشق السياسي من الأزمة، مشكل الشرعية؛ بحيث نجد أنظمة سياسية تعتمد على الشرعية الثورية، وأخرى تتبنى الشرعية الملكية والحكم الوراثي، وأنظمة أخرى توظف الشرعية الدينية، وكلها تقريبًا تعتمد على النظام الأمني المخابراتي لتمديد حكمها واستخلاف نفسها.

فالكثير من المجتمعات العربية أسست لشرعيتها انطلاقًا من محاربة الاستعمار، حيث أثناء فترة الثورة ضد المستعمر تم الاعتماد على الجماعات الإثنية والقبلية والجهوية لطرد المستعمر، وبمجرد بداية انهيار المؤسسات والمنشآت الاستعمارية، وجدت قيادات هذه التنظيمات والجماعات أنفسها في دور أمراء الحرب القبلية والجهوية والإثنية، بما أنه لم تكن لهم أية أفكار لبناء أمة ودولة ما بعد الاستقلال، ما عدا ما التعلق بحماية التراب. وجدت الجماعات الإثنية أو الجهوية أو الطائفية الأكثر قوة بعد الاستقلال نفسها تسيطر على المقدرات الدولة المستقلة وخيراتها، مما جعلها تستعمل الموارد وسلطة الدولة لإضعاف خصومها ومنها الأحزاب المعارضة.

ولا زلنا لحد اليوم بعد أزيد من نصف قرن من الزمن منذ استقلال الدول العربية، نجد أنظمة عربية تتغنى بالشرعية الثورية والحق في قيادة هذه المجتمعات. وقد أوجدت آليات سياسية وميكانيزمات من أجل إعادة إنتاج هيمنة الأسرة الثورية على مقاليد الحكم باستمرار تحت تسميات مختلفة.

ومن أهمّ آثار هذه الأزمة في الشرعية، ظهور ـ عبر عقود من الزمن ـ فكرة القائد المطاع الذي يرى نفسه الشخص الوحيد القادر على تسيير وقيادة المجتمع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن هذا القائد، لأنّ في ذلك هلاكا لهذا المجتمع. ولعلّ ما يثير القلق هو وجود فئات من المجتمع في الوقت الحالي لا تزال تؤمن بقداسة هذا القائد، وعجز الأمهات عن ولادة مثل هؤلاء القادة.

إلى جانب هذه العوائق نلاحظ تعطيل عملية التداول على السلطة بشكل مباشر عن طريق غلق المجال السياسي وإقصاء المعارضة الجادة من المشاركة السياسية، وفرض نظام الحزب الواحد أو التعددية الشكلية.

أضف إلى ذلك تعطيل المسار الانتخابي بشكل غير مباشر، مثل إقامة تعددية صورية وخلق مشهد سياسي شكلي، وذلك من خلال اعتماد أحزاب السلطة وغلق أي شكل من

أشكال التداول على السلطة، انطلاقًا من تصفية قوائم الترشيحات ورفض اعتماد الأحزاب المعارضة، ويصل الأمر في الكثير من الأحيان إلى حدّ التزوير المبرمج والمفضوح للانتخابات في كل مستوياتها.

أضف إلى ذلك ضعف المجتمع المدني في المجتمعات العربية كإطار للتعبير عن انشغالات أفراد المجتمع وامتصاص الاحتقان الحاصل في المجتمع، وعدم وجود فضاء اجتماعي يسمح بتأطير أفراد المجتمع وإعطائهم فرصة للتعبير عن انشغالاتهم، ممّا عمّق من أثر البعد السياسي للأزمة، وأوجد الحاجة إلى حركات احتجاجية قوية في ظلّ عدم وجود حريات سياسية وتكافؤ الفرص وغلق الفضاء النقابي، وبالتالي كانت الحاجة إلى ظهور حركات احتجاجية قوية لتعبر عن الإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الفرد في مجتمعه.

3. البعد الاقتصادي:

إذا افترضنا أنّ الحركة الاحتجاجية هي نوع من التعبير عن عدم نجاعة السياسات المتبعة، الشيء الذي يحول بالضرورة الحركة الاحتجاجية من حركة احتجاجية ذات مدلول اجتماعي إلى حركة احتجاجية ذات مدلول سياسي، وهذا ما رأيناه بالفعل في أحداث تونس ومصر، بحيث شرارة انطلاق تلك الاحتجاجات التي تطورت إلى مرحلة الثورة العارمة، كانت العوامل الاقتصادية، مثل البطالة وارتفاع الأسعار وغياب فرص العمل، وخاصة عجز الحلول الفردية والجماعية في مقابل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تزداد حدتها باستمرار في ظل عجز الأنظمة السياسية العربية عن إيجاد حلول لهذا الوضع المتأزم بفعل انتشار الفساد الاقتصادي الذي دفع بالأفراد إلى الانعزال عن العملية السياسية، وصار لهذا الفساد الاقتصادي طابع مؤسساتي ويلعب وظيفة هامة داخل البناء السياسي والاقتصادي، لدرجة أنّ بعض الأنظمة السياسية أطلقت العنان للفساد الاقتصادي، وأصبح يمثل توجيهًا سلطويًّا مقصودًا يهدف إلى تحويل الامتعاض الطائفي والجهوي السياسي المتنامي إلى امتعاض اقتصادي فحسب، باعتبار أن الفساد الاقتصادي مواجهته تكون أكثر سهولة وأخف ضررا.

وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية التي تعيشها غالبية المجتمعات العربية بما فيها بعض الدول العربية الريعية إلى تعميق تخلف مجتمعاتها، والذي تمثل في انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبدائية الزراعة وقلة استهلاك الطاقة، وتخلف وبدائية الصناعة، وانتشار التضخم في القطاع التجاري، وانخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية، وارتفاع نسبة الوفيات وزيادة معدل المواليد.

وقد أدى ذلك إلى تهميش أعداد متزايدة من المواطنين، نتيجة انشغالهم بهموم العيش والحياة، وبالتالي الابتعاد عن الاهتمام بالمسألة الديمقراطية، وهذا الوضع بدوره أدّى إلى تزايد عدوانية الدولة نتيجة شعورها بالخطر، وبالتالي يتجه تركيزها إلى تملك قدرات قمعية واسعة للاعتماد عليها عند حدوث أي توتر اجتماعي.

وهذا ما نراه بالفعل عند حراك المجتمعات العربية اليوم، حيث إنّ أولّ ما تلجأ إليه الأنظمة السياسية هو قمع الاحتجاج بشتى الأنواع بما فيها القتل والتجويع والحصار عقابًا لكل من يطالب بإسقاط النظام كشعار كاد أن يكون موحدًا عند جميع الحركات الاحتجاجية التي يشهدها العالم العربي اليوم.

وبالتالي فإن فشل السياسات الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى رفض الوضع القائم والتفكير في تغييره حسب حجم الضرر الذي يلحقه بحياة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية لدرجة قد تصل إلى مرحلة المطالبة بتغيير النظام ككل بالحركات الاحتجاجية التي قد تتحول وتتطور إلى عصيان مدني واعتصامات تعطل كل مظاهر الحياة لتلك المجتمعات من أجل فرض التغيير.

4. البعد الإقليمي والدولي:

إن التعرض إلى الوضع الإقليمي والدولي يستمد حجيته من الاهتمام الدولي والإقليمي المتزايد بكل الأحداث المحلية والوطنية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى العولمة الاقتصادية وتداخل المصالح بين الدول، إلى جانب التطور التكنولوجي الهائل وابتكار آليات اتصال جد متطورة اخترقت كل الحدود، وصعّبت على الدول الصغيرة الانفراد بالشأن الداخلي لتتصرف كما تريد في قضاياها الداخلية، بحيث أصبحت أكثر الدول ديكتاتوريةً تتعرض لعقوبات مختلفة تصل إلى درجة الحصار والمقاطعة، مما جعل الحركات الاحتجاجية اليوم خلافًا للسابق، تتمتع بنوع من الحماية الخارجية من خلال المنظمات الحقوقية التي تؤثر على الرأي العام الغربي، والذي يؤثر بدوره على نتائج الانتخابات. الشيء الذي يجعل الإدارات الغربية تبحث عن كسب الرأي العام، وبالتالي تستجيب للكثير من مطالب المنظمات الحقوقية، إلى جانب التغطية الإعلامية الواسعة التي أصبحت عاملاً أساسيًّا في حماية الحركات الاحتجاجية وإسماع صوتها وتوفير هامش كبير من الحماية لها، عن طريق التغطية الإعلامية المستمرة لأي شكل من أشكال القمع والعنف الذي تتعرض له.

وقد رأينا كيف أنّ قناة الجزيرة استطاعت أن توفر تغطية هائلة للثورة المصرية، كان لها دور فعال في تحقيق أهدافها الأولية بتغيير وإسقاط رموز النظام السياسي والاقتصادي في انتظار وضع سياسي جديد منبثق من إدارة الشعب عن طريق توفير شروط وظروف المسار الانتخابي النزيه والمعبر عن إرادة المجتمع ككل.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي والدول الكبرى تبحث - في غالب الأحيان من وراء الضغط على الدول التي تشهد هذا النوع من الحراك - عن الحفاظ على مصالحها وتدعيم مراكزها داخل هذه الدول وتتغاضى الطرف عن الأطراف المستضعفة والمقموعة عندما يتعارض التدخل مع مصالحها، مثل ما عليه الحال في القضية الفلسطينية. إلاّ أن الحركات الاحتجاجية القوية والمهيكلَة، والتي تحمل مشروعًا يشكل بديلاً واضحًا للنظام السياسي الذي تعمل على إسقاطه، تستطيع الاستفادة من المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها من خلال اللعب على مبادئ حقوق الإنسان والحريات واستمالة الرأي العام الغربي لفك الخناق المفروض عليها من قبل الأنظمة الحاكمة.

طبيعة الحركات الاحتجاجية:

1. أشكالها:

"رغم انتشار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، إلاّ أنّ استمرار الأنساق التسلطية أو الشمولية في كثير من البلدان يجعل من المتعذر حدوث التغيّر الاجتماعي أو إحداثه، من خلال الهياكل السياسية القائمة. ولا يمكن في هذه الحالة إحداث التغيير إلاّ من خلال قنوات وأساليب غير تقليدية في العمل السياسي"[1].

ومن أهم تلك القنوات والأساليب، نجد أنّ "الثورات هي طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف. وتتميز الثورات في العادة بالقدرة على استهواء الجماهير وتوجيهها، وبجوانب التوتر والإثارة والعنف التي تنطوي عليها"[2]. وإلى جانب الثورات فقد "تعاظمت أدوار الحركات الاجتماعية، وهي الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة، من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة، وتحفل المجتمعات

---

[1] غندز أنتوني: علم الاجتماع، تر: د/ الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 486.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية على اختلاف أهدافها ومجالاتها ودرجات الفعالية والكفاءة فيها"[1]. وهذا حسب ظروف وبيئة ونشأة تلك الحركة الاحتجاجية، فكلما افتقدت إلى التأطير والتنظيم، كلما اقتربت من استعمال الأساليب الأكثر عنفاً، وكلما كانت المطالب أكثر راديكالية، كلما كانت أساليبها أقرب إلى الراديكالية منها لمحاولات الضغط للتعديل والإصلاح.

وقد شهدت الثورات والحركات الاحتجاجية الأخيرة تطورًا هامًّا لمختلف أشكال وصيغ الاحتجاج، ولعلّ أهمها هو الانتقال من مستوى الإضراب الذي كان شائعًا إلى ظاهرة استغلال الفضاء العمومي، عبر اللجوء إلى عدة أشكال احتجاجية، مثل الاعتصامات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، ليصل الأمر إلى درجة الإضراب عن الطعام، وخاصة اللجوء إلى الانتحار، كأقصى أنواع العنف الرمزي لطرح المشكل، مثل ما كان عليه الحال في قضية البوعزيزي التي ألهبت المجتمع التونسي، وانتشرت بصورة قياسية في مجتمعات عربية أخرى.

وقد يكون تطور أشكال الحركات الاحتجاجية تعبيرًا عن تراجع – إن لم نقل: فشل - الكثير من الحركات العمالية الرسمية، ممثّلةً في العمل النقابي المعتمد في تحقيق تطلعات الفئات العمالية الواسعة، نظرًا لضعف العمل النقابي في غالبية المجتمعات العربية وافتقاره إلى القدرة على التعبئة والتمتع بالمصداقية.

لذلك، أشكال الحركات الاحتجاجية تبقى مرتبطة بإبداع أفراد المجتمع، وبالتالي، قابلة للتطور باستمرار، وتعبر عن موروثه الثقافي وعن الظروف الاجتماعية والأمنية التي عاش فيها الجيل الذي يقوم بهذه الحركات الاحتجاجية.

2. أهدافها:

إنّ بلورة أهداف الحركات الاحتجاجية ليس سهلاً بالضرورة، لأنه عادةً في مجتمعنا لا نجد لهذه الحركات قيادة وتنظيمًا يعبر عن أهدافها، بل تأتي بشكل عفويّ يعبر عن رفض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم، ويعبر عن الرفض والرغبة في التغيير دون أن يحدد بصورة واضحة ما هو مطلوبٌ تغييرُهُ، بل يقتصر الأمر في بادئه على بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تتردد باستمرار، لأنّ الأصل في الحركات الاحتجاجية أنها تأتي

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

عفوية ودون سابق إنذار، وانطلاقتها لا تكون مهيكلة تنظيميًّا خلاف العمل النقابي، وتتسم بغياب قيادة مرجعية معلنة، بل عادة ما تكون تعبيرًا جماعيًّا عفويًّا عن رفض واقع اجتماعي معين، وغالبًا ما تكون شرارة انطلاق هذه الحركات الاحتجاجية هي الوضع الاقتصادي، مثل ما شهدته المجتمعات العربية مؤخرًا من ارتفاع للأسعار بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وسرعان ما تنتقل من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية.

ومن أهم مميزات الحركات الاحتجاجية الأخيرة، التقاء الاجتماعي والديمقراطي في مطالب المجتمعات الثائرة، وهذا خلافًا للسابق، حيث كان يعاب على هذه المجتمعات الاهتمام بالشأن الاقتصادي وتجاهل الشأن السياسي، كما أنّنا أمام ثورات وحركات احتجاجية يتعاظم فيها الشأن السياسي والحقوقي والمدني على حساب الأيديولوجي.

3. قنوات الاتصال:

للكثير من الحركات الاحتجاجية "امتدادات وروابط علمية، وهي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على ثقافات المعلومات الحديثة لتسيير التواصل فيما بينها، وشدّ الروابط بين شبكاتها المحلية والدولية"[1]. لذلك فإن التعرض لقنوات اتصال الحركات الاحتجاجية يأتي كاستجابة للتطور التكنولوجي الهائل وظهور قنوات اتصال حديثة لم تعتد الأجيال السابقة استعمالها، مثل شبكات الأنترنت التي تسمح بالتواصل بشكل طبيعي دون أي شكل من أشكال الاعتراض والمنع، إلاّ في حالات استثنائية، وقد رأينا كيف تم استعمال شبكات مثل الفايس بوك (face book) لتأطير الاحتجاجات وتحديد موعدها، والتواصل المستمر أثناء الحركة الاحتجاجية لإدخال التغييرات اللازمة على أساليب الاحتجاج والتعبير عن مطالبه، وهذا يؤكد أنّ لكل جيل تجربته الخاصة في الاحتجاج والتعبير عن انشغالاته بحسب التطور الاجتماعي والتكنولوجي الذي يعيشه.

وهذه القنوات لا يمكن تفعيلها بنفس الدرجة من مجتمع لآخر ومن فئة لأخرى داخل نفس المجتمع، وذلك راجع للتفاوت الحاصل في المستوى المعرفي والعلمي والتقدّم التكنولوجي، والتمكين من هذه الوسائل من مجتمع لآخر ومن فئة لأخرى.

ومن بين أهم ما يميز هذه الحركات الاحتجاجية في هذا المستوى، هو أننا أمام جيل متعلم من الشباب، وله تواصل كبير يسمح له بالوقوف على الوضعية الحقيقية الاجتماعية

[1] نفس المرجع، ص 486 – 487.

والاقتصادية لبلدانه مقارنة بالمجتمعات المتطورة الأخرى. ومن جهة أخرى، هذه الأحداث أثبتت عدم صحة الحكم على الشباب باللامبالاة بالشأن العام والانصراف عن السياسة، وبحكم أن هذا الجيل متعلّم، فإنه أكثر تحرّرًا من الموروث الثقافي ومختلف العوائق الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية.

وقد ساعد هذه الحركات على التواصل، توظيف شعارات بشكل جد معبّر ومثير للمشاعر، ولعلّ سرعة انتشار شعار "الشّعب يريد إسقاط النظام" في غالبية المجتمعات العربية يؤكد ذلك لدرجة أنه أصبح نوعًا من الفلكلور الشعبي، يوظّف كتعبير حتى في الجوانب غير الاحتجاجية، مثل التعليق الهزلي على أي شكل من أشكال المنع أو الحرمان.

وقد سهّلت حركة الانتماء إلى هذه الحركات الاحتجاجية أو الخروج منها عن طريق التواصل الإلكتروني عملية التفاعل والمشاركة في نشاط هذه الحركات، على أساس أنه وفّر لهؤلاء الفاعلين قدرًا كبيرًا من الحرية.

بالإضافة إلى أنّ هذه الحركات الشبابية لم تجد حاجة ملحة في بدايتها إلى قيادات، وكل ما حدث هو مرافقة بعض الحقوقيين والشخصيات العمومية والنقابات والأحزاب لها في مراكز الاحتجاج، وبالتالي تحررت من عقدة ضرورة وجود قائد أو زعيم.

وقد كان لتوظيف الإعلام المرئي والمسموع، الأثر البالغ في إيصال رسالة الحركات الاحتجاجية، وقد شهدنا كيف أن تغطية قناة الجزيرة كانت تمثل حلقة محورية في نجاح واستمرارية تلك الثورات والحركات الاحتجاجية بفضل ما توفره من آلية لتمرير الرسائل حسب تطور حركة الاحتجاج، وتوفير نوع من الحماية الأمنية خلال التغطية الإعلامية المرئية الدائمة والمستمرة، التي تصعّب على الأنظمة السياسية قمع تلك الحركات.

هذه العوامل ساعدت كثيرًا على تسهيل عملية التواصل داخل هذه الحركات، وتبقى دائمًا عملية التواصل مرتبطة بإبداع المجتمعات في إيجاد آليات جديدة، وذلك بتوظيف مختلف التطورات الحاصلة، وعلى رأسها التطور التكنولوجي.

الخاتمة:

تواجه المجتمعات العربية اليوم تحدّيًا كبيرًا، بحيث إن مختلف التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تضعها أمام حتمية التطور والتغيير، إلاّ أنها أسيرة أنظمة سياسية لا تعترف إلاّ بعمليات إصلاحية داخلية تحافظ على ديمومتها وترفض كلّ فكرة للتداول على

السلطة، والسماح بهامش من الحريات قد يطيح بها. بالإضافة إلى موروث ثقافي يعيق إلى حدّ ما عملية التغيير أو حتى عملية المطالبة بالتغيير.

كما أن مشكلة الطائفية والإثنية والجهوية تهدد نجاح الثورات أو الحركات الاحتجاجية أو التغيير السلمي بحجة تهديد النسيج الاجتماعي، بالإضافة لسوء توظيف الخطاب الديني في الحراك الاجتماعي - سواءٌ بالتعبئة أم محاولة تعطيل وإفشال الحركات الاحتجاجية - يعقّد من عملية التغيير.

إلاّ أنه لا يمكن التسليم بأن التعددية الطائفية والإثنية داخل المجتمع بصفة عامة معرقل بالضرورة لمسار التغيير، بل يمكن أن يكون مصدرًا للقوة والثراء كما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا العامل يتوقف على طبيعة الصيغة السياسية المطروحة للتفاعل مع هذه التعددية. إلاّ أن الانتشار الكبير للتعليم يفرض واقعًا لا يمكن تجاهله "فتعليم القراءة والكتابة ينقل الفرد إلى مستوًى عالٍ من الوعي، لذلك يمكننا افتراض أنّ الأفراد يصبحون واعين ومتساوين من خلال محو الأمية، لا يمكن أن يبقوا مسيَّرين بصورة غير نهائية بطريقة تسلطية أو مشابهة لذلك"[1].

وآفاق تلك الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية تتوقف على قدرة المجتمعات على إيجاد حد أدنى من التأطير والهيكلة، وخلق آليات لتنظيم وتفعيل قدرات المجتمعات، خاصة مع توفر هذا الجيل من الشباب المتعلم الذي استفاد من التطور التكنولوجي الهائل الذي سهّل بدوره محاكاة المجتمعات العربية لنماذج المجتمعات الغربية الديمقراطية، التي تتمتع بقدر كبير من الحريات وتشكل النموذج الأمثل والحقيقي لتطور المجتمعات، كما ذهب إليه فوكوياما عند حديثه عن نهاية التاريخ.

ومن أجل ذلك، كان لزامًا على المثقفين تبني أهداف وطموحات الحركات الاحتجاجية عوض الابتعاد عن انشغالات الشعوب وعدم الثقة في درجة وعيها وأهليتها لتغيير الأوضاع.

وفي الأخير، نؤكد على أنّ الاقتراب السوسيولوجي من ظاهرة الحركات الاحتجاجية لم تكتمل بعد صوره، لأنّ هذه الحركات في بدايتها الأولى بهذا الشكل الأخير الذي ظهرت به، وتحتاج إلى مزيد من الوقت لكي تتضح معالم هذا الحراك الاجتماعي الهام، والذي قد يكون مفصليًّا في تاريخ حراك المجتمعات العربية.

---

[1] Todd Emmanuel : Après l'empire, Edition Gallimard, France, 2002, P 38.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markazbassira2009@hotmail.fr / markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة